جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

دور العلاقات العامة في الحد من انتشار الجريمة من وجهة نظر الجهات المختصة في جهاز الشرطة الفلسطيني

إعداد
إبراهيم أحمد أسعد سمودي

إشراف
د. إبراهيم العكة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات العامة المعاصرة، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

2025

دور العلاقات العامة في الحد من انتشار الجريمة
من وجهة نظر الجهات المختصة في جهاز الشرطة الفلسطيني

إِعداد

إبراهيم أحمد أسعد سمودي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/03/13م، وأجيزت:

د. إبراهيم العكة	
المشرف الرئيسي	**التوقيع**
د. أحمد حمودة	
الممتحن الخارجي	**التوقيع**
د. عامر قاسم	
الممتحن الداخلي	**التوقيع**

الإهداء

لفلسطين الحبيبة وأهلها المرابطين على أرضها المقدسة... لعاصمتها القدس الشريف

لداعمي الأول، الكتف المساند والسند الثابت، معلمي... والدي

لنبع الحنان، رفيقة القلب ومصدر القوة، مدرستي... والدتي

للداعمين المساندين دائماً لمسيرتي التعليمية... إخوتي وأخواتي

لمن رووا أرض فلسطين بدمائهم، وضحّوا بأرواحهم ليحيا الوطن... شهدائنا الأبرار

للمنتظرين خلف القضبان، الدافعين حريتهم ثمناً لحرية الوطن... أسرانا البواسل

أهديكم جميعاً هذا الجهد المتواضع

إبراهيم سمودي

الشكر والتقدير

الحمدُ لله دائماً وأبداً، حمداً كثيرا سعةَ أرجاء الأرض والسماء، والشكرُ له أولاً؛ لِما مَنّ عليّ بنعمة العلم وحبّ التعلّم، أحمده وأدعوه أن تكون رسالتي قد حققت لي النفع في دنياي وآخرتي، وقد نلت بها رضوانه وعفوه. وإنه ليزيدني شرفاً أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمشرفي المعطاء بلا حدود، أستاذي ودكتوري إبراهيم العكة، الذي قدم لي من خبراته وعلمه العديد من النصائح والتوجيهات في جميع مراحل الأطروحة؛ لإتمامها على أكمل وجه، وكان له الفضل الأكبر بعد فضل الله في وصولي إلى هذه المرحلة، فبارك الله عطاءه، وجزاه كل الخير. كما أشكر الأساتذة في قسم العلاقات العامة المعاصرة في جامعة النجاح الوطنية، وللعميدين مجاهد ربايعة وسامر الزيتاوي؛ لما بذلوه من أجل إثراء رسالتي بمعلوماتهم القيمة. وخالص شكري أيضاً لكل من وقف بجانبي من الأهل والأصدقاء والأقارب، وللجنة المناقشة المتمثلة بالممتحن الداخلي والممتحن الخارجي؛ لملاحظاتهم القيمة التي أغنَتْ أطروحتي وأثرتها ورفعت من قيمتها العلمية.

إبراهيم سمودي

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

دور العلاقات العامة في الحد من انتشار الجريمة من وجهة نظر الجهات المختصة في جهاز الشرطة الفلسطيني

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: ابراهيم أحمد اسعد سعودي

التوقيع: ابراهيم سعودي

التاريخ: ٢٠٢٥/٢/١٢م

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... هـ

فهرس المحتويات..... و

فهرس الجداول ..... ط

فهرس الملاحق..... ك

الملخص..... ل

الفصل الأول: سياق الدراسة والإطار النظري 1

مقدمة الدراسة..... 1

مشكلة الدراسة 2

أسئلة الدراسة الفرعية 3

أهداف الدراسة 4

فرضيات الدراسة..... 5

مصطلحات الدراسة 5

أهمية الدراسة 7

حدود الدراسة 8

نظريات الدراسة..... 9

أولاً: نظرية المسؤولية الاجتماعية..... 9

ثانياً: نظرية التنظيم الاجتماعي..... 15

الإطار المفاهيمي..... 21

العلاقات العامة..... 21

مفهوم العلاقات العامة..... 21

جهاز الشرطة الفلسطينية 28
جهاز الشرطة والعلاقات العامة..... 32
المخدرات 37
المخدرات في فلسطين 44
جريمة المخدرات..... 46
التشريعات الناظمة لمكافحة المخدرات في فلسطين..... 53
القانون الفلسطيني الخاص بالمخدرات وتشريعاته 54
الدراسات السابقة 57
الدراسات العربية..... 58
الدراسات الاجنبية 64
التعقيب على الدراسات 68
الفصل الثاني: منهجية الدراسة..... 71
منهج الدراسة..... 71
مجتمع الدراسة 72
عينة الدراسة 73
أداة الدراسة 76
صدق الأداة 77
ثبات الأداة 78
إجراءات الدراسة..... 80
الأساليب الإحصائية 80
الفصل الثالث: نتائج الدراسة 81
نتائج أسئلة الدراسة..... 81
نتائج السؤال الفرعي الأول 81

نتائج السؤال الفرعي الثاني..... 83
نتائج السؤال الفرعي الثالث..... 85
نتائج السؤال الفرعي الرابع..... 87
نتائج السؤال الفرعي الخامس..... 89
فحص فرضيات الدراسة..... 91
نتائج المقابلات 98
الفصل الرابع: مناقشة النتائج 101
مناقشة نتائج أسئلة الدراسة 101
مناقشة نتائج الفرضيات..... 110
التوصيات 114
المراجع العلمية 116
الملاحق..... 125
Abstract ..... b

فهرس الجداول

جدول (1): المتغيرات الديموغرافية للعينة، وتكراراتها ونسبها المئوية 143

جدول (2): مفتاح تصحيح فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، ودرجتها 77

جدول (3): معاملات ثبات أداة الدراسة لمجالها الكلي والمجالات الفرعية.....78

جدول (4): استجابات المشاركين على فقرات المجال المتعلق بالوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات.....82

جدول (5): استجابات المشاركين على فقرات المجال المتعلق بالدور (الإرشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي أو التنفيذي) للعلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات.....84

جدول (6): استجابات المشاركين على فقرات المجال المتعلق بالأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني 86

جدول (7): استجابات المشاركين على فقرات المجال المتعلق بالجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات 88

جدول (8): استجابات المشاركين على فقرات المجال المتعلق بالمعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني 90

جدول (9): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة (Independent Sample T-test) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة بالجنس 92

جدول (10): نتائج اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة بالعمر 93

جدول (11): نتائج اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة المؤهل العلمي 95

جدول (12): نتائج اختبار الفروق البعدية الأقل (LSD) لتحديد اتجاه الفروق بين المشاركين في مجال المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني تبعا لمتغير المؤهل العلمي 144

جدول (13): نتائج اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة المسمى الوظيفي 145

جدول (14): نتائج اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة سنوات الخبرة..... 146

جدول (15): نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون لبيان العلاقة بين مجـــالات العلاقـــات العامـــة ودور العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات 147

فهرس الملاحق

ملحق (أ): الاستبانة 125

ملحق (ب): أسماء السادة المحكمين للاستبانة وأسئلة المقابلات 132

ملحق (ج): أسماء السادة الذين تم مقابلتهم 133

ملحق (د): المقابلات 134

ملحق (هـ): الجداول 143

دور العلاقات العامة في الحد من انتشار الجريمة من وجهة نظر الجهات المختصة في جهاز الشرطة الفلسطيني

إعداد

إبراهيم أحمد أسعد سمودي

إشراف

د. إبراهيم العكة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث الدور الذي تضطلع به العلاقات العامة في الحد من انتشار آفة المخدرات داخل جهاز الشرطة الفلسطينية، مع التركيز على الأساليب والآليات المتبعة لتحقيق هذا الهدف. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستهدفت مجتمعاً بحثياً مؤلفاً من (64) موظفاً من جهاز الشرطة الفلسطينية، يشملون العاملين في إدارة مكافحة المخدرات ووحدة العلاقات العامة في محافظات جنين ونابلس ورام الله، بالإضافة إلى مديري إدارات العلاقات العامة في جنين ونابلس. تم اختيار عينة الدراسة بطريقة المسح الشامل، بهدف التعمق في فهم الدور الذي أدته العلاقات العامة في الحد من جرائم المخدرات خلال الفترة من كانون الثاني 2018 إلى كانون الثاني 2022.

انطلقت الدراسة من الإطار النظري لكل من نظرية المسؤولية الاجتماعية ونظرية التنظيم الاجتماعي، وكشفت النتائج عن الدور الحيوي الذي تلعبه العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في مكافحة المخدرات من خلال عدة محاور: التوعية بمخاطر المخدرات عبر وسائل الإعلام المختلفة والدراسات المتخصصة، تطوير آليات فعالة للتعامل مع المروجين والمتعاطين مع مراعاة الجوانب الاجتماعية لأسرهم، التواصل المستمر مع المجتمع عبر توزيع المواد الإرشادية ونشر قصص واقعية وقضايا ردعية، تزويد جهاز الشرطة بمعلومات استخباراتية حول مهربي المخدرات، والتعاون مع القطاع الصيدلي لضبط تداول المواد المخدرة. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين جهاز الشرطة الفلسطينية والمؤسسات الحكومية والمجتمعية الأخرى المعنية بمكافحة

المخدرات، مثل وزارتي الصحة والتربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني، من خلال توقيع اتفاقيات تعاون وتبادل الخبرات والمعلومات لضمان تضافر الجهود في مواجهة هذه الآفة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات العامة الأمنية، دور الشرطة المجتمعية، المخدرات، التوعية الأمنية، استراتيجيات الاتصال الأمني.

الفصل الأول

سياق الدراسة والإطار النظري

مقدمة الدراسة

تعتبر العلاقات العامة من الركائز الأساسية للمجتمع الحديث بما له من ارتباطات وتطورات على كافة المستويات، وتحتل هذه المكانة بسبب الدور الفاعل الذي تؤديه في تسهيل عملية التواصل والتفاهم المشترك بين الأطراف المتعاملة في المجتمع، وبالتالي فهو يلعب دوراً متقدماً في التفاعل الاجتماعي المقترن بأشكال متقدمة من السلوك الاجتماعي.

وتعتبر العلاقات العامة في عصرنا الحالي أساس عمل المنظمة وجزء مهم من هيكلها التنظيمي، فيقع على عاتقها مسؤولية تقديم الخدمات للمجتمع، بالإضافة إلى كونها حلقة اتصال وتواصل وأداة تفاعل نشطة مع جمهورها الداخلي والخارجي، فنجاح أهداف المؤسسة وتحقيق مصالحها لا يستند فقط على انجازاتها العامة إذا لم يكن هذا الانجاز بارزاً تجاه جمهورها الداخلي والخارجي من خلال الخدمات المتنوعة التي تقدمها لهم، حيث تساند العلاقات العامة الإدارة العليا في صناعة القرارات التي تحقق مصالح المؤسسة، وتخدم الصالح العام (حنون و سليلة، 2019).

وقد ظهر الاهتمام الواضح من قبل المؤسسات الأمنية بالعلاقات العامة كأحد الأدوات الإتصالية المهمة، لما تقدمه من دور أساسي في تحقيق التفاعل الإيجابي بين المؤسسة الأمنية وجماهيرها المختلفة، وجعل العلاقات قائمة فيما بينهم على مبدأ الاتصال والتواصل. فكما أوضح (حسين، 2019) أن العلاقات العامة تقدم جهوداً للتأثير في الجمهور انطلاقاً لمبادئها التي تحرص على الجمهور وتؤكد على أهميته، والذي بدوره يشعر بأهمية المؤسسة ودورها في تقديم الخدمات وتلبية احتياجاته. وبناءً على الدور الكبير الذي تمارسه إدارة العلاقات العامة في المؤسسة الأمنية، فيعمل جهاز الشرطة على صب أهدافه وتطلعاته المأمولة عليها، وعلى أن تكون رسالتها مؤثرة وفعالة تقاس نتائجها على أرض الواقع، حيث

يمكن معرفة مدى تحقيق أهداف هذه الإدارة بمدى فعالية الإعلام والتواصل مع جمهورها، ففعالية الإعلام تعتمد على مدى كفاءة العلاقات العامة في تحقيق الأهداف المرسومة ومدى استجابة الجماهير للرسائل الإعلامية الموجهة من المؤسسة نحوهم؛ فزيادة استجابة الجماهير وارتفاع حس المسؤولية والوعي الأمني يعتبر مؤشراً لنجاح العلاقات العامة لدى جهاز الشرطة، وقدرتها على تحقيق دورها الحيوي المتجه نحو الجماهير المختلفة (مهنا، 2010).

وجدير بالذكر بأن العلاقات العامة في الأجهزة الشرطية تهدف إلى بناء الثقة والتفاهم مع الجمهور، وليس تجميل صورة الشرطة بشكل مصطنع، فيجب أن تكون هذه الجهود مستمرة، وتقوم على قياس آراء الجمهور، وتوضيح السياسات الأمنية، وتنفيذ برامج تهدف إلى كسب ثقة وتفاعل الجماهير لتحقيق رسالة الشرطة (الصياد، 2020). وانطلاقاً من هذا المبدأ فإن جهاز الشرطة يعمل على توظيف أدوات العلاقات العامة لتحقيق مصالحها الهادفة إلى تحقيق الأمن والأمان، ومكافحة الجريمة؛ فتعد جريمة المخدرات من الظواهر الاجتماعية الأكثر تعقيداً وانتشاراً في عصرنا الحالي، حيث باتت ظاهرة يصعب السيطرة عليها والحد منها، وتعد العلاقات العامة من أهم هذه الأدوات التي يوظفها جهاز الشرطة لتحقيق أهدافها في الحفاظ على السلم والأمان المجتمعيين والسيطرة على الجريمة والحد من انتشارها، وانطلاقاً من هنا ستعمل هذه الدراسة على توضيح وإبراز دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في تحقيق أهدافه المتمثلة في مكافحة جريمة المخدرات.

مشكلة الدراسة

يعيش المجتمع الفلسطيني في ظل ظروف استثنائية معقدة، تتسم بتحديات جسيمة تشمل الاحتلال الإسرائيلي، والحصار المفروض على قطاع غزة، والانقسام السياسي الداخلي. هذه الظروف تخلق بيئة خصبة لانتشار الظواهر السلبية، ومن أبرزها تفاقم مشكلة المخدرات التي تهدد النسيج الاجتماعي وتستنزف طاقات الشباب. على الرغم من الجهود التي تبذلها أجهزة الشرطة الفلسطينية لمكافحة هذه

الظاهرة، إلا أن هناك قصورًا واضحاً في فعالية استراتيجيات العلاقات العامة المتبعة. فالدراسات السابقة تشير إلى أن الدور الذي تلعبه العلاقات العامة في هذا المجال لا يزال محدوداً، ويفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الفعال.

وتكمن الفجوة البحثية في عدم وجود دراسات كافية تقيّم بشكل شامل وفعال دور العلاقات العامة في الحد من انتشار المخدرات في جهاز الشرطة الفلسطينية. هناك حاجة ماسة لفهم أعمق للآليات التي يمكن من خلالها تفعيل دور العلاقات العامة، وتحديد المعوقات التي تحد من فعاليتها، واقتراح حلول عملية لتجاوز هذه المعوقات. حيث تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل وتقييم دور العلاقات العامة في الحد من انتشار جريمة المخدرات في جهاز الشرطة الفلسطينية، وتقديم توصيات عملية لتحسين أدائها.

وانطلاقاً من الأهمية المُتزايدة لدور العلاقات العامة في مواجهة التحديات الأمنية والاجتماعية، تتناول هذه الدراسة موضوعاً بالغ الأهمية، يتمثل في "دور العلاقات العامة في الحد من إنتشار جريمة المخدرات في جهاز الشرطة الفلسطينية". لذا ستتمحور الدراسة الحالية في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما دور العلاقات العامة في الحد من انتشار جريمة المخدرات في جهاز الشرطة الفلسطينية؟

أسئلة الدراسة الفرعية

ينبثق عن السؤال الرئيس للدراسة عدة أسئلة فرعية والتي من شأنها أن تصل بالرسالة إلى النتائج المرجوة، وتتمثل هذه الأسئلة في:

1. ما هي الاستراتيجيات التي تتبعها إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات؟
2. ما الوسائل الإعلامية والتواصلية التي تستخدمها إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في جهودها للحد من انتشار المخدرات؟

3. ما الدور (الإرشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي أو التنفيذي) التي تضطلع بهـا إدارة العلاقـات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات؟
4. ما الأنشطة التوعوية التي تنفذها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني؟
5. ما المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية أثناء تنفيذها لبـرامج مكافحة المخدرات، وما هي الحلول المقترحة للتغلب على هذه المعوقات؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على دور العلاقات العامة في الحـد مـن انتشـار جريمـة المخدرات والأساليب المستخدمة في تحقيق ذلك في جهاز الشرطة الفلسـطينية. والـذي يتفـرع منـه الأهداف الفرعية التالية:

1. بيان الإستراتيجيات التي تتبعها إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات.
2. التعرف على الوسائل الإعلامية والتواصلية التي تستخدمها إدارة العلاقـات العامـة فـي جهـاز الشرطة الفلسطينية في جهودها للحد من انتشار المخدرات.
3. الكشف عن الدور (الإرشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي أو التنفيذي) التي تضـطلع بهـا إدارة العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات.
4. التعرف على الأنشطة التوعوية التي تنفذها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظـاهرة جريمـة المخدرات في المجتمع الفلسطيني.
5. توضيح المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسـطينية أثنـاء تنفيـذها لبرامج مكافحة المخدرات، وما هي الحلول المقترحة للتغلب على هذه المعوقات.

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في:

1. لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير العمر.
3. لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
4. لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.
5. لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
6. توجد علاقة بين مجالات العلاقات العامة ودور العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات

مصطلحات الدراسة

العلاقات العامة الامنية: مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تقوم بها المؤسسات الأمنية للتواصل مع الجمهور، بهدف تحقيق التفاهم المتبادل، وتعزيز الأمن والإستقرار (مزيان، 2019).

والتعريف الإجرائي لها: هو تقييم فعالية الأنشطة والبرامج التي ينفذها جهاز الشرطة الفلسطينية، والتي تهدف إلى بناء علاقات إيجابية مع الجمهور، ونشر الوعي بمخاطر المخدرات، وتعزيز المشاركة المجتمعية في مكافحة هذه الظاهرة. ويشمل ذلك تحليل مستوى رضا الجمهور عن التواصل مع جهاز

الشرطة، وتقييم تأثير حملات التوعية على سلوكيات الجمهور، ودراسة مدى مساهمة مبادرات الشرطة المجتمعية في الحد من معدلات الجريمة المرتبطة بالمخدرات.

دور الشرطة المجتمعية: وهو نهج الشرطة المجتمعية تقوم به الشرطة وذلك من خلال تحليل مستوى مشاركة المجتمع في مبادرات الشرطة، وتقييم تأثير هذه المبادرات على معدلات الجريمة والشعور بالأمان (هولمز وآخرون، 2017).

التعريف الإجرائي: هو نهج يتبعه جهاز الشرطة الفلسطينية، يركز على بناء شراكات مع المجتمع المحلي، بهدف تحديد ومعالجة المشكلات الأمنية، وتعزيز الشعور بالأمن والأمان.

الجريمة: عرفها الماوردي بأنها "المحظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بعقاب أو تعزير، أو هي مخالفة الله عز وجل بالقيام بمحظورات زجر الله تعالى عنه بعقاب على مرتكبه أو تعزير كجزاء في الدنيا، أو هي سلوك بشري غير مشروع تعاقب الشريعة الإسلامية مرتكبها بحد أو تعزير بغض النظر إذا ما كان السلوك إيجابياً أو سلبياً، عمدي أم غير عمدي (رداد، 2007، صفحة 9).

التوعية الأمنية: هي عملية نشر المعلومات والمعرفة حول المخاطر الأمنية، وكيفية الوقاية منها، بهدف زيادة الوعي الأمني لدى الجمهور، وتمكينهم من اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أنفسهم ومجتمعهم (هويدي، 2018).

استراتيجيات الإتصال الأمني: هي الأساليب والتقنيات التي تستخدمها المؤسسات الأمنية للتواصل مع الجمهور، بهدف نقل المعلومات، والتأثير على الرأي العام، وتعزيز الثقة والتعاون (كلاع ودليو، 2017).

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

تعد الدراسة الحالية من قلائل الدراسات التي تناولت موضوع جريمة المخدرات في فلسطين وتحديداً دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد منها وتقليصها، وهذه فرصة لإثراء القراء حول ظاهرة الجرائم والكيفية التي عملت بها العلاقات العامة في التصدي لها والحد منها من خلال أنشطتها المختلفة، وذلك في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي التي تحدد المبادئ حول مسؤولية المؤسسات الاجتماعية تجاه جمهورها وطريقة تنظيم هذا الجمهور فيما يحقق المصالح العامة لهم، لذا تنبع أهمية الدراسة من كونها قاعدة لانطلاق دراسات متعلقة بذات الموضوع، وتأتي أهمية الدراسة بسبب الارتفاع الملحوظ في نسبة جريمة المخدرات؛ لذا لا بد من تنشيط دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في نشر الوعي ووضع استراتيجيات وتقنيات للحد منها ومكافحتها، من خلال توظيفها لنظرية المسؤولية الاجتماعية ونظرية التنظيم الإجتماعي.

وتتيح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين إجراء المزيد من الأبحاث عن استخدام أنشطة العلاقات العامة كأداة في مكافحة الجريمة وتحقيق الأمن والسلام المجتمعي، وبذلك سيتم تزويد المكتبات العلمية بدراسة يستفاد منها في موضوع العلاقات العامة كطريقة لمكافحة جريمة المخدرات التي تفيد الكثير نظراً لندرة الدراسات في مجال دور العلاقات العامة في الحد من الجرائم.

الأهمية العملية

تفيد الدراسة العاملين في مجال العلاقات العامة والإتصال والإعلاميين والعاملين في الأجهزة الأمنية على زيادة الإدراك والدراية بأساليب مكافحة جريمة المخدرات والحد منها، وبذلك تسهم في تجاوز استراتيجيات العلاقات العامة في مكافحة الجرائم والإلمام بها، كما ستعمل الدراسة في الحد من أسباب جريمة المخدرات وإدارة بعض جوانب التكنولوجيا الحديثة والاتصالات التي تساهم في استقطاب

الجماهير نحو استراتيجيات وأساليب مكافحتها، وبذلك تساعد الجهات الفلسطينية في معرفة الكيفية التي نساعد في الحد منها مما يسهل مواجهة التأثير السلبي الناجم عنها تجاه الشعب الفلسطيني.

وتتبع الدراسة مصادر علمية موثوقة في مجال العلاقات العامة وسد الفجوة الإكاديمية في الدراسات الباحثة في مجال العلاقات العامة وجريمة المخدرات، وتسليط الضوء على أهم الطرق التي تتبعها العلاقات العامة في التقليل منها، في جهد بحثي يسهم في إبقاء ظاهرة الجريمة وأهمية مكافحتها في واجهة القضايا الإعلامية المتزاحمة.

حدود الدراسة

الحد الموضوعي: تناقش هذه الدراسة معرفة دور العلاقات العامة في الحد من انتشار الجريمة في جهاز الشرطة الفلسطينية، من خلال توزيع استبانات على الموظفين في جهاز الشرطة الفلسطينية (إدارة مكافحة المخدرات) والموظفين في وحدة العلاقات العامة في محافظات جنين، نابلس، ورام الله، وإجراء مقابلات مع مدراء العلاقات العامة في كل من محافظات جنين، ونابلس في الضفة الغربية في فلسطين.

الحد الزماني: ستتناول هذه الدراسة لظاهرة الجرائم من يناير 2021 إلى ديسمبر 2023، وذلك بهدف التعرف على الأنشطة القديمة والحديثة التي تمارسها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في مكافحة جريمة المخدرات والحد من انتشارها في المجتمع الفلسطيني، وتُعد الفترة الزمنية الممتدة لثلاث سنوات (2021–2023) فترةً مثاليةً لدراسة تأثير برامج العلاقات العامة في الحد من انتشار المخدرات، حيث تتيح هذه المدة تتبع التغيرات في معدلات الانتشار وتقييم فعالية البرامج المنفذة بشكل شامل. فمن خلال هذه الفترة، يمكن جمع بيانات كافية وتحليلها بدقة، مما يُمكّن الباحث من تقييم تأثير البرامج على المدى المتوسط، وهو أمر ضروري لرسالة ماجستير. كما أن هذه المدة الزمنية تتجنب التحيزات التي قد تنشأ عن التركيز على فترة قصيرة أو طويلة جدًا، وتراعي الظروف المتغيرة التي قد تؤثر على انتشار المخدرات.

الحد المكاني: تمثل الحد المكاني في توزيع الاستبانات على العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية (إدارة مكافحة المخدرات) والعاملين في وحدة العلاقات العامة في محافظات جنين، نابلس، ورام الله، وإجراء المقابلات مع مدراء العلاقات العامة في محافظات جنين، ونابلس في الصفة الغربية في فلسطين خلال الفترة المحددة أعلاه. ووقع الاختيار على هذه المحافظات نظراً لتوافر دوائر للعلاقات العامة فيها والاستجابة الفعلية منهم، الأمر الذي سيوصل الباحث إلى تحقيق أهداف الدراسة.

الحد البشري: يتمثل في العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية (إدارة مكافحة المخدرات) والعاملين في وحدة العلاقات العامة، وذلك في كل من محافظات جنين، نابلس، ورام الله في فلسطين، ومدراء العلاقات العامة في كل من محافظات جنين، ونابلس؛ بهدف تحقيق أهداف الدراسة، والوصول إلى النتائج المرجوة.

نظريات الدراسة

أولاً: نظرية المسؤولية الاجتماعية

مفهوم المسؤولية الاجتماعية

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوما غربياً، ويعود سبب انتقاله إلى مجالات الإعلام والعلاقات العامة بسبب التطورات الاقتصادية التي عايشتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي وجدت ضرورة إلزام المنظمات والمؤسسات بتحمل المسؤولية مسؤوليتها الاجتماعية، بعد أن أصبح الاتجاه العام هو تحقيق أهداف المنظمات والمشاريع على حساب المصلحة العامة للمجتمع، وهذا ما أدى إلى الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، فتعتبر المسؤولية الاجتماعية جزءا من أي منظمة من حيث أنها تساهم في تنمية المجتمع المحلي الذي تعمل فيه وتساهم في تنميته بشكل ملحوظ وواسع (المشاقبة، 2011، صفحة 34).

مفهوم نظرية المسؤولية الاجتماعية

تعدّ نظرية المسؤولية الاجتماعية نهجاً مستقلاً ووسطاً بين النظرية الشمولية والليبرالية من خلال الأساس الذي تقوم عليه في أن الاعلام لا بد أن يخضع إلى سياسة واضحة ومخططة ضمن خطط مدروسة وهادفة للمجتمع وضمن معايير الدولة الموجدة بها، وأن تكون منسجمة مع توجه المناطق المعنية بهذه النظرية، وبهذا فأن معظم البلدان النامية وبعض الدول الأوروبية تنتهج هذا المنهج حالياً (عجيلات، 2012).

نشأة النظرية وتطورها

تميزت الفترة التي سبقت ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية بسيطرة نظرية الحرية على الشعوب الغربية، وتميزت بانحرافات في مجال الصحافة والإعلام، وبلغت ذروتها في نهاية الحرب العالمية الثانية، ولذلك جرت محاولات لإيجاد حل بديل لها، وتم تشكيل لجنة من الأكاديميين ضمت عدداً من أهم نقاد الصحافة الأمريكية، برئاسة البروفيسور "روبيت هونشير". وعملت اللجنة على إجراء دراسة عن الصحافة الأمريكية وقدمت تقريرها عن هذه الدراسة عام 1947 تحت عنوان "صحافة حرة ومسؤولة". ولقيت استجابة واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العديد من الدول الأوروبية، خاصة المملكة المتحدة، التي شكلت بدورها لجنة صحفية دعت فيها إلى أهمية التزام العاملين في الصحافة. وفي المسؤولية الاجتماعية، أكد المسؤولون في الولايات المتحدة الأمريكية على أن الحرية يجب أن ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية، لأن الإنسان ليس كائنا عاقلاً، بل يتعرض لمؤثرات كبيرة من ممارسي العلاقات العامة (حمزة، 1995، الصفحات 122-124).

ودعت التطورات الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى ظهور ضرورة التزام المنشآت بمسؤولياتها الاجتماعية، خاصة بعد تزايد اتجاه الاحتكارات الاقتصادية، وحققت المشاريع الاقتصادية إنجازات كبيرة في المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة للجماهير، مما أدى إلى

خلق المناخ الملائم لنشوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية (طاحون، 1990). وتبلورت نظرية المسؤولية الاجتماعية نتيجة لهذه المحاور حيث ركزت على تحديد المعايير الأساسية التي يجب على الإعلام توفيرها وتحديد القيم المهنية التي تحكم سلوك الإعلاميين لأداء واجباتهم بنزاهة، وقد ركزت على القيم التي يجب الالتزام بها عند جمع المعلومات والأخبار، وأشارت إلى ضرورة احترام حرمة الحياة الخاصة للأفراد، مع عدم إهمال الكشف عن أي فساد يهدد المجتمع، كما ركزت على ضرورة الحفاظ على سرية المعلومات التي يؤدي الكشف عنها إلى الإضرار بالفرد والمجتمع وزعزعة استقراره، وعدم اللجوء إلى الوسائل غير القانونية لإجبار مصادر المعلومات على تقديم المعلومات(Bittner, 1977).

أهمية نظرية المسؤولية الاجتماعية

تكتسب النظرية أهمية في الوقت الحاضر لأسباب عديدة، فهي تهتم بالسياق الاجتماعي أو البيئة المحيطة وتأخذه بعين الاعتبار أثناء ممارسة العمل سواء في العلاقات العامة أو في الإعلام أو في عمل الشركات الخاصة في القطاع الخاص، حيث أن عمل المؤسسات والشركات لا يقتصر على هدف تحقيق الأرباح للملاك والمساهمين فقط؛ بل تلتزم بالجوانب الأخلاقية لممارسة العمل. كما تكمن أهمية النظرية في اهتمامها الكبير بالتنمية الاجتماعية والمصلحة العامة للمجتمعات المحيطة أو البيئة الطبيعية التي يعيش فيها عملاؤها وغيرهم من أفراد المجتمع، أي أنها تهتم بالقضايا المتعلقة بالمجتمع والقيم السائدة (الغالبي و العامري، 2010).

وفي الوقت الحاضر، هناك حاجة ملحة إلى مؤسسات تتمحور حول التنمية الاجتماعية، وألا يقتصر نشاطها على الأنشطة الإنتاجية فقط، بل تشمل قضايا اجتماعية مثل القضايا والمشكلات المجتمعية، مع الأخذ في الاعتبار الركائز الثلاث التي حددها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة (عجيلات، 2012). وقد أشاد العديد من الباحثين الإعلاميين، مثل شيللر وروجرز، بمركزية الإعلام في التنمية الاجتماعية، وتركزت أبحاثهم على

وكالات الإغاثة والمنظمات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ سياسات التنمية، والتي كان يسيطر عليها الاقتصاديون وعلماء السياسة الذين فشلوا في إدراك الأهمية الحيوية للإعلام في تحقيق التنمية الاجتماعية وحل القضايا المجتمعية (ماكفيل، 2005).

مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية

تشير نظرية المسؤولية الاجتماعية ضرورة وجود صحافة ووسائل تواصل اجتماعية مستقلة تتدفق في أداء المؤسسات الاجتماعية الأخرى وتقدم تقارير إخبارية موضوعية ودقيق ضمن المعايير الاجتماعية، كما دعت الى ان تكون هذه الوسائل مسؤولة عن دعم مجتمعات منتجة وخلاقة؛ وذلك من خلال إعطاء الأولوية للتعددية الثقافية، ومن خلال تعبيرها عن صوت كل المواطنين وليس فقط مجموعات النخبة أو المجموعات المهيمنة على الثقافة الوطنية أو الإقليمية أو المحلية في فترات سابقة. (Davis & Baran, 2014)

وتتحدد هذه القواعد بمدونات قواعد السلوك في جميع أنحاء العالم بستة مجالات أساسية تتمثل في: الأمانة في جمع الأخبار، وإعداد التقارير، والعدالة والحياد أي احترام حقوق النشر والرد وتجنب تضارب المصالح المجتمعية، وذلك من أجل حماية حرية التعبير والتسامح وعدم التمييز بناءً على العرق أو الدين أو الطائفة، ومن أجل احترام المصادر وسلامتها ودقة النقل عنها وخصوصيتها، بما ذلك تقييد الضرر، وأخيراً أن يكونوا الصحفيين والمسؤولين عن وسائل التواصل الاجتماعي مستقلين عن التأثير الخارجي، مثل المعلنين والحافظ على المسؤولية الاجتماعية ومصلحة الجمهور .(Borchard, 2022)

ورأى "دنيس ماكويل" أن المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية تتمثل في أن هناك التزامات محددة تجاه المجتمع يجب أن يتقبلها الإعلام، ولكن تطبيق هذه الالتزامات يجب أن يكون ضمن معايير مهنية عالية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن، ويتطلب قبول هذه الالتزامات

وتنفيذها التنظيم الذاتي المهني لوسائل الإعلام في إطار القوانين المعمول بهـا والمؤسسـات القائمـة، ويجب ألا تقل مسؤولية الصحفي أو الإعلامي أمام المجتمع عن مسؤوليته أمام مالك الصحيفة وأسواقها في التوزيع أو الإعلان (حمادة، 2021).

كما تتضمن مبادئ النظرية تنوع وسائل الإعلام حسب آراء أفراد المجتمع، وللأفراد حق الرد والتعليق على وجهات نظرهم المختلفة، مما يتيح لهم الفرصة الكاملة للاطلاع على كافة المعلومـات اللازمـة، وبالتالي فإن تدخلها يخدم المصلحة العامة، ويجعل الجمهور يتوقع إنجازاً إعلاميـاً عـالي المسـتوى، وضرورة الالتزام من جانب الإعلام لخلق صورة تمثيلية للمجتمع وفئاته والابتعاد عن الصور النمطيـة وخاصة السلبية منها تجاه فئات المجتمع المختلفة، وعليهم إبداء وجهات النظر وطرح القضايا الأخلاقية للمناقشة أمام الجهات الحكومية المختصة، وللحكومة الحق في التدخل لحماية المصلحة العامة ورعايتها (عبد الحميد، 2000، صفحة 27).

وظائف نظرية المسؤولية الاجتماعية

تتمثل وظائف نظرية المسؤولية الاجتماعية في:

1. إنشاء تقارير شاملة حول الأحداث اليومية.
2. منبر للتعليق والنقد.
3. تعمل على عكس صورة الجماعات المكونة للمجتمع.
4. توضيح غايات المجتمع وقيمه.
5. تقديم بيانات كاملة عن التطورات اليومية (عبد الحميد، 2000، صفحة 25).

عناصر نظرية المسؤولية الاجتماعية

لنظرية المسؤولية الاجتماعية عناصر تسهم في تركيبها بشكل يحقق التوازن لهـا وقيامهـا بالأهـداف المكلفة على عاتقها بشكل دقيق ومتوازن، وهي (حمزة، 1995):

1. الاهتمام: ويعني التماسك العاطفي مع المجموعة التي ينتمي إليها الشخص أو الإعلامي، ممزوجـة بالتركيز على استمرار تطورها وتماسكها وتحقيق أهدافها.
2. الفهم: يتكون من جزأين، الأول هو فهم الأفراد في حالتهم الحالية، وفهم قيمهم وأنظمتهم وتاريخهم والعوامل المحيطة بهم، وفهم حاضرهم، والتنبؤ بمستقبلهم. أما الجزء الثاني فهو أخذ الدروس مـن التصرفات والتصرفات التي يمارسها الإنسان وفهم نتائجها وعواقبها.

3. المشاركة: وتعني قبول الناس للأدوار الاجتماعية التي يعملون بها داخل مجتمعـاتهم بعيـداً عـن الصراعات.

الانتقادات الموجهة للنظرية

بالرغم من أن قيام نظرية المسؤولية الاجتماعية على نقد نظرية الحرية الإعلام وكانت بـديل لهـا، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات بسبب وقوعها في عدد من الانحرافات، فقد ذكر ميريل أن الاعتمـاد على المسؤولية الاجتماعية كأداة للحكم على الصحافة يعتبر خيانة بحسب الديمقراطيات الغربيـة، وأن الاعتماد عليها فيه تخلي عن المبادئ الديمقراطية. ويرى الصحفيين الأمريكيين أن النظرية تعتبر توجه نحو الاشتراكية وتهديد للصحافة؛ لأنها قامت بدعم الصحف الصغيرة وظهور قطاع عـام فـي مجـال وسائل الإعلام وذلك يعتبر سيطرة للدولة على وسائل الاعلام. واعتبر العديد من المفكـرين أن إلـزام العالم بقوانين معينة (القيام بنشر القيم والمعتقدات الجيدة في المجتمع) يعتبر نوع من الرقابة وتقليل مـن حرية وسائل الاعلام. هذا بالإضافة إلى بروز وكالات الصحافة واللجان المختصـة بمراقبـة وسـائل الاعلام نوع من التضييق وشبيه بالاشتراكية. وبما أن وسائل الاعلام هذه تابعة للدولة فإن هـذا يعتبـر

تخلي عن أسس الصحافة والمنافسة الحرة وفيه نوع من الخطر على المنظمات العالمية، لأن ذلك يدفعها نحو المنافسة والشهرة على حساب المؤسسات الأخرى القائمة (شيقر و شيقر، 2022، الصفحات 8-9).

الربط بين نظرية المسؤولية الاجتماعية ودور العلاقات العامة في الحد من انتشار جريمة المخدرات – جهاز الشرطة الفلسطينية أنموذجاً:

تُجسّد إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية تطبيقًا عمليًا لنظرية المسؤولية الاجتماعية في مكافحة جريمة المخدرات. فمن خلال برامج التوعية والتثقيف، تُمارس الشرطة مسؤوليتها في حماية المجتمع بنشر المعرفة الصحيحة حول أضرار المخدرات وتصحيح المفاهيم الخاطئة، ما يُساهم في بناء وعي عام يُساعد الأفراد على اتخاذ قرارات واعية. كما تُعزّز إدارة العلاقات العامة الشراكة المجتمعية مع المؤسسات المعنية، كالمدارس والجامعات ومنظمات المجتمع المدني، لتجسيد مبدأ المسؤولية الاجتماعية المُشتركة وتوحيد الجهود لحماية المجتمع. ويُساهم هذا الدور أيضاً في بناء صورة إيجابية للشرطة كجهاز يسعى لخدمة المجتمع، ما يُعزّز ثقة الجمهور ويُشجّعهم على التعاون معها. إذن، يُعتبر دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية تطبيقاً حياً لنظرية المسؤولية الاجتماعية، حيث تُساهم الشرطة من خلالها في بناء مجتمع آمن وصحي، ما يُضفي عمقًا أكاديميًا على الدراسة ويُبرز أهمية هذا الدور في تحقيق أهداف الجهاز.

ثانياً: نظرية التنظيم الاجتماعي

مفهوم التنظيم الاجتماعي

يعتبر التنظيم الاجتماعي نمط سلوكي اجتماعي هادف يسعى إلى تحقيق غايات محددة، ويتمثل في مجموعات بشرية منظمة تعمل لتحقيق أهداف معينة. ويعتبر التنظيم أداة لتحقيق هذه الأهداف، ويختلف التنظيم الاجتماعي بشكل كبير بين الثقافات المختلفة، مما يدل على أن أشكال الحياة الاجتماعية المتنوعة

مكتسبة وليست فطرية. حيث يسعى الإنسان دائمًا إلى تلبية احتياجاته ضمن إطار التنظيم الاجتماعي، مما يعني أن الحياة الاجتماعية المنظمة، ببساطتها، هي الأسلوب المعتاد للوجود الاجتماعي. ويشير مصطلح التنظيم الاجتماعي إلى جميع الأساليب التي تضفي طابعًا منظمًا على سلوك الإنسان، وهذا الانتظام ناتج عن البيئة الاجتماعية التي تحيط بأفراد المجتمع، والتي تتكون من عنصرين أساسيين متكاملين: بناء علاقات اجتماعية متبادلة بين الأفراد، وضوابط تحدد السلوك وتوجهه (خنجر، 2020).

مفهوم نظرية التنظيم الاجتماعي

تعتبر نظام حيوي يستمد قوته من تفاعل الأفراد، ويهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد (بشرية ومادية) ضمن إطار اجتماعي. تُسفر هذه العملية عن مخرجات متنوعة (سلع وخدمات) تلبي احتياجات الإنسان المتزايدة والمتغيرة باستمرار، مع الأخذ في الاعتبار تأثير البيئة الخارجية (نزليوي و رشيدي، 2020).

نشأة النظرية وتطورها

في ستينيات القرن العشرين، ظهرت نظرية "وايت باك" في التنظيم الاجتماعي، حيث عمل "باك" على وضع أسسها بهدف تقديم شرح للتكوين الداخلي للمنظمة وكيفية تكوينه، وفوائد وجود مثل هذا الشرح. وقد انتقد "باك" المحاولات السابقة لتطوير مفهوم عام وشامل للتنظيم، معتبراً أنها لم تكن كاملة، لذلك سعى إلى تقديم مفهوم شامل يوفر إطاراً عاماً يحدد المتغيرات التي يتكون منها التنظيم، وطبيعة العلاقات بينها، وأهمية كل منها. وقد بنى "باك" نظريته على أسس وخصائص، منها: أن يكون مفهوم نظرية التنظيم واقعياً وليس مثالياً، وأن يكون شاملاً لجميع متغيرات أو مكونات التنظيم، وأن يدرس العلاقات التفاعلية بين المتغيرات التي تتكون منها المنظمة، وأن المنظمة تتكون بشكل رئيسي من العلاقات الإنسانية، حيث اعتبر "باك" التنظيم نظاماً مفتوحاً يحصل على موارده من المجتمع، ويحولها داخلياً إلى مخرجات لإشباع رغبات الإنسان (نزليوي و رشيدي، 2020).

عناصر نظرية التنظيم الاجتماعي

تتكون نظرية التنظيم الاجتماعي من عدة عناصر أساسية وهي (جمال ا.، 2022):

1. ميثاق المنظمة: ويتضمن مجموعة من المعلومات وهي الاسم والغرض والأنشطة والسياسات والحقوق والواجبات والمثل والقيم التي تستمد منها أهدافها وأنشطتها وسياساتها، والدور الذي تلعبه في المجتمع. وبناء على هذه المعلومات يتم تحديد السلوك التنظيمي الذي يتأثر بالميثاق.
2. الموارد الرئيسية: هي الموارد التي تستخدمها المنظمة لتحقيق أهدافها في الوقت الحاضر والتي من المتوقع استخدامها في المستقبل، والتي لها دور مهم في تحديد الهيكل الداخلي للمنظمة وفي تحديد هيكلية التنظيم وعدد ونوع الأنشطة التي يستخدمها التنظيم. ومن بين هذه الموارد التي تتعامل بها المنظمة (السلمي، 1995):

- الموارد البشرية: تمثل العنصر الأساسي في المنظمة والذي ينبغي دراسته من كافة جوانبها المختلفة، حيث يمثل العنصر البشري أحد المتغيرات الأساسية التي تحدد السلوك التنظيمي، ويتأثر سلوك الفرد بطبيعة المنظمة وتكوينها.
- الفكر: هو أحد الموارد المهمة التي تستخدمها المنظمة، ويتضمن العديد من مفاهيم القيم والمثل التي تحدد سلوك الأعضاء ومفهومهم عن دور الفرد في المنظمة ومكانته بين الأفراد وحقوقه وواجباته. كما يتضمن الفكر مجموعة من السياسات والاستراتيجيات والقواعد التي تحكم العمل، ومجموعة من المعلومات والقواعد والتعليمات التي تتخذ كأساس لاتخاذ القرارات وفي حل المشاكل.
- المواد: ويقصد بها الأدوات والآلات والمواد الأولية وجميع المواد التي تمتلكها المنظمة وتستخدمها في عملياتها.
- رأس المال: ويقصد به الثروة التي تستخدمها المنظمة.

- الطبيعة: تُعرّف الموارد الطبيعية بأنها المنتجات النباتية والحيوانية المتوفرة في البيئة بشكلها الخام قبل أي تدخل بشري. وتلعب هذه الموارد دوراً محورياً في تحديد طبيعة السلوك التنظيمي للمنظمات، حيث تعتمد عليها في الحصول على المواد الأولية من البيئة المحيطة. ويؤثر ذلك بشكل مباشر على تكوين الهيكل التنظيمي الداخلي، ويحدد أنواع الأنشطة التي يمكن للمنظمة القيام بها.
- الأنشطة: وتشمل جميع أنواع السلوك الإنساني التي تجري في المنظمة، وهي العمليات التي تهدف إلى الحصول على الموارد وتحويلها إلى منتجات.

3. الروابط التنظيمية: هي الأنشطة التي تهدف إلى الحفاظ على توازن واستقرار المنظمة. تهدف هذه الأنشطة إلى تحقيق الربط بين أجزاء المنظمة، وتتضمن ثلاث عمليات رئيسية لتحقيق الروابط:

- عملية التداخل: تهدف إلى إزالة الصراع بين الأفراد والمنظمة فيما يتعلق بالأهداف.
- عملية حل المشكلات: وتتكون من تحديد أسباب المشكلة ودراستها والبحث عن الحلول واختيار الحل المناسب لاتخاذ القرار وتنفيذه وتقييم النتائج.
- العملية القيادية: تستشرف الرؤية المستقبلية والتغيرات في المنظمة والبيئة، وتقوم بالأنشطة اللازمة لتطويرها وتطويرها وتوجيه أجزائها.

أهمية نظرية التنظيم الاجتماعي

يرى باك أن الفوائد الرئيسية المترتبة على وجود فهم واضح للتنظيم تتضمن ما يلي (جمال م.، 2019):

1. إطار متكامل: يقدم مفهوم التنظيم للباحث إطارًا متكاملاً يوضح أجزاء المنظمة ومكوناتها والعلاقات بينها. ويُعد هذا الإطار أساسًا نظريًا لفهم المنظمة وسلوكها.
2. نظرة شاملة: يساعد مفهوم التنظيم الباحث على إدراك أهمية الجوانب الأخرى من السلوك التنظيمي، حتى لو كان تركيزه منصبًا على جانب معين فقط.

3. التنبؤ بالتغيير: يمكن لمفهوم التنظيم أن يساعد في التنبؤ بآثار التغيير في جزء أو جانب واحد من المنظمة على سلوك الأجزاء الأخرى. ومعرفة طبيعة العلاقات بين الأجزاء المختلفة في المنظمة يجعل من الممكن توقع النتائج المترتبة على أي تغيير.
4. تأثير المنظمة على الفرد: يساعد المفهوم العام للمنظمة في فهم تأثير المنظمة ككل على السلوك الفردي لأي فرد من أفرادها.
5. اختيار المتغيرات: يساعد الباحثين في اختيار المتغيرات المناسبة للدراسة وتحديد الفرضيات الأولية عند دراسة أنواع المنظمات المختلفة.

الانتقادات الموجهة للنظرية

تعرضت نظرية التنظيم الاجتماعي لعدة انتقادات منها (السلمي، 1995):

1. الأسس النظرية: يرى بعض النقاد أنها تفتقر إلى أسس نظرية قوية وواضحة، مما يجعل من الصعب تطبيقها وتفسيرها.
2. التبسيط المفرط: يقول بعض الباحثين إنه يقدم نماذج مفرطة التبسيط للتنظيم الاجتماعي تغفل الكثير من الجوانب المعقدة والتفاعلات المتعددة التي تحدث في الواقع.
3. تجاهل العوامل الثقافية: يعتقد البعض أنه تم تجاهل الاختلافات الثقافية التي قد تؤثر على السلوك والديناميكية التنظيمية.
4. عدم القدرة على التنبؤ: يقول البعض أنها لا توفر إطارًا قويًا للتنبؤ بالسلوك التنظيمي بشكل كافٍ أو دقيق.
5. عدم الاعتماد بشكل كافٍ على البيانات الكمية: تعتمد بعض نظريات التنظيم الاجتماعي بشكل كبير على البيانات النوعية و دون الاعتماد بشكل كافٍ على البيانات الكمية، مما قد يقلل من قوة استنتاجاتها وتطبيقاتها العملية.

الربط بين نظرية المسؤولية الاجتماعية ودور العلاقات العامة في الحد من انتشار جريمة المخـــدرات: جهاز الشرطة الفلسطينية أنموذجاً:

يُمكن ربط نظرية التنظيم الاجتماعي، التي تُركّز على دور المؤسسات الاجتماعية في ضـــبط الســـلوك الاجتماعي والحفاظ على النظام، بدراسة دور العلاقات العامة في الحد من انتشار جريمة المخدرات في جهاز الشرطة الفلسطينية من خلال عدّة جوانب. تُشير النظرية إلى أهمية وجود مؤسسات قوية وفاعلـــة تُساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي ومنع الانحراف، ويُعتبر جهاز الشرطة، بما يملكه من صـــلاحيات ومهام، إحدى هذه المؤسسات الهامة. في هذا السياق، تُمثّل إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة أداةً حيوية لتفعيل دور الجهاز في تحقيق التنظيم الاجتماعي من خلال مكافحة جريمة المخدرات. فمن خلال برامج التوعية والتثقيف التي تُطلقها الإدارة، تُساهم في تعزيز الوعي المجتمعي بمخـــاطر المخـــدرات وتُشكّل رأيًا عامًا رافضًا لها، ما يُساعد في ضبط السلوك الاجتماعي ومنع الانحـــراف. كمـــا تُســـاهم الإدارة في بناء شراكات مع مؤسسات اجتماعية أخرى، كالمدارس والجامعـــات ومنظمـــات المجتمـــع المدني، ما يُعزّز من دور هذه المؤسسات في تحقيق التنظيم الاجتماعي ومكافحة الجريمة. إضافةً إلـــى ذلك، يُساعد بناء صورة إيجابية لجهاز الشرطة من خلال إدارة العلاقات العامة في تعزيز ثقة الجمهور بالجهاز وتشجيعهم على التعاون معه، ما يُساهم في تحقيق الأمن والاستقرار، وهما مـــن أهـــم أهـــداف التنظيم الاجتماعي. بالتالي، يُمكن القول إنّ دور العلاقات العامة في جهاز الشـــرطة الفلســـطينية فـــي مكافحة جريمة المخدرات يُعتبر تطبيقًا عمليًا لنظرية التنظيم الاجتماعي، حيث تُساهم الإدارة في تعزيز دور الجهاز كمؤسسة ضابطة للسلوك الاجتماعي ومُحققة للتوازن والاستقرار في المجتمع.

بالمحصلة يُضفي دمج نظريتي المسؤولية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي فـــي دراســـة دور العلاقـــات العامة في الحد من انتشار جريمة المخدرات في جهاز الشرطة الفلسطينية بُعدًا تحليليًـــا مُعمقًـــا. فمـــن منظور المسؤولية الاجتماعية، تُصبح مكافحة المخدرات واجبًا مؤسسيًا للشرطة تجاه المجتمع، يتجســـد عبر التواصل الشفاف، والمشاركة المجتمعية، والاستماع للجمهور، والمساءلة. بينمـــا تُركـــز نظريـــة

التنظيم الاجتماعي على دور العوامل الاجتماعية كضعف الروابط والتفكك الأسري في انتشار الجريمة، ما يُمكن العلاقات العامة من تعزيز التنظيم الاجتماعي عبر بناء الثقة بين الشرطة والمجتمع، ودعم المبادرات المجتمعية، والتواصل مع الفئات المهمشة، والتعاون مع المؤسسات الإصلاحية. هذا الدمج يُتيح للدراسة تقديم تحليل شامل يتجاوز الجوانب الإعلامية التقليدية، ليشمل الجوانب الاجتماعية والتنموية، وبحث كيفية مُساهمة العلاقات العامة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، وبناء شبكات الدعم، وتغيير الصورة النمطية للشرطة، ودعم جهود التنمية التي تُقلل من عوامل انتشار المخدرات، ما يُساهم في بناء مجتمع أكثر قوة وتماسكًا.

الإطار المفاهيمي

العلاقات العامة

مفهوم العلاقات العامة

لقد ناقشت العديد من التعريفات العديد من أدوار العلاقات العامة، وحتى سمعة المنظمة. وتعتقد هذه المجموعة أن "العلاقات العامة تتعلق بالسمعة – نتيجة ما تفعله وما تقوله وما يقوله الآخرون عنك، وممارسة العلاقات العامة هي نظام يعتني بالسمعة – بهدف كسب الفهم والدعم والتأثير في الرأي والسلوك والجهد المخطط والمستمر لإنشاء والحفاظ على حسن النية والتفاهم المتبادل بين المنظمة والجمهور"(Harrison, 2001, p. 2) . ويعرّف قاموس وبستر الدولي العلاقات العامة بأنها "عدة أنشطة تقوم بها هيئة أو نقابة أو حكومة أو أي منظمة في البنية الاجتماعية، من أجل خلق علاقات جيدة ولطيفة وسليمة مع مختلف الجماهير التي تتعامل معها، مثل جمهور المستهلكين والمستخدمين والمساهمين، وكذلك الجمهور بشكل عام لتشرح نفسها للمجتمع من أجل الحصول على رضاه" (العدوي، 2011، صفحة 17). وهي علاقة المؤسسة بعامة الجمهور من خلال استخدام وسائل الإعلام والإعلان لتعريفهم بأهم أعمال وأنشطة المؤسسة والتي تتمثل في التكيف مع البيئة المحيطة وترجمة

العمل إلى المجتمع فهي وظيفة إدارية متميزة تفيد المؤسسات في إيجاد التفاهم والتكيف بين أنفسهم والجمهور الداخلي والخارجي (Broom & Sha, 1985).

وقال إدوارد بيرنايز إن "العلاقات العامة هي وظيفة إدارية تتضمن جدولة المواقف العامة، وتحديد السياسات والإجراءات والمصالح الخاصة بمنظمة يتبعها تنفيذ برنامج عمل لكسب فهم الجمهور وقبوله". ويعرّف آخرون العلاقات العامة على أنها أداة لإدارة الاتصال بين المنظمات وجماهيرها، فعرّفها جيمس إي غرونيغ وتود هانت العلاقات العامة على أنها "إدارة الاتصال بين المنظمة والجمهور" (Heath, 2005). وتهدف العلاقات العامة إلى بناء سمعة إيجابية للمنظمة والحفاظ عليها من خلال جهود مُنظمة ومستمرة. وتسعى أيضًا إلى تحقيق التفاهم والدعم المتبادل بين المنظمة وجمهورها، وإدارة الأنشطة التي تُساهم في إنشاء علاقة بناءة ومستدامة مع مختلف فئات الجمهور. ونظرًا إلى أن نجاح أو فشل هذه العلاقة يعتمد على هذه الأنشطة وكيفية تقديمها، فمن الضروري دراسة وتحليل الاتجاهات والتنبؤ بنتائجها، وإطلاع جميع الإدارات والأقسام في المنظمة عليها. ويهدف ذلك إلى تطبيق برامج مُخططة تخدم المنظمة وتلبي احتياجات الجمهور في نفس الوقت (Black, 2001, p. 3).

أهداف العلاقات العامة

تعتبر غاية العلاقات العامة بناء صورة المؤسسة وإدامتها عن طريق القيام بمهام وأنشطة وعمليات العلاقات العامة، ومما تقدم فقد أوجز (فرجاني، 2018، صفحة 28) أهداف العلاقات العامة إلى ما يلي:

1. كسب السمعة الطيبة وتعزيز صورتها الذهنية: تعتبر الصورة الذهنية مقياساً لنجاح المنظمة أو فشلها، خاصة في تحقيق مسؤولياتها تجاه المجتمع.
2. المساعدة في ترويج المبيعات: تعمل العلاقات العامة على الترويج لمنتجات الشركة وإبراز دورها في النشاط التسويقي سواء للمنتجات المحلية أو الجديدة.

3. كسب دعم الجمهور الداخلي: تنمية حس الانتماء للمنظمة لدى الموظفين وتقدير المنظمة لعملهم. وتستخدم المنظمة العلاقات العامة في ذلك من خلال المساهمة في حل مشاكل الموظفين، ومن خلال وسائل الاتصال الداخلي، والأنشطة الداخلية، والرحلات الترفيهية، والرياضية.

4. كسب ثقة الجمهور الخارجي: يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف أنشطة العلاقات العامة وتعزيز العلاقات الطيبة مع جماهير المنظمة ذات الصلة والعمل على إرضائهم.

وقدمت (بعلول و عشيش، 2015، الصفحات 32-33) نقلاً عن أبو أصبع مجموعة من الأهداف العامة التي تكون بمثابة خطوط أساسية لأخصائي العلاقات العامة وتتمثل في: دعم الجمهور وتقبله للمؤسسة، وتعزيز ثقته وتقييم اتجاهاته والاستجابة لها؛ من أجل تنمية التفاهم المتبادل بين الجمهور والمؤسسة، وبالتالي توسع مجالها إلى نطاق أوسع.

أهمية العلاقات العامة

قطعت العديد من المنظمات شوطا كبيرا في مجال العلاقات العامة، وذلك لحجم أهميتها، وللأسباب التي تدفع المنشآت إلى الاهتمام بها. ويستعرض (الفتلاوي و الجبوري، 2016، صفحة 34) أسباب أهميتها من حيث تزايد تدخلات الدول في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهنا أصبحت الحاجة ملحة إلى متابعة الخطط والقرارات، والتي تتخذها والتي تؤثر على حياة مواطنيها، وهناك دور كبير لانتشار أفكار مدرسة العلاقات الإنسانية وزيادة وعي الجماهير نتيجة انتشار التعليم والثقافة بين كافة شرائح للمجتمع، والطلب على الوسائل الفعالة التي تنتجها العلاقات العامة للمؤسسات، والتوسع وزيادة حجم الأسواق والإنتاج مما أدى إلى زيادة النفقات بالإضافة إلى وجود المنافسة لجذب المستهلكين وهذا بدوره أدى إلى تنامي قوة الرأي العام، وانتشار الديمقراطية، وزيادة الثقافة العامة، مما تطلب من الدولة ومؤسسات الأعمال التواصل مع جمهورها، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي والإلكتروني الذي ساعد في الوصول إلى العامة والتغلب على الصعوبات التي تواجه إدارة العلاقات العامة، وكل هذا مهم في بناء شبكة من العلاقات الجيدة مع الآخرين لتحقيق أقصى فائدة ممكنة للمؤسسات.

وترى (McQuerrey, 2019) أن العلاقات العامة مهمة في المؤسسات الفاعلة فهي تمثل الوجه العام لمنتجات وخدمات المؤسسة حيث تعمل على استغلال الوسائل الإعلامية في تسليط الضوء على منتجات وخدمات المؤسسة، وكل ذلك في إطار حملاتها الترويجية أو التوعوية، وجهود اخرى عديدة تساعد في خلق انطباع طيب للجماهير عن المؤسسة، وزيادة إدراكهم بالعلامة التجارية. وترى أيضاً أن العلاقات العامة تجعل المؤسسة جزء مهم من المحرك الاقتصادي للمجتمع الذي تتواجد فيه، فيمكن أن يساعد تقدم فوائد للمجتمع، وخلق فرص عمل لأفراده في إظهار الفائدة التي تجلبها المؤسسة للمجتمع، وهذا يساعد في ترسيخ مكانتها فيه وبين أفراده. كذلك العلاقات العامة قادرة على تعزيز معنويات العاملين، وخلق اتصال دائم معهم، والعمل على جعلهم على اطلاع بأنشطة المؤسسة، والخطط الاستراتيجية، وأي سياسات جديدة (McQuerrey, 2019).

وظائف العلاقات العامة

عند الربط بين ظروف نشوء العلاقات العامة في بداية القرن العشرين، تتضح أهمية الدور البناء والعلاجي للعلاقات العامة، ويلخص (هتيمي، 2015، صفحة 19) أنه من هذين الدورين يمكن اشتقاق الوظائف الرئيسية للعلاقات العامة، وهي:

1. وظيفة بناء السمعة الطيبة للمؤسسة والحفاظ على علاقات وثيقة مع الجمهور وكسب ثقته.
2. تهتم الوظيفة العلاجية بتصحيح الصورة السيئة للمؤسسة لدى الجمهور، ومحاولة تغيير الصورة النمطية في أذهانهم والتي تكونت بسبب معلومات خاطئة أو سلوك غير سليم. وهنا تحرص على استعادة ثقة الجمهور بالمنظمة، خاصة عند حدوث شائعات وانتقادات حول المؤسسة.

إن الجهود الإدارية التي تقوم بها العلاقات العامة مخططة ومستمرة. من أجل بناء وتعزيز بنية التفاهم والتفاعل المتبادل بين المؤسسة وجمهورها الداخلي والخارجي (هتيمي، 2015). وتقوم العلاقات العامة بالعديد من الوظائف الإدارية مثل التخطيط والتنظيم والرقابة والتنبؤ، أي توقع وترقب الأحداث؛

لمساعدة المسؤولين فيما ينبغي مراعاته وما لا ينبغي (شعبان، 2008). كما تعمل العلاقات العامة على تنظيم التفاعل بين المؤسسة وجمهورها المتنوع، وتسعى إلى بناء علاقات إيجابية ومستدامة معهم. تشمل هذه الجماهير المستهلكين، والمساهمين، والجمهور العام. تعمل العلاقات العامة على تعريف المجتمع بالمؤسسة وأنشطتها، وتسعى جاهدة لكسب رضا وثقة الجمهور (العدوي، 2011، صفحة 17).

وفي سياق الدراسة، يُمكن القول إن العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية تلعب دوراً حيوياً في الحد من انتشار جريمة المخدرات، من خلال بناء علاقات ثقة وتفاهم مُتبادل مع الجمهور، ونشر الوعي، وتعزيز التعاون، وإدارة السُمعة، حيث تُقدم هذه الدراسة تحليلاً مُعمقاً لهذا الدور، وتُساهم في تطوير استراتيجيات فعّالة لمكافحة هذه الظاهرة المُجتمعية الخطيرة.

العلاقات العامة الرقمية

يشهد علم العلاقات العامة المعاصرة تحولاً جذرياً في ظل الثورة الرقمية، حيث أصبح الاتصال الرقمي واستراتيجياته ركيزة أساسية في بناء العلاقات والتواصل مع الجمهور. لم يعد الأمر مقتصراً على الوسائل التقليدية، بل امتد ليشمل منصات التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، والمدونات، والبريد الإلكتروني، وغيرها من الأدوات الرقمية التي تتيح تفاعلاً فورياً ومباشراً مع الجمهور (Matrix, 2023).

أهمية الاتصال الرقمي في العلاقات العامة المعاصرة

للاتصال الرقمي أهمية في العلاقات العامة المعاصرة، تتمثل في (Matrix, 2023):

1. الوصول إلى جمهور أوسع: تتيح الأدوات الرقمية الوصول إلى جماهير متنوعة في مختلف أنحاء العالم، مما يوسع نطاق تأثير العلاقات العامة.
2. التفاعل الفوري: حيث تسمح وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية الأخرى بالتفاعل الفوري مع الجمهور، والاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم، والرد على استفساراتهم.

3. بناء العلاقات: تساعد الأدوات الرقمية في بناء علاقات قوية ومستدامة مع الجمهور من خلال توفير محتوى قيم وتفاعلي.
4. إدارة السمعة: يمكن استخدام الأدوات الرقمية لمراقبة وإدارة سمعة المؤسسة أو الشخصية العامة عبر الإنترنت، والتعامل مع أي أزمات أو انتقادات بشكل فعال.
5. قياس الأداء: توفر الأدوات الرقمية إمكانية قياس أداء حملات العلاقات العامة وتحليل نتائجها، مما يساعد في تحسين الاستراتيجيات المستقبلية.

استراتيجيات العلاقات العامة الرقمية

بحسب (PRDMT, 2024)، فاستراتيجيات العلاقات العامة الرقمية تتمثل في:

1. استراتيجية المحتوى: إنشاء محتوى جذاب ومفيد للجمهور المستهدف، ونشره عبر القنوات الرقمية المناسبة.
2. استراتيجية التواصل الاجتماعي: التفاعل مع الجمهور عبر منصات التواصل الاجتماعي، وبناء مجتمعات افتراضية، وإدارة الحوارات.
3. استراتيجية العلاقات مع المؤثرين: التعاون مع المؤثرين الرقميين للوصول إلى جماهيرهم والتأثير في آرائهم.
4. استراتيجية إدارة السمعة الرقمية: مراقبة وتحليل ما يقال عن المؤسسة أو الشخصية العامة عبر الإنترنت، والتعامل مع أي أزمات أو انتقادات بشكل فعال.
5. استراتيجية تحليل البيانات: استخدام أدوات تحليل البيانات لفهم سلوك الجمهور وقياس أداء حملات العلاقات العامة.

الاتصال الإقناعي وأهميته في مجال العلاقات العامة

الاتصال الإقناعي بأنه: عملية تهدف إلى تغيير أو تعزيز مواقف أو معتقدات أو سلوكيات الجمهور المستهدف من خلال استخدام رسائل مقصودة. وفي سياق العلاقات العامة الأمنية، يكتسب الاتصال الإقناعي أهمية قصوى، حيث يُستخدم لبناء الثقة بين الشرطة والمجتمع، وتغيير التصورات السلبية، وتعزيز التعاون في مكافحة الجريمة(Perloff, 2017) .

استراتيجيات الاتصال الإقناعي في مكافحة المخدرات

تتعدد استراتيجيات الاتصال الإقناعي التي يمكن استخدامها في مكافحة المخدرات، ومن أبرزها (Perloff, 2017):

1. استراتيجية المصداقية: تعتمد على بناء مصداقية مصدر الرسالة (الشرطة) من خلال تقديم معلومات دقيقة وموثوقة، والتفاعل بشفافية مع الجمهور.
2. استراتيجية النداءات العاطفية: تستخدم العواطف للتأثير على الجمهور، مثل إبراز الآثار المدمرة للمخدرات على الأفراد والأسر والمجتمع.
3. استراتيجية الأدلة والبراهين: تعتمد على تقديم أدلة وبراهين قوية تدعم الرسالة، مثل الإحصائيات والدراسات العلمية وقصص النجاح.
4. استراتيجية التكرار: تقوم على تكرار الرسالة بشكل مستمر لتعزيز تأثيرها على الجمهور.

وفي هذا السياق، يمكن لجهاز الشرطة الفلسطينية استخدام هذه الاستراتيجيات لتصميم حملات توعية فعالة، تستهدف مختلف شرائح المجتمع، وتساهم في الحد من انتشار جريمة المخدرات.

جهاز الشرطة الفلسطينية

مفهوم جهاز الشرطة

يوفر أفراد الشرطة أمن الدولة، وتتمثل مهمتهم الرئيسية في حماية الأشخاص والممتلكات من خلال المساعدة العامة، وإنفاذ القانون، ومكافحة الجريمة ومنعها، والحفاظ على النظام العام، وتعد الشرطة جزءاً لا يتجزأ من سلسلة العدالة الجنائية التي تربط أمن الدولة بتوفير العدالة من خلال الخدمات التي يقدمها قطاع العدالة الأوسع، بما في ذلك أنظمة المحاكم والسجون والمرافق العقابية وغيرها. وتشكل الشرطة بشكل عام الخط الأمامي للدولة لتوفير الأمن العام، وهو ما يجعلها في معظم الحالات القوة الأكثر توفيراً للأمن التي يواجهها الجمهور في حياتهم اليومية. ويتمتع أفراد الشرطة بصلاحيات خاصة لأداء مهامهم، مما يسمح لهم – في ظل ظروف معينة – بالحد مؤقتاً من ممارسة الحقوق التي يحددها القانون الأساسي، وحرمان الأشخاص من حريتهم، واستخدام القوة، بما في ذلك القوة المميتة. وتؤثر الطريقة التي تؤدي بها الشرطة عملها بشكل مباشر على أمن الأفراد والمجتمعات بشكل يومي، فضلاً عن الطابع الديمقراطي للدولة نفسها، نظراً لسلطاتها الخاصة وقربها من السكان (مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2015).

جهاز الشرطة الفلسطينية

وهي أحد أهم أذرع السلطة التنفيذية لوزارة الداخلية المسؤولة عن حماية الأمن والنظام العام وحماية الممتلكات، بهدف حماية نظام الدولة ومنع الجريمة قبل وقوعها (الشرطة الفلسطينية، 2020).

تأسست الشرطة الفلسطينية في 1 يوليو 1994 بقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات، وذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. وقد تم تشكيلها وفقاً للنظام والهيكل الحاليين، مع اعتماد اللون الفلسطيني كشعار لها. ولا تختلف صلاحيات الشرطة الفلسطينية عن مثيلاتها في معظم دول العالم من حيث المبدأ العام، ولكنها قد تتفاوت في نطاقها وسعتها، خاصةً عندما تمارس دورها الرقابي

القضائي. ويمنح قانون الإجراءات الجنائية رجال الشرطة صفة مأموري الضبط القضائي، مما يخولهم صلاحيات واسعة في ملاحقة الجرائم، والكشف عن المجرمين، والتحقيق، والتفتيش، وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى كشف الحقيقة وتقديم الجناة للعدالة. وقد سعت الشرطة الفلسطينية منذ نشأتها إلى ترسيخ مكانتها كمهنة جديرة بالاحترام، وواكب تطورها الجوانب الاجتماعية والسلوكية. وتؤمن الشرطة بأهمية الشراكة مع المجتمع ومؤسساته، انطلاقاً من قناعتها بأن الأمن هو مصلحة مشتركة للجميع (الشرطة الفلسطينية، 2021).

إدارات جهاز الشرطة

تتمثل إدارات الشرطة الفلسطينية في: اتحاد الشرطة الرياضي، إدارة الأدلة والمختبرات الجنائية، إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إدارة الارتباط، إدارة الأمن الداخلي، إدارة البحوث والتخطيط والتطوير، إدارة التدريب، إدارة التعاون الشرطي الدولي (إنتربول فلسطين)، إدارة التنظيم والإدارة، إدارة الحراسات، إدارة الخدمات الشرطية، إدارة السياحة والآثار، إدارة الشؤون الأكاديمية المدنية، إدارة الشؤون الإدارية، إدارة الشرطة الخاصة، إدارة الشرطة القضائية، إدارة العلاقات العامة والإعلام، إدارة العمليات المركزية، إدارة المالية، وإدارة المباحث العامة (الشرطة الفلسطينية، 2021).

أهداف جهاز الشرطة:

تتمثل أهداف جهاز الشرطة كالآتي:

1. حفظ الأمن الداخلي: العمل على تحقيق الاستقرار والنظام في المجتمع.
2. حماية المواطنين والممتلكات: ضمان سلامة الأفراد وحماية ممتلكاتهم من أي تهديدات.
3. تعزيز الشعور بالأمن: بث الطمأنينة في نفوس المواطنين وتعزيز ثقتهم في قدرة الشرطة على حمايتهم.
4. مكافحة الجريمة: اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لمنع الجرائم ومكافحتها.

5. حماية المنشآت الحيوية: تأمين المنشآت العامة والبنية التحتية والأماكن الهامة.
6. مكافحة العنف والإرهاب: التصدي لأعمال العنف والإرهاب ومنع التحريض عليها (الشرطة الفلسطينية، 2020).

وظائف جهاز الشرطة

بموجب الاتفاقيات الموقعة، تتولى الشرطة الفلسطينية مسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام في المجتمع، وتتضمن مهامها الرئيسية ما يلي (الجزيرة نت، 2016):

1. حماية الأمن الداخلي: الحفاظ على النظام العام ومنع أي أعمال تخل بالأمن.
2. حماية الأفراد والممتلكات: ضمان سلامة المواطنين وحماية ممتلكاتهم من أي تهديدات.
3. تعزيز الشعور بالأمن: العمل على طمأنة الجمهور وتعزيز الثقة في قدرة الشرطة على توفير الأمن.
4. مكافحة الجريمة: اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لمنع الجرائم ومكافحتها.
5. حماية المنشآت الحيوية: تأمين المنشآت العامة والبنية التحتية والأماكن الهامة.
6. مكافحة العنف والإرهاب: التصدي لأعمال العنف والإرهاب ومنع التحريض عليها.
7. المهام الروتينية: القيام بجميع الأعمال الاعتيادية للشرطة مثل تنظيم المرور والاستجابة للبلاغات.

مشاكل جهاز الشرطة في فلسطين

واجهت الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ولا تزال، تحديات جمة، بعضها ذو طبيعة خارجية وبعضها الآخر داخلي. من أبرز المشكلات الخارجية التي أثرت سلباً على النظام السياسي الفلسطيني، تلكؤ المجتمع الدولي في الدفع قدماً بالعملية السياسية، مما انعكس على وتيرة نمو وتطور الأجهزة الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية والممارسات الإسرائيلية المتكررة في إعاقة عمل هذه الأجهزة؛ فخلال الانتفاضة، عمدت قوات الاحتلال إلى تدمير البنية التحتية للأجهزة الأمنية، بما في

ذلك مراكز الشرطة ومراكز الاعتقال والثكنات العسكرية، وغيرها من المرافق الحيوية لعملها. وقد خلفت هذه الممارسات الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية آثاراً وخيمة، حيث أدت إلى شل قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على إنفاذ القانون والحفاظ على الأمن العام في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مما أدخل الأراضي المحتلة في حالة من الفلتان الأمني (حطاطبة، 2013).

من ناحية أخرى، منذ صعود حركة حماس كقوة سياسية وعسكرية في فلسطين، سعت إلى تقويض الأسس التي يقوم عليها مفهوم الأمن الوطني الفلسطيني، كما حددته منظمة التحرير الفلسطينية. وقد رفضت حماس مشروع المفاوضات الذي كان يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وبالتالي رفضت وجود أجهزة أمنية تابعة لهذا المشروع. وقد أدى وصول حماس إلى السلطة عام 2006 إلى تعميق الانقسام السياسي، وامتد هذا الانقسام إلى قطاع الأمن، حيث رفضت حماس الأجهزة الأمنية القائمة واستبدلتها "بالقوة التنفيذية". وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة عام 2007، استمر الانقسام بين حركتي فتح وحماس. وتؤكد الشرطة المدنية الفلسطينية في وثائقها، بما في ذلك وثيقتها الاستراتيجية الأخيرة، أن التهديدات لا تزال قائمة، وهي تتمثل في الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، وتقسيم المناطق الفلسطينية، وعدم السيطرة على الحدود، بالإضافة إلى تعدد السلطات المالية والإدارية والقضائية، واستمرار تعطيل المجلس التشريعي، والانقسام السياسي الداخلي، وسيطرة حماس على قطاع غزة (عودة، 2016).

أسباب عدم اللجوء إلى الشرطة الفلسطينية

هناك عدة أسباب وراء عدم لجوء المواطنين الفلسطينيين إلى الشرطة. فبعض هذه الأسباب يتعلق بعدم الثقة بقدرة الشرطة على توفير الحماية الفعالة، بينما يرى البعض الآخر أن الحلول العشائرية للنزاعات أكثر كفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد البعض أن هناك غياباً للمعاملة المتساوية أمام القانون. وقد أظهرت نتائج استطلاع للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2015 أن 8.4% من المشاركين لن

يلجأوا إلى الشرطة إذا شعروا بالخطر. كما كشفت الدراسة عن وجود فجوات بين الجنسين في هذا السياق، حيث تخشى النساء من الوصمة الاجتماعية والضغوط الأسرية والمجتمعية أكثر من الرجال. كذلك، يؤثر مكان الإقامة على احتمالية اللجوء إلى الشرطة، حيث يواجه سكان المناطق التي يصعب على الشرطة الوصول إليها تحديات إضافية. أخيراً، يلعب الولاء السياسي دوراً في قرار البعض بعدم اللجوء إلى الشرطة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

جهاز الشرطة والعلاقات العامة

تعتبر العلاقات العامة حلقة وصل بين المستويات الإدارية العليا لقوة الشرطة والموظفين من جهة، وبين قوة الشرطة والمواطنين من جهة أخرى، مما يعني أنها تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في عمليات الاتصال ومواجهة الأزمات والظواهر التي تواجه المجتمع. وتؤدي العلاقات العامة دور سفير النوايا الحسنة للمنظمات، حيث تمثل حلقة وصل ونقطة مشتركة بين المنظمة والجمهور، وهو الفئة المستهدفة والأساس الذي تعمل عليه.

مجالات العلاقات العامة في أجهزة الشرطة

ثبت أن استقرار الأمن أو اختلاله في أي مجتمع لا يرجع إل كفاءة رجل الشرطة فقط، بقدر ما يرجع إلى ارتقاء وعي الجماهير ويقظتها ومدى استنكارها للجريمة والمعونة التي تقدمها لرجال الشرطة في حربهم ضد الجريمة والجرمين، وهذا يعني أن المعيار النهائي لنجاح أي إدارة أمنية هو تأييد المواطنين لها، ويتوقف هذا التأييد على وجود جسر من التفاهم المتبادل والذي يقوم على استمرار الاتصال بين الأجهزة الأمنية في مختلف المواقع، ويتم هذا التواصل من خلال عدة قنوات، أهمها (عجوة، 2003، صفحة 193):

أ. الاتصال من خلال وسائل الاتصال الجماهيري وتتولاه إدارة العلاقات العامة.

ب. الاتصال المباشر بالجمهور الذي يتردد على أقسام الأجهزة الأمنية.

ج. الاتصال المباشر بالجمهور خارج أقسام الأجهزة الأمنية الأماكن العامة.

د. الاتصال المباشر بقادة الرأي في الوحدات الإدارية لمعرفة الإتجاهات العامة وإقامة جسور التفاهم مع القواعد الشعبية.

ه. الاتصال الشخصي المباشر بالتجمعات الشعبية في أداء الواجبات الإجتماعية.

أهداف العلاقات العامة في أجهزة الشرطة

تسعى إدارة العلاقات العامة والإعلام في الشرطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، تشمل:

1. تعزيز الوعي العام: تعريف الجمهور برسالة المؤسسة الشرطية، وأهدافها، وأنشطتها المتنوعة، لضمان فهم واضح لدورها في المجتمع.
2. بناء الثقة والتواصل: إقامة علاقة وطيدة من الثقة والتفاهم مع الجمهور الداخلي (منتسبو الشرطة) والخارجي (المواطنون)، واطلاعهم على توجهات المؤسسة، مما يعزز من شعورهم بالانتماء والمشاركة.
3. تقديم المشورة للقيادة: تزويد القيادات العليا في المؤسسة الشرطية بتحليلات معمقة لآراء الجمهور وإتجاهاته، من خلال قياسات الرأي العام، لتمكينهم من إتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة.
4. بناء شراكات إيجابية مع الإعلام: تحقيق مستوى عالٍ من التوافق والانسجام مع وسائل الإعلام المحلية، من خلال الحوار والتفاعل المستمر، بما يخدم المصلحة العامة ويعكس صورة إيجابية عن المؤسسة الشرطية.
5. تطوير آليات التعاون مع الإعلام: إرساء قواعد واضحة للتعاون والتنسيق بين المؤسسة الشرطية ووسائل الإعلام، مبنية على التفاهم المتبادل لطبيعة عمل كل طرف، وتجنب أي تدخلات غير ضرورية، لضمان تدفق المعلومات الصحيحة والموثوقة للجمهور (عجوة، 2003، صفحة 196).

العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية

هي أحد أقسام الشرطة المهمة وتتبع مباشرة لمدير عام الشرطة. تأسست عام 1995 وأدرجت في هيكل الشرطة، وقد تم تفعيل عملها بشكل ديناميكي وفعال في العام 1997، وقد تطورت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وزودت بضباط متخصصين في الإعلام والعلاقات العامة وإنشاء قنوات الاتصال مهمة واستخدام وسائل الإعلام التقليدية وأدوات الإعلام الحديثة. وهي حلقة الوصل التي تربط المؤسسة بجمهورها الداخلي والخارجي، وتعمل على إبراز دور المؤسسة الرائد ومشاركتها في الدفع بالشرطة الفلسطينية إلى التميز والتقدم الذي تنتهجه القيادة الشرطية العليا، بالإضافة إلى توفير قنوات الإتصال الشخصية والعامة، واستكمال الشراكة مع المؤسسات والمجتمع لتوفير بيئة آمنة ومتجددة. كما تعمل من خلال أنشطتها الإعلامية المجتمعية والأمنية على الحد من الجريمة من خلال أنشطتها المجتمعية والإعلامية والإرشادية والتوعوية لزيادة الشعور بالأمن لدى الأفراد والمجتمع، وتساهم إدارة العلاقات العامة في تقديم الحقائق الأمنية للمجتمع والإعلام بما يواكب التطور التكنولوجي والإلكتروني (الشرطة الفلسطينية، 2021).

أهداف العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية

تتبنى إدارة العلاقات العامة والإعلام بالشرطة مجموعة من الأهداف وهي:

1. الإهتمام بتعريف الجمهور بسياسة المؤسسة الشرطية وأهدافها وأنشطتها.
2. بناء الثقة والتفاهم بين المؤسسة الشرطية والجمهور الداخلي، وبالتالي إعلامهم باتجاه المؤسسة.
3. تقديم النصح والمشورة للقيادات العليا من خلال قياسات الرأي العام.
4. العمل على تحقيق قدر من التوافق والانسجام بين المؤسسة الشرطية ووسائل الإعلام المحلية.
5. التنسيق بين المؤسسة الشرطية ووسائل الإعلام من خلال التفاهم المتبادل لطبيعة وخصائص الجهازين، ومن ثم التعاون وتنظيم شكل العلاقة بينهما لمنع التدخل.

6. العمل على كسب ثقة ودعم وسائل الإعلام من خلال تزويدها بالمعلومات والبيانات والحقائق الصحيحة والخدمات التي تقدمها المؤسسة الشرطية.
7. العمل على التنسيق مع العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية الأخرى وتزويدهم بالموضوعات والمواد التي يحتاجونها في عملهم وإنشاء جسر تواصل بينهم وترتيب اللقاءات بينهم (الشرطة الفلسطينية، 2020).

وظائف العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية

تُعتبر العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية ذات أهمية بالغة، حيث تضطلع بمهام متنوعة تخدم أهداف الشرطة وتسهم في تحسين صورتها الإيجابية لدى الجمهور. تشمل هذه المهام:

- استقبال وتنسيق: استقبال ضيوف الوزارة، وإعداد برامج للوفود الزائرة، وتوجيه الدعوات للمناسبات والفعاليات التي تنظمها الوزارة، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية ومتابعة تنفيذ هذه البرامج.
- تنظيم الفعاليات: الإشراف على تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تعقدها الوزارة، بالتنسيق والترتيب مع الجهات ذات العلاقة.
- التوعية والإعلام: توعية المجتمع بالدور والرسالة الإيجابية التي تضطلع بها الوزارة، وذلك من خلال إصدار نشرات أو مجلات تتناول إنجازات الوزارة، مما يساعد في كسب التأييد لدورها الرائد.
- تطوير الخدمات: تطوير وتعديل وتفعيل البرامج والخدمات المقدمة للجمهور، من خلال وضع آلية لعرضها على الإدارات المعنية بما يتوافق مع متطلبات الجمهور.
- التعاون الدولي: تطوير الاتصالات مع المؤسسات الخارجية بهدف الحصول على الدعم لمشاريع الوزارة في المجالات التي يوافق عليها الوزير.

- التواصل الداخلي: تعزيز نظام الاتصال الفعال بين مختلف المستويات الإدارية في الوزارة، بهدف تطوير العمل الجماعي وتحسين الأداء.
- الشراكات المجتمعية: تعزيز علاقات الشراكة والتعاون والتكامل بين الوزارة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها (المرئية والمقروءة والمسموعة) (وزارة الداخلية الفلسطينية، 2022).

أهمية العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية

تساهم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في تعزيز ثقة الجمهور من خلال بناء علاقات قوية مع مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته. تشمل مهامها توعية المجتمع بمخاطر الجريمة، وتعزيز دور الشرطة في الوقاية منها، والرد على استفسارات المواطنين المتعلقة بالعمل الشرطي ومكافحة الجريمة، ومكافحة الشائعات. كما تسلط الضوء على جهود الشرطة وإنجازاتها، وتدرس الرأي العام حول أدائها، وتسعى لحل المشكلات. وتنظم الفعاليات الخاصة بالمؤسسة الشرطية، وتصدر منشورات توعوية، وتعقد شراكات مع المؤسسات الخدمية، وتستقبل الوفود، وتشارك في لجان الإصلاح، وتساهم في المناسبات الوطنية والدينية، وتشارك المواطنين أفراحهم وأحزانهم، وتسهل عمل الصحفيين (الشرطة الفلسطينية، 2020).

بالمحصلة جاءت هذه الدراسة لفهم طبيعة الدور التي تقوم به العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية حيث تُشكّل أساساً متيناً لفهم طبيعة هذا الدور وأبعاده المختلفة. فالعلاقات العامة في هذا السياق لا تقتصر على مجرد نقل المعلومات أو تحسين صورة الجهاز، بل تتعدى ذلك لتصبح أداة فاعلة في مواجهة تحدي انتشار المخدرات. ومن خلال هذه الأدوار المتكاملة، تُصبح العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية أداة فاعلة في الحد من انتشار جريمة المخدرات، ليس فقط من خلال نشر الوعي، بل أيضاً من خلال بناء مجتمع أكثر قوة وتماسكاً، يُساهم في مواجهة هذه الآفة الخطيرة.

وتساعد هذه الدراسة على فهم أبعاد دور العلاقات العامة بشكل أعمق، ويُمكن من تحليل البيانات بشكل أكثر دقة وشمولية.

المخدرات

مفهوم المخدرات

المخدرات لغة مشتقة من كلمة (الخدر) وهي مصدر التخدير. ويقال أن المخدر هو الفتور والكسل الذي يصيب الشارب عندما يبدأ في السكر، أو هو الحالة الناجمة عن الفتور والكسل والتخدير التي تصيب متعاطي المخدرات. كما أنه يعطل الجسم عن أداء وظائفه ويعطل الإحساس والإحساس (سيف الدين، 2015). والمخدر هو "مادة ذات خصائص معينة يكون لتعاطيها أو إدمانها لأغراض غير العلاج أثر بدني أو عقلي ضار، سواء تم تناولها عن طريق البلع أو الشم أو الحقن أو بأي وسيلة أخرى". وتنتج المادة المخدرة تأثيراً من نوع خاص في جسم الإنسان، له أغراض محددة حددتها المؤلفات الطبية، سواء تناولها الإنسان عن طريق الفم، أو الأنف، أو الحقن، أو بأي طريقة أخرى (ماروك، 2000).

تُعرّف المخدرات بأنها أي مادة طبيعية أو مُصنعة كيميائياً، تؤدي إلى فقدان الوعي بشكل كامل أو جزئي، بالإضافة إلى أنها تسبب الإدمان الذي يسمم الجهاز العصبي ويضر بالفرد والمجتمع. ويُحظر استهلاك المخدرات أو زراعتها أو تصنيعها إلا للأغراض التي يحددها القانون (سيروان، 2004، صفحة 134). وتتضمن المواد التي تُربك العقل، أو تُثبطه، أو تُخدره، وتُغير تفكير الفرد وشخصيته. ويجب التمييز بين التعود والإدمان، فالتعود هو مرحلة تسبق الإدمان، ويتميز برغبة قهرية في الاستمرار والاعتياد على المادة المخدرة. أما المدمن، فهو يعتمد اعتماداً كلياً على المادة المخدرة نفسياً وجسدياً، وتصبح حاجته إليها ملحة وقهرية، تفوق أهمية الطعام والشراب (زويلف، 2020). وتعرف أيضاً المخدرات بشكل عام هي "أي مادة إذا تناولت تسبب إرهاقاً للجسم وتأثيراً على العقل لدرجة تكاد

تقضي عليه، وتصبح عادة إدماناً تحرمه القوانين الوضعية، وأشـــهر أنواعهـــا: الحشـــيش، الأفيـــون، المورفين، الهيروين، الكوكايين، والقات" (ماروك، 2000).

وتعتبر المخدرات من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات في العصر الحـــديث، نظـــراً لتأثيراتهـــا السلبية على مختلف جوانب الحياة. وقد أكدت دراسة علمية قُدمت في ندوة المنشطات بدولة قطر عـــام 1997، أن المخدرات أصبحت تشكل تهديداً خطيراً على كافة المســـتويات الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والصحية والثقافية، وخاصة بالنسبة للشباب الذين يمثلون مستقبل الأمم. ويُعرف الإدمان على المخدرات بأنه حالة تسمم مزمنة تحدث نتيجة تعاطي المواد المخدرة بشكل متكرر، وتتميز هذه الحالة برغبة ملحة في زيادة جرعة المخدر. والإدمان على بعض المواد المخدرة يؤثر بشكل واضح، وإن كان تـــدريجياً، على الجهاز العصبي المركزي للإنسان، مما يؤدي إلى فقدان القـــدرة علـــى إدراك الأبعـــاد المختلفـــة للأشياء، مثل الأحجام والأزمنة والأمكنة (قمر الدين، الجمل، و اسماعيل، 2010، صفحة 11).

وتُعتبر المخدرات والإدمان على المواد المؤثرة عقلياً آفة تهدد المجتمع بأسره، وتستدعي تضافر جهـــود جميع فئاته لمكافحتها. فهي تتصدر قائمة المشاكل والظواهر المرضية لما تُسببه من أضـــرار جســـيمة، تتجلى في ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسري، وتفشي البطالة، وارتكاب جـــرائم القتـــل والعنـــف والسرقات. كما أنها تُدمر الاقتصاد الأسري، وتزعزع الأمن المجتمعي، وتُعيق القدرات العقلية، وتؤدي إلى ظهور الأمراض النفسية (أنشاصي، 2001). كما تعتبر المخدرات العدو الأول للمجتمعات في نظر العقل الأكاديمي والأمني والطبي والقضائي. ولا يقتصر تأثيرها المدمر على الفرد المتعاطي فحسب، بل يمتد ليشمل أفراد أسرته الذين يعانون من العنف والمرض النفسي، ويتحول المتعاطون إلـــى أشـــخاص عدوانيين وانتهازيين في ردود أفعالهم، وتعيش غالبية أسرهم تحت وطأة الاضطهاد والعنف والاحتياج، بالإضافة إلى المشكلات المفجعة الأخرى، فقد تسببت المخدرات فـــي ظهـــور أجيـــال مـــن المجـــانين والمرضى النفسيين والمجرمين والقتلى، وولدت عصابات سرقة وجرائم عنف، ورفعـــت مـــن معـــدل السجناء والمطالبين والعاطلين عن العمل (حوري، 2003).

كشف تقرير للأمم المتحدة عن زيادة مقلقة في عدد متعاطي المخدرات على مستوى العالم. ففي غضون عقدٍ واحدٍ فقط، ارتفع هذا العدد بنسبة تقارب 23 بالمائة. ووفقاً لتقرير المكتب لعام 2023، فقد زاد عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في العالم من 240 مليون شخص إلى 296 مليون شخص في الفترة بين عامي 2011 و2021. وأشار التقرير إلى أن نصف هذه الزيادة تقريباً يعزى إلى النمو السكاني العالمي، بينما يعزى النصف الآخر إلى عوامل أخرى لم يتم تحديدها. كما لفت التقرير إلى زيادة مقلقة أخرى، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من إدمان المخدرات أو الأمراض المتعلقة بها بنسبة 45 بالمائة خلال نفس الفترة الزمنية، ليصل إلى 39,5 مليون شخص. وفيما يتعلق بالوفيات الناجمة عن تعاطي المخدرات، فقد بلغت 660,000 شخصاً حول العالم، منهم 2279 شخصاً في فلسطين (الأمم المتحدة، 2023).

أنواع المخدرات

تقسم الدراسات الخاصة بالمخدرات وفقاً لتأثيرها على الدماغ إلى نوعين رئيسين (حنون و سليلة، 2019):

- المسكنات والمهدئات: وتشمل الأفيون، المورفين، الكودايين، الهيروين، الحشيش، الكحول، وأدوية الهلوسة والمنومات.
- المنشطات والمنبهات: وهي الكوكايين، الامفيتامينات، الكافيين، القات، والنيكوتين.
- ويقسم البعض المخدرات تبعاً لمصادرها إلى (محمد، 2001، صفحة 72):
- المخدرات الطبيعية: وهي المخدرات التي تستخدم بشكلها الطبيعي دون تغيير خصائصها الأساسية. وأكثرها شيوعاً الحشيش والأفيون والقات والتبغ وفحم الكوك.
- المخدرات المصنعة: يتم تحضيرها واستخلاصها من مصادر طبيعية، حيث يتم تعديل خصائصها الأساسية، وبالتالي تكتسب تأثيراً وتأثيراً أقوى من ذي قبل، ومن بينها المورفين، الهيروين، الكودايين، السيدول، الديوكامفين، الكوكايين، والكراك.

- المخدرات التخليقية (الصناعية): يتم تصنيع هذه المواد المخدرة وتحضيرها في المعامل والمختبرات الكيميائية، وأغلبها تكون على شكل حقن أو سوائل أو أقراص، وأهمها أدوية الهلوسة، الأدوية المنشطة، المنبهات، والأدوية المهدئة.
- المخدرات الرقمية: وهي نوع من الموسيقى الصاخبة ذات تأثير على الحالة المزاجية، حيث تحاكي تأثير الحشيش والكوكايين. ويتم الاستماع إليه من خلال سماعة الأذن أو مكبر الصوت، ويقوم الدماغ بالجمع بين الإشارتين، فينتج عنه الشعور بصوت ثالث يسمى "نورالبيد" يؤدي إلى خلق الأوهام. بالنسبة للشخص الذي يستمع لهذه الموسيقى فإنها تنقل المتلقي إلى العقل الباطن وتهدده بفقد التوازن النفسي والجسدي (بوكرديد، 2019).

أسباب انتشار المخدرات

وتنقسم إلى ثلاث أسباب (أبو العلا، 2024):

أولاً: الأسباب النفسية

لقد كانت الحياة معقدة في العصر الحديث، حيث وصل العلم إلى الإنسان لتسهيل حياته، ولكن من ناحية أخرى، كان يحمل شؤونه مع ما ترك فراغاً كبيراً، وأن الحياة الاقتصادية والتنافس الطبقي قد خلقت منفصلة الهوة بين الناس والآخرين، بالإضافة إلى الإنحلال وجعله ضيقاً مع هذه التناقضات، مما يجعله يحاول موازنة حياته حتى لا يتمكن الاكتئاب، لذلك لجأ إلى التدخين ويجره الأخير إلى المخدرات، وهذا قد يتبع تجربة الأنواع الأخرى، ويوقعه في فخ الإدمان، ويمكن اجمال الدوافع النفسية في:

1. نسيان المشاكل وجلب المتعة.
2. دوافع نفسية خاصة مثل التخلص من الهواجس والأرق أو الألم.
3. إخلال في الشخصية ، مثل الرغبة في التقليد أو الفضول الجامح.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية

تأتي المخدرات في قمة الآفات الاجتماعية. أثبتت العلوم الإنسانية الحديثة مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا حقيقة أن الفرد هو فقط نتاج الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يولدها وتأسيسها. ويمكن تلخيص العوامل الاجتماعية الأكثر دفعاً نحو نثرة المخدرات على النحو التالي:

1. الأسرة: العائلة ، كما هي معروفة ، هي أول كيان اجتماعي لتثقيف الفرد وتطوير تصوره وقدراته ، والطفل الذي ينشأ في بيئة عائلية يسود في التوترات أو الإهمال أو القسوة أو الوجود من بين فرد مدمن داخل أعضائه ، قد تقع كل هذه العوامل وغيرها في المستقبل بين أنياب الإدمان.
2. الرفقة البيئية: الكيان الاجتماعي الثاني الذي يتلقاه الفرد بعد أسرته هو أقرانه حتماً وقد يكونون من أطفال المنطقة أو المدرسة أو حتى أولياء الأمور، فقد يتم دفع تقليد وراء التجارب التي يروها، لذلك لن يكون دافعه في البداية جاداً في التحول إلى إدمان حقيقي.
3. تصدع القيم الأخلاقية: تختلف القيم الأخلاقية من بلد إلى آخر ومن شخص إلى آخر، على سبيل المثال، الحياة في مجتمع بسيط يعتمد على المودة والتماسك الأسري بالإضافة إلى أن الفرد يعيش فيه دون الكثير من الجهد العقلي، والاعتماد على وسائل المعيشة التقليدية غير المعقدة.

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية

أحد أسباب انتشار المخدرات هو أيضاً الإيرادات الخيالية التي لا تتوافق مع أي إيرادات باستثناء تجارة النفط أو الأسلحة. لعبت الأسباب الاقتصادية دوراً مهماً في هذا الانتشار منذ العصور القديمة. تولى الهند الشرقية التابعة لبريطانيا – خلال الاحتلال البريطاني للهند – الأفيون إلى الصين وحققت إيرادات خيالية إلى الحد الذي تفرع فيه هذه الشركة لهذه التجارة وحدها. اليوم، لا يزال الربح هو المحرك الرئيسي للترويج لهذه السموم، مما جعل البلدان الكاملة تنتج هذه الأدوية بطريقة أو بأخرى أو تغفل عن زراعتها وتأهيلها. على سبيل المثال، حظرت إيران في عام 1955 زراعة الأفيون للعودة بعد ذلك في

عام 1969 للسماح بزراعتها نتيجة للتهريب والسيطرة وتحت نفس العوامل التي ألغت تركيا في عام 1971 ، تسمح زراعة الأفيون بثلاث سنوات.

أعراض تعاطي المخدرات

تظهر العديد من العلامات على متعاطي المخدرات، وأبرز هذه الأعراض (الطحاوي، 2006، صفحة 22):

1. الهذيان وبعض السلوكيات الشاذة.
2. تغيرات فسيولوجية في العين، تتمثل في احمرارها واتساعها وانتفاخها وجحوظها وجفافها.
3. ضعف القدرة على ممارسة العمل، وعدم القدرة على النوم.
4. الإرهاق النفسي وإهمال المظهر العام وفقدان الشهية.
5. التهابات في الحلق وسعال شعبي وألام بالصدر وضعف المناعة.
6. الكذب، والسرقة خاصة من المنزل نفسه.
7. اكتئاب وقلق حاد ووسواس قاتل والابتعاد عن العائلة، والعلاقات السيئة مع الأصدقاء والسلوك العدواني.
8. الانطواء والعزلة والضعف والخمول.
9. تغييرات في الحالة المزاجية، ويمكن أن تؤدي إلى الانتحار.

الأضرار الصحية للمخدرات على جسم المتعاطي

تتسبب المخدرات في العديد من الأضرار الصحية على جسم المتعاطي، فهي تهيج الأغشية المخاطية والقصبات الهوائية، مما يؤدي إلى التهابات مزمنة في الرئة قد تتطور إلى الإصابة بالسل. كما أنها تحدث اضطرابات في الجهاز الهضمي، ينتج عنها سوء الهضم، وكثرة الغازات، والشعور بالانتفاخ والامتلاء، وقد تصل إلى حالات الإسهال، بالإضافة إلى التهاب المعدة المزمن وتوقف البنكرياس عن

العمل، مما يؤدي إلى مشاكل في مستويات السكر في الدم. وتتسبب المخدرات في إتلاف الكبد وتليفه، وتدمير وتآكل خلايا الدماغ، مما يؤدي إلى فقدان الذاكرة والهلوسة. كما أنها تسبب اضطرابات في القلب، وأمراض القلب المزمنة، والذبحة الصدرية، والتهاب ضغط الدم، وتمزق الشرايين. وتؤدي المخدرات إلى فقر الدم الشديد، وتكسير خلايا الدم الحمراء، ونقص التغذية، وتسمم النخاع العظمي، وارتفاع ضغط الدم في الشريان الكبدي. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تسبب النوبات والعيوب الخلقية عند الأطفال حديثي الولادة، ومشاكل عند النساء الحوامل مثل فقر الدم وأمراض القلب والسكري والإجهاض التلقائي. وتعتبر المخدرات السبب الرئيسي لأخطر الأمراض مثل السرطان (سيف الدين، 2015).

أثار المخدرات الإقتصادية

هنالك آثار اقتصادية للمخدرات تتمثل في التالي:

- زيادة معدلات البطالة والفقر: يُنفق مدمنو المخدرات مبالغ طائلة من المال للحصول عليها، مما يستنزف دخولهم ويؤدي إلى تراكم الديون وتدهور أوضاعهم الاقتصادية. كما أن الإدمان يتسبب في فقدانهم لوظائفهم وقدرتهم على العمل، مما يزيد من معدلات البطالة والفقر في المجتمع.
- تراجع الإنتاجية: يؤدي تعاطي المخدرات إلى تراجع إنتاجية المدمنين وإهمالهم لواجباتهم الوظيفية، مما يؤثر سلباً على أداء الشركات والمؤسسات. كما أن الإدمان يتسبب في ارتفاع معدلات الغياب عن العمل والحوادث والإصابات، مما يزيد من التكاليف الاقتصادية.
- تنشيط الاقتصاد غير المشروع: يُعد الإتجار بالمخدرات مصدراً رئيسياً لتمويل الأنشطة غير المشروعة، مثل غسل الأموال والإرهاب والجريمة المنظمة. كما أن هذه التجارة تُحقق أرباحاً طائلةً للمتاجرين والمهربين على حساب الاقتصاد الوطني.
- تراجع الإيرادات الحكومية: يتسبب انتشار المخدرات في تراجع الإيرادات الضريبية للدولة، حيث أن المدمنين يتهربون من دفع الضرائب، كما أن الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة لا تخضع للرقابة الضريبية.

- زيادة الإنفاق الحكومي: تتكبد الحكومات نفقاتٍ كبيرةٍ لعلاج المدمنين ومكافحة الاتجار بالمخدرات، مما يزيد من العبء على الميزانية العامة. كما أن انتشار المخدرات يتسبب في تدهور الأوضاع الأمنية والصحية، مما يستدعي زيادة الإنفاق على هذه القطاعات.
- تفاقم المشاكل الاجتماعية: يؤدي تعاطي المخدرات إلى تفكك الأسر وزيادة معدلات الجريمة والعنف، مما يزيد من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع (خليفة، 2013، صفحة 170).

المخدرات في فلسطين

تعاملت إدارة مكافحة المخدرات خلال عام 2022 مع 1718 قضية ضبط مخدرات، تنوعت بين الإتجار والترويج والزراعة والتوزيع. وكانت محافظة أريحا الأعلى تسجيلاً لهذه القضايا، حيث بلغت 241 قضية بنسبة 14%، وشملت قضايا حيازة وتعاطي، وكان من بين المقبوض عليهم في هذه القضايا حاملو الهوية المقدسية أو الزرقاء الذين يرتادون أريحا للتنزه والاستجمام. تلتها محافظة طولكرم بـ 212 قضية بنسبة 12%، وشملت أيضاً قضايا تعاطي وحيازة، وكان المقبوض عليهم يحملون هوية إسرائيلية. وجاءت بيت لحم وقلقيلية بنسبة 11% لكل منهما، بينما كانت طوباس الأقل تسجيلاً بنسبة 2%. وفي هذه القضايا، ألقت إدارة مكافحة المخدرات القبض على 1990 شخصاً من تجار ومروجي ومتعاطي المخدرات وزراعي الأشتال، من بينهم 22 أنثى. وكانت النسبة الأعلى من المقبوض عليهم في أريحا بنسبة 15%، تلتها طولكرم بنسبة 13%، ثم رام الله والبيرة بنسبة 12%، وقلقيلية وبيت لحم بنسبة 11% لكل منهما، وكانت سلفيت وطوباس الأقل بنسبة 2%. وشمل المقبوض عليهم في جرائم المخدرات جميع الفئات العمرية، ولكنها تركزت في الفئة العمرية بين 18–35 عاماً بنسبة 76%، تلتها الفئة العمرية بين 35–45 عاماً بنسبة 16%، ثم الأقل من 18 عاماً بنسبة 5%، والفئة العمرية بين 45–55 عاماً بنسبة 2%، وأخيراً الفئة العمرية الأكثر من 55 عاماً (الشرطة الفلسطينية، 2019).

وفي أكتوبر 2017، نشر المعهد الوطني للصحة العامة في رام الله نتائج دراسة حول تعاطي المخدرات في فلسطين. وقد أُعدت هذه الدراسة بالتعاون مع وزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية في فلسطين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والوكالة الكورية للتعاون الدولي. وأظهرت النتائج أن هناك حوالي 26,500 شخص في فلسطين يتعاطون المخدرات بشكل خطير. من هؤلاء، 16,453 شخصاً في الضفة الغربية يتعاطون الحشيش والماريجوانا الاصطناعية بشكل رئيسي، بينما يتعاطى 10,047 شخصاً في غزة الترامادول والليريكا. بالإضافة إلى ذلك، هناك 1,118 شخصاً من بين الـ 26,500 يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. 61% من هؤلاء الأشخاص هم من شمال الضفة الغربية، و20% منهم من شمال الضفة الغربية أيضاً، وقد بدأوا استخدام المخدرات تحت سن 18 عاماً (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2020).

وتعتبر أكثر المستنبتات التي يتم زراعتها في فلسطين هي مادة القنب والتي تأخذ مسميات عدة، فالاسم الاصطلاحي لها "القنب الهندي"، و"المرغوانا" في اللغة الانجليزية، وتعتبر عملية استنباتها معقد للغاية، ويتم زراعتها داخل الأراضي الفلسطينية بتنسيق مع العصابات اليهودية في الداخل المحتل، حيث يتم نقل التقنيات وليس الأشتال نفسها، ولا يتم الحصول عليها بسهولة؛ نظراً لارتفاع ثمنها، وبالتالي يلجأ مروجين المخدرات والمدمنين إلى المادة الصناعية المرادفة لها والمعروف ب "القنب المصنع"، حيث يتم إضافة المواد الكيميائية والأسيتون للعشبة الطبيعية، علماً أن تأثير المصنع أقوى بكثير من الطبيعي، ويتم الحصول على القنب المصنع بسهولة؛ نظراً لكثرة التجار الذين يبيعونها ورخص ثمنها مقارنة بالقنب الطبيعي (حنون و سليلة، 2019).

جريمة المخدرات

مفهوم جريمة المخدرات

تعتبر جريمة المخدرات من أخطر الجرائم، نظراً لتأثيراتها السلبية والمدمرة على الفرد والمجتمع، ولجريمة المخدرات قسمان، جريمة التعاطي وجريمة التجارة، ويمكن توضيحها في الآتي (مرير، 2021):

- جريمة تعاطي المخدرات: تقديم المخدرات للتعاطي يعني قيام شخصٍ آخر بتقديم مادةٍ مخدرةٍ إلى شخصٍ آخر، بقصد تناولها في غير الأحوال المسموح بها شرعاً، وبطريقةٍ غير مشروعةٍ وغير مرخصةٍ، سواء بمقابلٍ نقدي أو بدون نقد. إذا قدم شخص مادةً مخدرةً إلى شخصٍ آخر ليستعملها في حق أو ليقوم بواجبه فهذا عمل مشروع، مثل قيام الطبيب أو الممرضة بتقديم مادة مخدرة للمريض لاستخدامها ضمن الظروف، وفي الحدود التي يسمح بها القانون. ويشترط لوقوع جريمة تقديم المخدرات للتعاطي أن يكون مرتكب الجريمة حائزاً على المادة المخدرة، وأن يقوم بفعل إيجابي يقوم من خلاله بتوفير المادة المحظورة للتعاطي ووضعها تحت تصرفه.
- جريمة الاتجار بالمخدرات: تُعرّف عملية الاتجار بالمخدرات على أنها توزيع وتوصيل المواد المخدرة للأشخاص الذين يتعاطونها، وقد تمتد هذه العملية لتشمل أحياء المدينة والمدن المجاورة، حيث تعتبر المخدرات من أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية نظراً لتأثيرها المدمر على المجتمع. لذا، يجب على جميع الدول سن تشريعات تجرم هذا السلوك الإجرامي وتفرض عقوباتٍ صارمةً ورادعةً على مرتكبيه. ويتحقق قصد الاتجار بالمخدرات عندما يتم تقديمها للغير مقابل عوض، سواء كان هذا العوض مادياً (كالأموال أو الممتلكات) أو معنوياً (كتقديم خدمة أو منفعة). ولا يشترط في ذلك أن يكون الشخص الذي يقوم بالاتجار محترفاً أو تاجراً بالمعنى التقليدي، بل يكفي تحقق قصد الاتجار ولو لمرة واحدة حتى يعتبر الفعل جريمة.

أركان جريمة المخدرات

جرائم المخدرات، كغيرها من الجرائم، لها عموما ركنان أساسيان، هما الركن المادي، والركن المعنوي. وبالإضافة إلى كونها من جرائم قانون العقوبات الخاص، فإن لها عنصراً آخر تقتضيه طبيعتها، وهو عنصر المكان. لذلك، لكي تحدث أي جريمة، لا بد من توافر عناصرها، ولكي تحدث جرائم المخدرات، هناك ثلاثة عناصر أساسية، وهي (عنبوسي، 2016):

1. الفعل الجسدي: يمثل الفعل الجسدي أي اتصال غير مشروع بمواد مخدرة محظورة، مثل الحيازة أو الشراء وغيرها.
2. الركن المفترض (المادة المخدرة المحظورة): ويشترط أن تكون جرائم المخدرات مبنية على مادة مخدرة، فبدونها لا تتم الجريمة. واعتبر المخدر عنصراً مفترضاً لأن وجوده سبق الجريمة. وفي المرسوم بقانون الصادر عام 2015 أهمل المشرع تحديد المواد واقتصرها على الجداول، واقتصر على المواد المدرجة في القوائم الدولية المعتمدة من الجهة المختصة بالوزارة.
3. القصد الجنائي: هو الركن المعنوي للجريمة، ويكفي أن يعلم الشخص بوجود المادة المخدرة في شخصه، أو أن إرادته في شخصه حرة غير مقيدة.

مبادئ الوقاية من جريمة المخدرات

تعد الوقاية وتنمية المناعة الشخصية والمجتمعية من أهم الاستراتيجيات لمكافحة المخدرات على المدى الطويل. يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات في مقدمة الأولويات، مع التأكيد على أهمية نشر معلومات صحيحة ومتوازنة حول المخدرات وأضرارها، وتشجيع الشباب على الامتناع عنها ومقاومة الضغوط. ويجب أيضاً التركيز على بناء جيلٍ قوي واثق من نفسه، من خلال تعزيز قدرات الشباب الفكرية والاجتماعية والسلوكية، وتنمية ثقتهم بأنفسهم، وتوعيتهم بدورهم الاجتماعي، وتسهيل سبل الإنجاز والمساهمة أمامهم. كما يجب على الآباء والأمهات أن يكونوا على قدر كاف من الوعي والبصيرة، وأن

يتدربوا على المهارات الوالدية وحسن التعامل مع أبنائهم، وخاصة في مرحلة المراهقة. فسوء المعاملة الأسرية قد يدفع الأبناء إلى البحث عن مصادر أخرى للتوجيه والاهتمام خارج الأسرة، مما قد يعرضهم لخطر الانحراف. وعلى الجهات المعنية والمسؤولة أن تقدم المساعدة للأسر التي لديها أفراد يتعاطون المخدرات، حيث أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية قد تشكل عبئاً ثقيلاً على هذه الأسر (عليمات، 2004).

وتبدأ الوقاية من هذه الآفات عموما من الأسرة ثم المجتمع، وذلك بتحسين معاملة الفرد طفلاً ومراهقاً وشاباً، وإشباع حاجاته إلى الدفء والحنان والشعور بالانتماء الأسري والوطني، وبأنه مقبول لا منبوذ من قبل المحيطين به وبأن له قيمة ودوراً هاماً يلعبه في حياة الأسرة والمجتمع، وأن أمامهم الكثير من الفرص المشروعة للتعبير عن ذواتهم وتوكيده وإثبات وجودهم وتحقيق شعورهم بالثقة في أنفسهم وفي المجتمع الذي يعيشون فيه وملء أنفسهم بالأمل والتفاؤل والانشراح. ولا شك أن لديننا الحنيف وتعاليمه السمحاء الدور الأعظم في تربية الفرد على هذه القيم العليا والمثل الأخلاقية والإيمان الروحي والقلبي والخلقي الخالي من الدنس والشوائب، ذلك الإيمان الذي يقود إلى التمتع بالحياة السوية وبالصحة النفسية والعقلية. كما أن للوقاية من هذه الآفات، يتعين الاعتناء بالمدرسة وجعلها تلعب دورها الهام وبتميز في حياة الفرد وليس فقط بوصفها قوةٍ وقائيةٍ يمكن أن تحول بين الفرد والإجرام أو كقوةٍ علاجيةٍ من الممكن أن تلعب دوراً ناجحاً في تقويم الفرد مع إعطاء التربية المكانة التي تستحقها في المدارس وتطوير المناهج العلمية، وإعطاء أهمية كبرى للتربية الإسلامية (بوكرديد، 2019).

وللوقاية من الآفات الاجتماعية التي عششت في مجتمعنا، توفير العمل والشغل والقضاء على البطالة وذلك بخلق مناصب شغل لخريجي الجامعات وحاملي الشهادات باعتبار ذلك حق كفله الدستور وكذا توفير الظروف المعيشية لمن بلغوا سن العمل وحتى الذين لا يستطيعون القيام به وكذلك الذين عجزوا، كما يتطلب الأمر أيضاً توفير المسكن والذي عن طريقه يمكن القضاء والتقليل من العزوبية ومن التشرد للبعض. كما لا ينبغي إهمال دور الإعلام والمسجد في التوعية بالأخطار والأضرار التي تصيب الفرد

والمجتمع على السواء مع كثرة الندوات والموائد المستديرة والخطب والدروس الدينية. كما أنه بالنسبة لآفة المخدرات والمؤثرات العقلية على الدولة القيام بإنشاء المصحات الخاصة بالمستهلكين قصد إزالة هذه السموم والتوعية الدائمة والمستمرة بالأخطاء والأضرار التي تصيب الفرد والمجتمع. كما لا ننسى للوقاية من هذه الآفات، ضرورة إعادة النظر في الجزاءات الجنائية التقليدية وتستهدف إعادة التأهيل الاجتماعي ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا إذا قامت الدولة بواجبها في إزالة أسباب هذه الآفات (بوكرديد، 2019).

أساليب مكافحة المخدرات

تعتمد الوقاية الفعالة من تعاطي المخدرات في المجتمع على تبني نهج شامل ومتكامل لإدارة مكافحة المخدرات. ويرتكز هذا النهج بشكل أساسي على منع تعاطي المواد المخدرة من خلال: التعاون والتوعية حيث تضافر جهود جميع الجهات المعنية التي يمكن أن تساهم في نشر الوعي والتثقيف بأهمية تجنب المخدرات، وتسليط الضوء على المخاطر الناتجة عن تعاطيها على الفرد والمجتمع. والنظام الوقائي: إنشاء نظام وقائي متكامل على المستويين المحلي والدولي، يتضمن برامج وأنشطة متنوعة وفعالة لمكافحة المخدرات. وتتضمن الأساليب الأساسية لمكافحة جرائم المخدرات ما يلي (الصوالحة، 2023):

1. الرعاية الصحية المبكرة: من خلال إجراء اختبارات دوائية عامة للكشف عن التفاعلات المحتملة، وتحديد الحالات الطبية وعلاجها. ودور مؤسسات الرعاية الصحية في إجراء فحوصات شاملة وروتينية للكشف عن حالات تعاطي المخدرات في الوقت المناسب، والتدخل المبكر لعلاجها قبل تفاقمها.
2. تعزيز التعاون بين الجهات المسؤولة: وذلك عبر تعاون وكالات إنفاذ القانون مع المنظمات المجتمعية للسيطرة الفعالة على المخدرات. وعلاج مدمني المخدرات في مراكز الإصلاح والتأهيل، أو وضعهم تحت إشراف ورعاية المجتمع.

3. منع إنتاج وتهريب المخدرات: حيث التعاون والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون والوكالات الحكومية والمحلية لمنع إنتاج المخدرات وإساءة استخدامها.
4. تأمين الحدود لمنع عمليات تهريب المخدرات: وذلك عبر بذل الجهود الاستجابة السريعة والمرنة لمواجهة مشاكل المخدرات الجديدة.
5. تعزيز التعاون الدولي: توسيع الشراكات والتعاون الدوليين للحد من إنتاج وتهريب والاتجار بالمخدرات على المستويين المحلي والدولي.
6. تطوير نظم المعلومات: تحسين نظم المعلومات واستخدامها في إدارة وتقييم وتحليل حالات تعاطي المخدرات، مما يساعد على الحد منها والتغلب على آثارها بفعالية وكفاءة.

الشرطة الفلسطينية ومكافحة الجريمة

تتطلع الشرطة دائماً إلى تحديث دورها في مكافحة الجريمة، ولذلك بدأت في تبني أدوارٍ جديدةٍ تساعد في هذه المعركة، كما يتم دمج التقنيات الحديثة في العمل الشرطي. وبالإضافة إلى ذلك، يعد تعاون الشرطة مع الجمهور والمجتمع المحلي جزءاً أساسياً من مكافحة الجريمة، وتدرك الشرطة أن تفعيل دور الجمهور والالتزام بالمشاركة في توفير بيئة آمنة هو جزء مهم من تحديث دورها في مكافحة الجريمة، ويتم ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة التي بدأت في توظيفها الأجهزة الشرطية في مكافحة الجريمة والحد منها (Low House, 2023).

اضطلعت الشرطة بمسؤولية التصدي للجريمة وتحقيق العدالة الجنائية، وساهمت في هذا المسعى جهات أخرى رسميةٍ وغير رسميةٍ، مثل الباحثين الاجتماعيين، والأطباء النفسيين، والمؤسسات التعليمية، والإعلام، والأندية الاجتماعية والرياضية، والجمعيات والمنظمات الخاصة. ورغم هذا التنوع في الجهات المساهمة، يظل العبء الأكبر في مجال العدالة الجنائية ملقى على عاتق الشرطة، فهي تقوم بمهام اكتشاف الجرائم، والقبض على مرتكبيها، وجمع الأدلة والاستدلالات، وتنفيذ العقوبات، كما أنها

مسؤولة عن السجون والمؤسسات العقابية. وتتميز الشرطة بكونها الجهة الوحيدة المخولة بالتدريب القانوني على أساليب التدخل لمنع الجريمة واعتقال مرتكبيها، وهي الجهة الرسمية التي تحتفظ بالمعلومات الجنائية التي تمكنها من التعامل مع المجرمين. وتضطلع الشرطة بالجزء الأكبر من إجراءات نظام العدالة الجنائية، فهي مسؤولة عن الضبط والتحقيق، وتلقي البلاغات الجنائية، والإشراف على الحراسة، والقبض والتوقيف. لذا، تلعب الشرطة دوراً محورياً في إرساء العدالة الجنائية، باعتبارها عنصراً أساسياً في مكافحة الجريمة (الشرطة الفلسطينية، 2010).

إدارة مكافحة المخدرات

تعمل إدارة مكافحة المخدرات، بدعم من المؤسسة الأمنية وتعاون المواطنين، على الحد من انتشار آفة المخدرات المتنامية في المجتمعات. تعتمد الإدارة على عقيدة وطنية تؤمن بضرورة حماية الشعب الفلسطيني، وتستند إلى فلسفة قانونية قوامها القرار بقانون رقم 18 لعام 2015 وتعديلاته، والصلاحيات الممنوحة لها. وقد تعاملت الإدارة خلال عام 2022 مع 1718 قضية ضبط مخدرات متنوعة، ما بين تجارة وترويج وزراعة وتوزيع، وقبضت على 1990 شخصاً من تجار ومروجي ومتعاطي المخدرات، من مختلف الفئات العمرية (الشرطة الفلسطينية، 2023).

وتعمل إدارة مكافحة المخدرات والتي تعد أحد إدارات الشرطة المتخصصة والعاملة على مكافحة الجريمة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام وجريمة التعامل بالمواد المخدرة بشكل خاص، حيث انيط دور معالجة جريمة المخدرات بإدارة مكافحة المخدرات باعتبارها الإدارة ذات الاختصاص في مكافحة جريمة المخدرات في القرار بقانون رقم 18 لعام 2015 بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية، ومنذ لحظة تأسيسها عملت إدارة مكافحة المخدرات وبكامل قواها وامكانياتها على التصدي لجريمة المخدرات وكافة اشكال التعامل بها من تعاطي وترويج واتجار وزراعة وغيرها في محاولة منها للحد من انتشار جريمة المخدرات وما يتعلق بها من جرائم أخرى في المجتمع الفلسطيني، وعلى الرغم من

كافة الصعوبات والعقبات التي تواجه الإدارة اثناء عملها إلا أنها حققت إنجـــازات عظيمـــة فـــي هـــذا المجال، ولم تكتفي الإدارة بالأدوار الأمنية المناطة بها وإنما ومن باب المسؤولية إتخذت أدوار عدة في هذا المجال وأهمها أدوار الوقاية ونشر الوعي من أخطار تعاطي وإدمان المخدرات في المجتمع، كذلك عمدت الإدارة الى إتخاذ دور الوسيط في عمليات التحويل للعلاج وذلك نـــاتج عـــن ثقـــة المـــواطنين وطلباتهم المتكررة لإدارة مكافحة المخدرات من أجل تحويل أبنائهم للعلاج وهذا راجـــع الـــى ســـلامة الإجراءات القانونية التي تنفذها إدارة مكافحة المخدرات بالإضافة الى الصبغة الإنسانية التي اصطبغت بها الإدارة واعتبرت أن متعاطي ومدمني المخدرات هم مرضى وبحاجة لمد يد المساعدة وايصالهم الى الخدمات العلاجية المتوفرة (الشرطة الفلسطينية، 2019).

استراتيجيات مكافحة جريمة المخدرات في جهاز الشرطة الفلسطينية

في مجال التصدي لمشكلة انتشار المواد المخدرة عملت الإدارة ضمن مجموعـــة مـــن الاســـتراتيجيات أهمها، (الشرطة الفلسطينية، 2019):

1. استراتيجية خفض الطلب على المواد المخدرة: من خلال نشر الوعي في المجتمع بالشـــراكة مـــع كافة الجهات المعنية أو ذات الاختصاص، كذلك من خلال التحويل للعلاج لحالات تعاطي وإدمـــان المخدرات وتفضيل العلاج على العقوبة في هذا الجانب.
2. استراتيجية خفض العرض للمواد المخدرة: من خلال العمليات الأمنية المتعلقة بذلك مثـــل جمـــع المعلومات والمتابعة ومحاولة ضبط المواد المخدرة والقائمين عليها من تجـــار وزراع ومهـــربين وغيرهم، كذلك العمل على إنفاذ القوانين المتعلقة بذلك من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية الدقيقـــة وتنظيم الملفات القضائية الخاصة بذلك، أيضا من خلال العمل على الحد من إساءة استخدام الادوية والعقاقير المخدرة والسلائف الكيميائية.
3. استراتيجية بناء الشراكات: من باب أن مسؤولية التصدي لمشكلة انتشار المخدرات هي مســـؤولية مجتمعية ومسؤولية الجميع وكل في مجاله وحسب اختصاصه وقدراته، وهذه الشراكة تبـــدأ مـــع

المواطن أولا ومن ثم تمتد لتصل المؤسسات سواء الأهلية أو الحكومية أيضا الشراكة ما بين الإدارة وباقي الأجهزة الأمنية، والهدف الأسمى هو الحفاظ على المجتمع الفلسطيني من انتشار المواد المخدرة فيه، كذلك الشراكة مع المنظومة القضائية من قضاء ونيابة في سبيل تحقيق العدالة وإنفاذ القوانين وإتخاذ العقوبات الرادعة بحق مرتكبي جرائم المخدرات، وتفعيل المواد القانونية الخاصة بالعلاج الواردة في القرار بقانون رقم 18 لعام 2015 (الشرطة الفلسطينية، 2019).

التشريعات الناظمة لمكافحة المخدرات في فلسطين

في فترة ما قبل عام 1948، صدر في فلسطين أول تشريع يتعلق بالمخدرات، وهو قانون العقاقير الخطرة رقم (46) لسنة 1925. وقد تم وضع هذا القانون من قبل روبرت داريتون، الذي كان يعمل مدوناً في حكومة فلسطين، وتم إصداره من قبل المندوب السامي بعد الحصول على موافقة وزير المستعمرات. وقد تم تعديل هذا القانون لاحقاً بالقانون رقم (6) لسنة 1928، ثم بالقانون رقم (49) لسنة 1932، قبل أن يتم إلغاؤه واستبداله بقانون العقاقير الخطرة رقم (17) لسنة 1936. بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، أصبحت الضفة الغربية تحت سيطرة المملكة الأردنية الهاشمية، وتم تطبيق قانون العقاقير الخطرة الأردني رقم (10) لسنة 1955، الذي ألغى قانون العقاقير الخطرة رقم (17) لسنة 1936. أما في قطاع غزة، فقد تم تطبيق قانون المخدرات المصري رقم (21) لسنة 1928، واستمر العمل به حتى صدور القانون رقم (19) لسنة 1962 بشأن المواد المخدرة، والذي تم تعديله لاحقاً بالقرار رقم (36) لسنة 1966. بعد عام 1967، أصدرت إسرائيل الأمر العسكري رقم (558) لسنة 1975 بشأن العقاقير الخطرة، والذي أصبح القانون الوحيد الذي يتناول موضوع المخدرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد حل هذا الأمر العسكري محل قانون المخدرات الخطرة الأردني رقم (10) لسنة 1955. بعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية، كان هناك حاجة لتطوير التشريعات بما يتناسب مع الوضع الجديد. فصدر القرار رقم (1) لسنة 1994، الذي نص على استمرار العمل بالقوانين التي كانت سارية قبل عام 1967. ونظراً لخطورة مشكلة المخدرات وتأثيرها على المجتمع

الفلسطيني، وبسبب عدم وجود قوانين نافذة لمكافحتها، أصدرت القيادة السياسية مرسوماً بقانون رقم (18) لسنة 2015، والذي من خلاله تم إصدار قانون المخدرات رقم (19) لسنة 1962، وإلغاء قانون المخدرات الخطرة رقم (10) لسنة 1955 وتعديلاته المعمول بها في المحافظات الشمالية، كما ألغى كل ما يتعارض معه (كردي، 2016).

القانون الفلسطيني الخاص بالمخدرات وتشريعاته

يشكل القانون الفلسطيني الخاص بالمخدرات والمؤثرات العقلية رقم (18) لسنة 2015 وتعديلاته المختلفة نقطة تحول هامة، حيث أحدث القانون الجديد طفرة ملحوظة في جوانب كثيرة (أبو ظاهر، 2022):

أولاً: جرائم متعلقة بالمخدرات

يجرم التشريع طائفةً واسعةً من الأفعال المتعلقة بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية، بدءاً من استيرادها وتصديرها ونقلها والاتجار بها، وصولاً إلى إنتاجها وتصنيعها وملكيتها وحيازتها وبيعها وشرائها وتسليمها واستلامها أو التنازل عنها بأي شكل من الأشكال. ولا يقتصر التجريم على الفاعل الأصلي فحسب، بل يشمل أيضاً الشريك والمحرض والمتواطئ في هذه الجرائم، حيث يعاقبون جميعاً بنفس العقوبة المنصوص عليها في المرسوم بقانون (المادة رقم 2).

ثانياً: العقوبة

بموجب القانون الفلسطيني، تم تشديد العقوبات مقارنةً بما كان سائداً في القوانين والأوامر العسكرية السابقة. وقد منحت هذه التعديلات القاضي سلطةً تقديريةً واسعةً في تحديد العقوبة المناسبة، حيث تتراوح العقوبة بين حدين: أدنى وأقصى:

عقوبة حيازة المخدرات

يعاقب القانون بالحبس أو الغرامة أو كليهما معاً كل من قام بالأفعال التالية: حيازة، أو شراء، أو استلام، أو نقل، أو إنتاج، أو تصنيع مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، أو زراعة نبات ينتج هذه المواد، وذلك إذا كان الشخص على علم بأن هذه المواد مخدرة أو مؤثرة عقلياً، ولم يكن قصده الاتجار بها أو تعاطيها في غير الأحوال المرخص بها قانوناً (مادة 16).

عقوبة تعاطي المخدرات

يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة وغرامة تتراوح بين 500 و2000 دينار أردني أو ما يعادلها، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تعاطى أو استورد أو أنتج أو صنع أو حاز أو أحرز أو زرع أو اشترى مخدرات أو مؤثرات عقلية بقصد تعاطيها في غير الحالات المرخص بها قانوناً (المادة 17).

عقوبة الاتجار بالمخدرات

بموجب المادة رقم 21 من قانون العقوبات الأردني، يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار أردني، ولا تزيد على عشرين ألف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً كل من ارتكب أياً من الأفعال الآتية بقصد الاتجار:

1. إنتاج أو تصنيع أو استيراد أو تصدير أو نقل أو تخزين مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية: وذلك في غير الأحوال المصرح بها بموجب أحكام هذا القانون.
2. شراء أو بيع أو حيازة أو إحراز أو تخزين مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو نباتات تنتج تلك المواد أو التعامل بها أو الاتجار بها بأي صورة: بما في ذلك استلامها أو تسليمها أو التدخل في أي من هذه العمليات دون الحالات المسموح بها بموجب التشريعات المعمول بها.
3. زراعة أي نباتات تنتج أي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو استيراد أو تصدير تلك النباتات أو التعامل بها أو التعامل بها بأي شكل من الأشكال: بما في ذلك حيازة أو إحراز أو شراء أو بيع أو

استلام أو تسليم أو نقل أو تخزين، في أي مرحلة من مراحل نموها أو الحالة التي هي فيها (مادة رقم 21).

ثالثاً: صلاحيات مأموري الضابطة القضائية

منح المرسوم بقانون دائرة الضابطة القضائية، وبموجب المادة رقم 12، صلاحيات إضافية لمأموريها لتشمل الصيادلة والموظفين المرخصين من قبل الوزير ومفتشي وزارة الزراعة (في حدود اختصاصهم)، وإدارة التفتيش الضريبي والجمركي، وقوى أمن المنافذ والحدود (مادة رقم 12).

رابعاً: جرائم الشبكة العنكبوتية

يُعاقب القانون على جرائم المخدرات التي تُرتكب عبر الإنترنت بالحبس لمدة قد تصل إلى عشر سنوات، وغرامة مالية لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن ثلاثة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويشمل هذا القانون أي شخص يقوم بإنشاء أو نشر موقع إلكتروني على الإنترنت بهدف الاتجار بالمخدرات أو المؤثرات العقلية، أو ترويجها، أو تسهيل التعامل بها (مادة رقم 28-29-30).

خامساً: علاج المتعاطي

في إطار جهود مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، تبنت الدولة سياسة علاجية تشجع المتعاطين على طلب المساعدة. فبدلاً من العقوبة، يُعفى المتعاطي من الملاحقة القانونية إذا تقدم بنفسه أو عن طريق أحد أفراد أسرته بطلب العلاج في المراكز المتخصصة، أو إذا تم القبض عليه للمرة الأولى (المادة 17).

سادساً: إعفاء من العقوبة

أعفى المشرع من العقوبة كل من بادر من الجناة إلى إبلاغ أي من قوات الأمن أو السلطات المختصة أو النيابة العامة بالجريمة المرتكبة قبل علمهم بها (مادة رقم 17و33).

سابعا: تنفيذ الأحكام القضائية

1. لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على العائد في الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بالقانون.
2. الأحكام الصادرة في الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون تكون واجبة التنفيذ فوراً في جميع الأحوال حتى ولو كانت مستأنفة.
3. في الجرائم المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة وفقاً لأحكام هذا القانون، لا يجوز الإفراج عن المحكوم عليه إلا بعد انقضاء عشرين سنة من تاريخ العقوبة المحكوم بها عليه، ولو مع وجود عذر مخفف (مادة رقم 39).

بالمحصلة إنّ اعتبار المخدرات "جريمة" ضمن دراسة دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية يُحوّل التركيز من مجرد معالجة مشكلة اجتماعية أو صحية إلى مواجهة تهديد حقيقي لأمن المجتمع واستقراره، ما يستدعي تدخلاً قانونياً وأمنياً حازماً. هذا المنظور يُحدد مسؤولية الشرطة المباشرة في مكافحة المخدرات، ويُبرز دور العلاقات العامة في توعية الجمهور وتعزيز التعاون المجتمعي، كما يُساعد في توضيح الإطار القانوني والعقوبات المترتبة على هذه الجريمة، ونشر الوعي بها. إضافةً إلى ذلك، يُشدد هذا الإسقاط على أهمية التعاون بين الشرطة والقضاء، وتسهيل تبادل المعلومات لتحقيق العدالة. وأخيراً، يُساهم في تغيير النظرة المجتمعية للمتعاطين، ما يُوجد رادعاً اجتماعياً قوياً يُقلل من انتشار هذه الآفة الخطيرة ويُساهم في وضع استراتيجيات فعّالة لمكافحتها.

الدراسات السابقة

سوف تستعرض هذه الدراسة عدداً من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث في الدراسة الحالية، مع الإشارة إلى أبرز معالمها التي استخدمت في موضوع البحث. وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب الترتيب الزمني من الأحدث إلى الأقدم. وينتهي هذا القسم بالتعقيب على الدراسات.

الدراسات العربية

دراسة حمادنـــة (2021) بعنوان: "فاعلية العلاقات العامّة في جهاز الشّرطة الفلســطينية فـــي الضـــفة الغربية في توعية الجمهور بجرائم الابتزاز الإلكتروني في ظل جائحة كورونا (COVID-19)". هدفت هذه الدّراسة إلى التّعرف إلى فاعليّة العلاقات العامّة لجهاز الشّرطة في توعية الجمهور بجرائم الابتزاز الإلكتروني في ظل جائحة كورونا (COVID-19)، وقد اعتمدت الدّراسة المنهج التحليلـــي الوصـــفي، واستخدمت الاستبانة أداةً لها، ويتمثل مجتمع الدّراسة الأول بالجمهور، أي عامـــة الشـــعب، إذ قامـــت الباحثة باستخدام أسلوب العيّنة العشوائية البسيطة، وقد بلغ عدد الاستبانات الصـــالحة للتحليـــل (384) استبانة؛ نظراً لتحقّق الشروط المطلوبة. أما مجتمع الدّراسة الثاني فكان العاملين في الشّـــرطة، وتمثّـــل بجميع عناصر الشّرطة الفلسطينية. وقامت الباحثة باستخدام أسلوب العيّنة القصـــدية، وقـــد بلـــغ عـــدد الاستبانات الصالحة للتحليل (50) استبانةً؛ نظراً لتحقق الشروط المطلوبة. وقد توصلت الدّراســـة إلـــى مجموعة من النتائج أهمها: موافقة أفراد عيّنة الدّراسة على البرامج والأنشطة التي يتلقاها المواطن من جهاز الشّرطة؛ بهدف التّوعية بجرائم الابتزاز الإلكتروني بدرجة متوســـطة، وقـــد أوصـــت الدّراســـة بضرورة تعزيز عمل الدائرة الخاصّة بالعلاقات العامّة لجهاز الشّرطة للبرامج والأنشطة الخاصة بهـــا لخدمة الجمهور وتوطيد العلاقات معهم. والوعي بأهمية نشر الوعي بين المواطنين بالطرق الآمنة عند استخدام الحاسوب والهاتف الذكي في ظل حقبة التطور التكنولوجي السريع.

دراسة العنزي (2020) بعنوان: "فاعلية العلاقات العامة في التصدي لظـــاهرة الابتـــزاز الالكترونـــي (دراسة ميدانية لأنشطة وزارة الداخلية العراقية وللشباب الجـــامعي للمـــدة 2019/4/1-2020/5/1)". هدفت الدراسة للتعرف على مدى فعالية العلاقات العامة في مواجهة ظاهرة الابتزاز الالكترونـــي فـــي وزارة الداخلية العراقية، باعتبارها المؤسسة الأمنية التي تقوم بتوجيه الأنشطة المتعلقة بجريمة الابتزاز الالكتروني للشباب الجامعي لحمايتهم من الوقوع ضحايا للابتزاز والابتزاز الالكتروني، وتبحـــث فـــي طبيعة أنشطة العلاقات العامة، ومدى وعي الشباب الجامعي بجريمة الابتزاز. اتبعت الباحثـــة المـــنهج

المسحي بالإضافة إلى أدوات البحث العلمي المتمثلة في الاستبيان، وملاحظة المشاركين، والمقابلة العلمية. وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية منتظمة، وتم توزيع الاستبيان على طلبة الجامعات العراقية، وبلغ عددهم (100) مفردة. وتم التوصل إلى نتائج أبرزها: فاعلية العلاقات العامة في مواجهة ظاهرة الابتزاز الالكتروني في وزارة الداخلية العراقية، وتنوع أنشطة العلاقات العامة بما في ذلك الأنشطة المباشرة مثل ورش العمل والندوات والمحاضرات والملصقات والإعلانات غير المباشرة، والحملات. واتضح نجاح العلاقات العامة في خلق الوعي المعرفي لدى الشباب عن قضايا الابتزاز الإلكتروني، ونسبة كبيرة منهم لم يتعرضوا للابتزاز لأنهم يعرفون كيفية التعامل معه، حيث أن الشباب لديهم الفهم الكافي الذي يمنعهم من أن يصبحوا ضحايا لهذه الجريمة.

دراسة بحري (2020) بعنوان: "دور الإعلام الأمني في مكافحة انتشار المخدرات في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من عناصر الشرطة". هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الإعلام الأمني الذي يعد من أهم علوم الإعلام التي تهدف إلى الحفاظ على أمن الفرد والجماعة وأمن الأمة ومكتسباتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واعتمدت على أداة المقابلة لجمع المعلومات من العينة بطريقة عشوائية بسيطة والتي بلغ عددها (100) مفردة من عناصر الشرطة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود جهود عالية بين أفراد القوات الأمنية في إنشاء إعلام أمني قادر على مكافحة آفة المخدرات. كما أظهرت تفاعلاً عالياً بين الشرطة ووسائل الإعلام من أجل مكافحة المخدرات والدور الكبير للإعلام الأمني في مكافحة المخدرات في الجزائر.

دراسة حنون وسليلة (2019) بعنوان: "دور العلاقات العامة في وحدة مكافحة المخدرات بالتصدي لها في فلسطين (شرطة نابلس)". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنشطة العلاقات العامة في وحدة مكافحة المخدرات لمعالجتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام المسح، من خلال الاعتماد على أدوات المقابلة والاستبانة لجمع المعلومات من العينة بطريقة عشوائية بسيطة، والتي بلغ عددها (100) مفردة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن دور العلاقات العامة في

وحدة مكافحة المخدرات لمكافحة المخدرات كان عالياً. كما بينت أن العلاقات العامة تساهم في التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة الزراعة والشرطة الفلسطينية لمواجهة المخدرات، كما تشارك العلاقات العامة في عمليات ضبط وتفتيش المخدرات، وتركز أنشطة العلاقات العامة في مجال مكافحة المخدرات على محاضرات توعوية في المدارس والجامعات ومراكز الشباب.

دراسة مزيان (2019) بعنوان: "دور العلاقات العامة في تكوين الصورة الذهنية الإيجابية عن المؤسسة الأمنية". سعت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمواطن، وتطرقت لمشكلة الصورة الذهنية السلبية السائدة، مع التركيز على أهمية العلاقات العامة في تغيير هذه الصورة وتعزيز الثقة بين الطرفين. كما هدفت الدراسة إلى إبراز دور العلاقات العامة في إقناع المواطنين بأن تحقيق الأمن والاستقرار هو مسؤولية مشتركة بين جميع أفراد المجتمع. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: أن نجاح المؤسسة الأمنية في تحقيق أهدافها يتطلب تفعيل دور العلاقات العامة، حيث تعتبر العلاقات العامة وسيلة فعالة لتصحيح العلاقة بين المؤسسة والمواطن، وتغيير الصور النمطية السلبية عن رجال الأمن. كما أشارت الدراسة إلى أن العلاقات العامة تمثل استراتيجية أمنية بديلة تعتمد على الأساليب العلمية في تنفيذها، وتتبنى مبدأ المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تبدأ من المؤسسات الأمنية نفسها. وأكدت الدراسة على أن العلاقات العامة الناجحة تبدأ من داخل المؤسسة الأمنية، وأن تفعيل دورها سيساهم بشكل كبير في تصحيح المفاهيم الخاطئة السائدة.

دراسة خلف (2018) بعنوان: "إدارة العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية ومدى تنسيقها مع الأجهزة الإعلامية وزارة الداخلية العراقية أنموذجاً". هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الاتصال والتنسيق مع وسائل الإعلام في ظل سياسة ورؤى تنسيقية واضحة، والتعرف على نشاط إدارة العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية، ومدى فاعليتها وأهمية دورها في تعزيز الأمن. وعليه استخدم الباحث المنهج المسحي، حيث قام بتوزيع استبانة على العاملين في مديرية العلاقات العامة والإعلام في وزارة

الداخلية العراقية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن العاملين في مديرية العلاقات العامة والإعلام ينتمون إلى تخصصات مختلفة، ويتمثل مجال عملهم بشكل أساسي في عقد المؤتمرات والندوات، وإدارة الموقع الإلكتروني. أما التنسيق بين العلاقات العامة وأجهزة الإعلام فهو مرتفع بنسبة 71.4%، ويتمثل ذلك في تزويد الوكالات الإعلامية بالمعلومات والحقائق والأنشطة الخاصة. وعليه أوصت الدراسة: بتدريب العاملين في العلاقات العامة لرفع كفاءتهم في عملية التنسيق مع وسائل الإعلام، وتفعيل العمل من خلال الاهتمام برفع معنويات الموظفين وفق سياسات خاصة في مجال التنسيق مع وكالات الإعلام.

دراسة عباس (2016) بعنوان: "فاعلية العلاقات في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع (دراسة وصفية تحليلية تطبيقية على الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية في الفترة من2014-2016". تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور العلاقات العامة في مكافحة انتشار المخدرات، مع التركيز على الإدارة العامة لمكافحة المخدرات كنموذج خلال الفترة من 2014 إلى 2016. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم وصف دقيق وتحليل شامل لموضوع الدراسة. وشملت الدراسة جمع وتحليل البيانات، مع استخدام الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على المعلومات اللازمة. وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج مهمة، من بينها: أن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لم تتمكن من استغلال الإعلام بشكل كافٍ في حملاتها التوعوية، وأن العلاقات العامة في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات نجحت في بناء شراكات مع المؤسسات المماثلة. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة عن ضعف الميزانية المخصصة للعلاقات العامة في مجال مكافحة المخدرات. وبناءً على هذه النتائج، قدم الباحث توصيات هامة منها: ضرورة تفعيل دور الإعلام الوطني في التصدي لآفة المخدرات، وأهمية الاهتمام بتحسين وتقييم أداء العلاقات العامة بشكل دوري.

دراسة يوسف وعلي (2015) بعنوان: "دور العلاقات العامة في تطبيق الإستراتيجية الأمنية: بالتطبيق على الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بالشرطة السودانية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات العامة في تحقيق الإستراتيجية الأمنية من خلال تطبيقها على الإدارة العامة للإعلام

والعلاقات العامة بالشرطة بوزارة الداخلية، كما هدفت إلى التعرف على دور العلاقات العامة في المؤسسات المختلفة والشرطة وأهدافها في سبيل تحقيق الإستراتيجية الأمنية، بالإضافة إلى أهمية التخطيط الإعلامي الأمني. استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي واعتمدت على أدوات الاستبيان والملاحظة والمقابلة. وكانت أهم نتائج الدراسة: أهمية العلاقات العامة في كافة المؤسسات وخاصة في الشرطة، والدور الكبير الذي تلعبه وخاصة في تحسين الصورة الذهنية للشرطة من خلال وسائل الإعلام المختلفة. وكانت أهم التوصيات التأكيد على أهمية جهاز العلاقات العامة في المؤسسات ودعمه للقيام بواجبه في ترسيخ قيم المؤسسة وأهدافها.

دراسة معايطة (2011) بعنوان: "دور العلاقات العامة في الحد من انتشار المخدرات من وجهة نظر العاملين في إدارة مكافحة المخدرات الأردنية". هدفت الدراسة إلى استكشاف دور العلاقات العامة في الحد من انتشار المخدرات من وجهة نظر العاملين في إدارة مكافحة المخدرات الأردنية. وقد تمحورت الدراسة حول الممارسات التي تقوم بها العلاقات العامة ضمن ثلاثة محاور رئيسية: الوقائية، العلاجية، والتنفيذية، بهدف تقييم مدى مساهمتها في الحد من انتشار المخدرات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أسلوب المسح الشامل لجمع البيانات. تم تصميم استبانة كأداة بحث رئيسية، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، مؤلفة من 280 فرداً. كما وظفت الدراسة نظرية جرونج وبيرسون كمرجعية نظرية لتحليل البيانات وتفسير النتائج. خلصت الدراسة إلى أن: آراء العاملين في دائرة مكافحة المخدرات الأردنية حول ممارسة العلاقات العامة لأدوارها الثلاثة كانت إيجابية بشكل عام. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن وجهات نظر العاملين حول ممارسة العلاقات العامة كانت إيجابية، حيث احتلت العلاقات دوراً استشارياً عالياً، وجاء هذا الدور في المرتبة الثالثة من حيث كثافة الممارسة بين الأدوار الثلاثة. كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أدوار العلاقات العامة الثلاثة والأداة ككل، تعزى إلى متغيرات الدراسة مثل العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، والرتبة. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة:

بضرورة التركيز على إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تساهم في تحديد أبعاد مشكلة المخدرات، واقتراح الحلول المناسبة.

دراسة عاقر ونورالدين (2011) بعنوان: "وظيفة العلاقات في تعزيز أمن المجتمع: دراسة تطبيقية على شرطة أمن المجتمع في ولاية الخرطوم". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وظيفة العلاقات العامة في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال تطبيقها على إدارة شرطة أمن المجتمع بولاية الخرطوم، والكشف عن دور العلاقات العامة في إيصال رسالة الإدارة للمواطن وتوجيهه للتعاون معها؛ لمواجهة التهديدات الأمنية حتى ينعم المجتمع بالسكن والاستقرار، كما هدفت إلى التعرف على مدى تأثير وفعالية العلاقات العامة في إقناع الجمهور بالتعاون الفعال والمثمر مع الإدارة وترسيخ الثقة المتبادلة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بالاعتماد على أداة الاستبيان. وكانت أهم نتائج الدراسة: أن الأمن والعلاقات العامة مرتبطان ببعضهما البعض وكل منهما مكمل للآخر، وأن الجهود الإعلامية التي تقدمها الإدارة فعالة جداً في تعريف المواطنين بالعمل الشرطي والوعي الأمني. كما تنبع أهمية العلاقات العامة لمؤسسات المجتمع من محتواها الذي يدور حول النشاط المستمر في إقامة علاقات جيدة مع الجمهور بهدف تعزيز استمرارية المؤسسة والحفاظ على التوافق والانسجام. وكانت أهم توصيات الدراسة: إعادة هيكلة إدارة العلاقات العامة بإدارة شرطة أمن المجتمع بولاية الخرطوم ورفدها بالكوادر البشرية والمادية.

دراسة حمدن الله (2009) بعنوان: "فاعلية العلاقات العامة في الحد من انتشار الجريمة: دراسة تطبيقية على الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية". تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور العلاقات العامة في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، مع التركيز على أساليب ممارستها للحد من انتشار جريمة المخدرات في السودان. شمل مجتمع الدراسة جميع الضباط العاملين بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات في ولاية الخرطوم، بالإضافة إلى عينة من أعضاء الإدارة من الرتب الأخرى والموظفين والموظفات. اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهدافها. أظهرت النتائج: وجود قسم علاقات عامة تابع لإدارة الإعلام والإرشاد في الإدارة العامة لمكافحة

المخدرات، يقوم بإعداد البحوث والتخطيط والتنظيم والتقييم. كما نجحت العلاقات العامة في تحقيق تعاون إقليمي بين دول الجوار للحد من عبور المخدرات، حيث أيدت العينة ذلك بنسبة 59.2%. وبلغ مستوى التخطيط والبحث العلمي الذي قامت به إدارة العلاقات العامة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات في السودان النسبة الأعلى من بين 49، حيث وصلت إلى 39.2%. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة: ضرورة دعم إدارة العلاقات العامة بكوادر متخصصة ومؤهلة ومدربة على أنشطة العلاقات العامة، وتوفير أحدث الأجهزة التكنولوجية الحديثة لمواكبة التطورات العالمية وتسهيل الاتصال وتبادل المعلومات.

دراسة الحاج وتيتاوي (2007) بعنوان: "وظيفة العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على العلاقات العامة برئاسة الشرطة السودانية في الفترة من يوليو 2006 حتى يوليو 2007". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وظيفة العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية، من خلال تطبيقها على إدارة العلاقات العامة التي ترأسها الشرطة السودانية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الممارسة الفعلية للعلاقات العامة في الشرطة وأهم العناصر التي تساهم في تكوين صورة ذهنية جيدة عن القوة الشرطية لدى الجمهور. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على أداة الاستبيان. وكانت أهم نتائج الدراسة: إن الجهود الإعلامية التي تقوم بها الإدارة فعالة جداً في تعريف المواطنين بعمل الشرطة ونشر الوعي الأمني. كما خلصت الدراسة إلى أن أفضل طريقة لتقييم عمل العلاقات العامة وأنشطتها هو مراجعة السياسات والخطط من وقت لآخر. وكانت أهم توصيات الدراسة: إعداد خطط إعلامية لشرح القانون للمواطنين بطريقة سهلة وبسيطة.

الدراسات الاجنبية

دراسة Nasution, Aspan, & Zarzani (2024) بعنوان: "التوازن بين تطبيق القانون والحماية الاجتماعية في جرائم تعاطي المخدرات (دراسة في شرطة منتجع لابوهانباتو)". تستخدم دراسة ناسوشن

وزملائه نهجاً قانونياً معياريا لتحليل آليات إنفاذ القانون في منطقة لابوهانباتو، مع التركيز على التوازن بين إنفاذ القانون والحماية القانونية لمتعاطي المخدرات. وكانت أهم نتائج الدراسة: أنه على الرغم من جهود إنفاذ القانون الشاملة، بما في ذلك الإجراءات القانونية، وإعادة التأهيل الطبي والاجتماعي، والإشراف الصارم على عملية التحقيق، فإن السجن لا يزال مهيمناً في الممارسة العملية. يتم تحقيق هذا التوازن من خلال دمج نظرية الردع، والشرطة المجتمعية، وحقوق الإنسان، مع التأكيد على أهمية إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي لمتعاطي المخدرات. في الختام، لتحقيق الحماية القانونية العادلة والمتناسبة، أوصت الدراسة إلى: ضرورة إصلاح في التطبيق القانوني، مع التركيز بشكل أكبر على إعادة التأهيل على السجن، فضلاً عن تعزيز نزاهة واحتراف ضباط إنفاذ القانون.

دراسة Syahputra, Nurhayati, & Zuliah (2022) بعنوان: "الوقاية من تعاطي المخدرات من قبل شرطة باتانج كويس في منطقة ديلي سيردانج". بحسب سيابوترا وزملائه يجب منع تداول المخدرات وإساءة استخدامها في المجتمع ومعالجتها، ويجب تنفيذ جهود الوقاية هذه وفقًا لإصدار قانون المخدرات حتى لا تستمر مشكلة المخدرات هذه في النمو في المجتمع كوباء سيئ لتنمية البلاد. طرق البحث المستخدمة هي بحث قانوني معياري وتجريبي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت مصادر البيانات المستخدمة في هذه الدراسة هي بيانات أولية وثانوية. كانت أهم نتائج الدراسة: العقبات التي تواجه وحدة مكافحة المخدرات التابعة لشرطة باتانجكوي وهي حواجز السياسة غير الجزائية وحواجز السياسة الجزائية. بناءً على نتائج الدراسة، فإن الاستنتاج في هذه الدراسة هو أن التنظيم القانوني للمخدرات بناءً على القانون رقم 35 لعام 2009 بشأن المخدرات يعطي الأولوية لإعادة تأهيل مدمني المخدرات ومستخدميها، ولكنه يفرض عقوبات جنائية عالية جدًا على تجار المخدرات والسلائف. إن روح وهدف إصدار قانون المخدرات هو منع واستئصال الاتجار غير المشروع بالمخدرات في إندونيسيا. الحواجز الوقائية المتعلقة بالمداهمات التي تُنفذ في أماكن الترفيه الليلية في باتانج كويس، والتي غالبًا ما تعوقها مشكلة تسريب المعلومات حول أماكن الترفيه التي سيتم إجراء

المداهمات عليها. تتكون حواجز السياسة الجزائية التي تواجهها وحدة مكافحة المخدرات التابعة لشرطة باتانج كويس من عقبتين، وهما الحواجز الداخلية والخارجية.

دراسة Rasyid (2022) بعنوان: "واجبات ووظائف ضباط الشرطة للتغلب على تعاطي المخـــدرات". هدفت دراسة راصد إلى تحديد واجبات ووظائف ضباط شرطة منتجع بون والعقبات التي تحـــول دون التغلب على تعاطي المخدرات في منطقة بون. هذا النوع من البحث هو بحث قـــانوني تجريبـــي. تـــم استخدام أداة المقابلة للحصول على بيانات البحث. ثم تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها في هـــذه الدراسة نوعيًا. توصلت النتائج إلى: أن ضباط الشرطة للتغلب على تعاطي المخدرات في منطقة بـــون قاموا بواجباتهم ووظائفهم كما هو منصوص عليه في القانون رقم 2 لسنة 2002 والقانون رقم 35 لسنة 2009. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المبذولة للتغلب على تعاطي المخدرات تبدأ بشكل أكثر دقة مـــن الجهود الاستباقية (التعليمية) والوقائية (الوقائية) قبل بذل الجهود القمعيـــة (الاستئصـــالية) والعلاجيـــة (الشفائية). ومع ذلك، لم يتمكن التغلب على المخدرات من تحقيق أقصى قدر ممكن كما هو متوقع مـــن قبل جميع مستويات المجتمع. أصبحت العديد من العوامل عقبات أمام شرطة منتجع بون للتغلب علـــى تعاطي المخدرات، بما في ذلك الموارد البشرية والميزانية والمرافق. لـــذلك، أوصـــت الدراســـة: مـــن الضروري زيادة مخصصات الميزانية لضباط الشرطة لتعظيم الجهود المبذولة للتغلـــب علـــى تعـــاطي المخدرات في مقاطعة بون.

دراسة El-Khatib, Herrera, Campello, Mattfeld, & Maalouf (2021) بعنـــوان: "دور ضباط إنفاذ القانون/الشرطة في الوقاية من المخدرات داخل المؤسسات التعليمية – بروتوكول دراســـة لتطوير وثيقة إرشادية تستند إلى آراء الخبراء". هدفت الدراسة إلى استكشاف دور إنفاذ القانون في منع تعاطي المخدرات في المدارس. استخدم الباحثون أساليب مختلطة، بما في ذلـــك ثـــلاث مراحـــل: (أ) مراجعة نطاقية لأفضل الممارسات لإنفاذ القانون الفعال في الوقاية مـــن المخـــدرات والجريمـــة فـــي المدارس؛ (ب) المقابلات مع الخبراء، باستخدام طريقة دلفي، في الوقاية من تعاطي المخدرات وتدريب

إنفاذ القانون على الوقاية من المخدرات في المدارس؛ و (ج) وضع إرشادات لإنفاذ القانون. حدد الباحثون ما مجموعه 17 ورقة تم تصنيفها في أربع فئات بناءً على نتائجها (التأثير السلبي أو المعدوم ن = 11 دراسة، والتأثير الإيجابي ن = 1 دراسة، والتأثيرات المختلطة ن = 4 دراسات والاستنتاج غير المحدد ن = 1 دراسة). توصلت الدراسة إلى: الدراسات ذات التأثير السلبي أو المعدوم بالحذر بشأن هذه النتائج بسبب القيود المنهجية للدراسات المعنية. الأدوار الفعلية والمتصورة للشرطة غير واضحة إلى حد كبير و / أو متغيرة. لذلك، فإن الخطوط العريضة الواضحة فيما يتصل بدور ضباط إنفاذ القانون داخل المدارس تشكل أهمية بالغة، حيث أظهرت إحدى الدراسات أن دور الضابط يؤثر على كيفية استجابته لسلوك الطلاب. ويشير موضوع ثانوي ناشئ من هذه المراجعة إلى وجود إمكانية للتأثير بشكل إيجابي على تصورات الشباب للشرطة من خلال برامج تعاونية وجذابة قائمة على المدارس. وفي الوقت الحالي، ينتقل المشروع تدريجياً إلى المرحلة الثانية، حيث نقوم بتحديد الخبراء الرئيسيين على أساس الأدبيات/المبادئ التوجيهية المنشورة علمياً والتي تمت مراجعتها من قبل الأقران للتحقيق في العناصر التي تجعل دور ضباط إنفاذ القانون في الوقاية القائمة على المدارس أكثر فعالية.

دراسة Palmgreen, Donohew, Lorch, Hoyle, & Stephenson (2001) بعنوان: "الحملات التليفزيونية واستخدام الماريجوانا بين المراهقين: طعم الإحساس بالاستهداف". قيمت الدراسة فعالية الحملات الإعلانية التلفزيونية الموجهة للحد من تعاطي المخدرات بين المراهقين الذين يعانون من الرغبة الشديدة في المخدرات. تم استخدام طريقة النموذج المتحكم المصمم لفترات زمنية مختلفة لمجتمعين متطابقين (قياس صارم على فترات زمنية مختلفة)، وقد تم ذلك من خلال تطبيق حملتين إعلانيتين لمكافحة المخدرات في إحدى المحافظات، وحملة أخرى في مجتمع آخر للمقارنة، أجريت خلالها مقابلات عشوائية فردية لـ (100) مراهق من كل مجتمع خلال كل شهر على مدى (32) شهراً. وتوصلت الدراسة إلى: أن الحملات التليفزيونية الإعلانية المكثفة الثلاث عكست تطوراً إيجابياً ملحوظاً لدى متعاطي المخدرات ذوي الرغبة الشديدة في المخدرات مقارنة بمتعاطي المخدرات ذوي

الرغبة الشديدة غير الشديدة والذين ظهر تأثير الحملات التليفزيونية الإعلانية لديهم قليلاً، كما أن الحملات التليفزيونية الإعلانية المكثفة ذات المحتوى التوجيهي العالي الموجه لمتعاطي المخدرات من المراهقين، فإن الرغبة الشديدة في المخدرات لها تأثير كبير على استخدام المواد المختلفة بين هذه المجموعة.

التعقيب على الدراسات

اتضح من خلال الدراسات السابقة عدم وجود دراسات حول دور العلاقات العامة في الحد من انتشار الجريمة من وجهة نظر الجهات المختصة في جهاز الشرطة الفلسطينية، وعدم وجود أي دراسة تطرقت إلى كيفية استخدام العلاقات العامة للحد من انتشار الجريمة، وبالتالي ستكون هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تطرقت إلى هذا الموضوع، بينما كان هناك دراسات قريبة بينت دور العلاقات العامة في المكافحة لكن لظواهر غير الجريمة كما في الدراسة الحالية. كذلك تشابهت الدراسة الحالية مع عدة دراسات من حيث المنهج المستخدم والأداة، وتشابهت أيضاً مع بعض الدراسات التي تناولت موضوع المكافحة، خصوصاً في دولة فلسطين. وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في التعرف على الإجراءات البحثية والمنهجية والتي تم توظيف جزء منها في تصميم استبانة الدراسة.

ووفقاً لتحليل الدراسات السابقة، تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي تناولت توظيف أجهزة الشرطة في فلسطين للعلاقات العامة لمكافحة ظاهرة الجريمة والحد منها، والإستراتيجيات التي توظفها لتحقيق هذا الغرض، بالإضافة إلى تناولها الموضوعات والأساليب التي تقوم بتوظيفها للحد منها، وبالتالي تعد الدراسة الحالية من الدراسات النوعية التي ستعمل على إثراء المكتبة البحثية في مجال العلاقات العامة وتوظيف الأجهزة الشرطية للعلاقات العامة في مكافحة الجريمة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

تحديد الإطار النظري:

1. توفر الدراسات السابقة أساساً نظرياً قوياً لفهم العلاقة بين العلاقات العامة والمؤسسات الأمنية، خاصةً في مجال مكافحة المخدرات.
2. يمكن الاستفادة من النظريات والمفاهيم التي تم استخدامها في هذه الدراسات، مثل نظرية جرونج وبيرسون، لتطوير إطار نظري خاص بدراستك.

فهم الممارسات الحالية:

1. تقدم الدراسات السابقة نظرة شاملة على الممارسات الحالية للعلاقات العامة في المؤسسات الأمنية المختلفة، بما في ذلك الشرطة.
2. يمكن تحليل هذه الممارسات وتحديد نقاط القوة والضعف، وتطبيقها على سياق الشرطة الفلسطينية.

تحديد الفجوات البحثية:

1. من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يمكنك تحديد الفجوات البحثية التي لم يتم تناولها بشكل كافٍ.
2. على سبيل المثال، قد تجد أن هناك نقصاً في الدراسات التي تركز على دور العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية بشكلٍ خاص.

تطوير منهجية البحث:

1. يمكن الاستفادة من المناهج والأدوات التي تم استخدامها في الدراسات السابقة، مثل الاستبيانات والمقابلات، لتطوير منهجية بحث خاصة بدراستك.
2. يمكن أيضاً تحليل نتائج الدراسات السابقة لتحديد العوامل التي تؤثر على فعالية العلاقات العامة في مكافحة المخدرات.

توجيه التوصيات:

- تقدم الدراسات السابقة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في تحسين دور العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية.
- يمكن تحليل هذه التوصيات وتطوير توصيات خاصة بدراستك، مع الأخذ في الاعتبار السياق الفلسطيني.
- التعرف على التحديات والعقبات:
- من خلال الدراسات السابقة يتم معرفة أهم التحديات والعقبات التي تواجه العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية، وكيفية مواجهتها.

الفصل الثاني

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه "أسلوب تحليل يعتمد على بيانات دقيقة حول موضوع محدد خلال فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ؛ وذلك للوصول إلى نتائج علمية يتم مناقشتها بشكل موضوعي بما يتوافق مع البيانات الفعلية لهذا الموضوع (مليح و العسولي، 2020، صفحة 37). ويعتبر المنهج الوصفي الأكثر استخداماً في بحوث الاتصال لأنه يعتمد على خطواتٍ واضحةٍ ويصف الظاهرة من خلال جمع المعلومات عن الظاهرة ومشاكلها (عيواج، 2018). وهو الأسلوب المنظم لدراسة الحقائق الحالية المتعلقة بظاهرة أو موقف أو أحداث أو مواقف محددة؛ بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة الحقائق القديمة وآثارها، والعلاقات التي تتعلق بها، وتفسيرها، والكشف عن الجوانب التي تحكمها" (دراغمة، 2011، صفحة 159).

تنبع أهمية هذه الدراسة من توافقها مع طبيعة البحث وأهدافه، حيث تسعى إلى جمع معلومات دقيقة وشاملة عن الموضوع، ووصف الظاهرة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها، والآراء المطروحة حولها، والعمليات التي تتضمنها، والآثار التي تنتجها (عبادي و إبراهيمي، 2019، صفحة 37). وبناءً على ذلك، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بما يتناسب مع أغراض هذه الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها وتحليلها وربطها بظواهر أخرى. وقد اختار الباحث هذا المنهج لتحقيق أهداف الدراسة التي تسعى إلى معرفة الدور الذي تلعبه العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات.

تم جمع البيانات من المصادر الثانوية والأولية على النحو التالي:

المصادر الثانوية

اعتمد الباحث في دراسته على مصادر البيانات الثانوية لبناء الإطار النظري، وذلك من خلال:

- الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.
- الدوريات والمقالات والتقارير والنشرات والدراسات المنشورة ورسائل الماجستير والدكتوراه ذات الصلة.
- نسخ إلكترونية متاحة على شبكة الإنترنت.

المصادر الأولية

وتشمل الجانب الميداني، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبيانات، وإجراء المقابلات مع عينة الدراسة، وجمع المعلومات اللازمة عن موضوع البحث، ثم تفريغها، وتحليلها إحصائياً، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة؛ الوصول إلى دلالات ومؤشرات قيمة تدعم موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة

ويعرف مجتمع الدراسة بأنه "مجموعة من الوحدات الإحصائية المحددة بوضوح والتي يقصد منها الحصول على البيانات" (العزاوي، 2007). يعبر مجتمع الدراسة عن كافة مكونات الظاهرة المراد البحث عنها والمتعلقة بموضوع البحث، ويمثل مجتمع البحث بموظفي جهاز الشرطة الفلسطينية في وحدة إدارة مكافحة المخدرات وموظفي وحدة العلاقات العامة في كل من محافظات جنين، نابلس، ورام الله في الضفة الغربية في فلسطين والبالغ عددهم (68) موظف، ومديري العلاقات العامة في محافظات جنين، ونابلس والبالغ عددهم (2) من الأفراد؛ وذلك بهدف التعرف على الدور الذي لعبته العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جرائم المخدرات خلال الأعوام من كانون الثاني 2018 إلى كانون الثاني 2022.

وتمثلت أعداد الموظفين في إدارة مكافحة المخدرات والموظفين في وحدة العلاقات العامة على النحو الآتي: جنين (إدارة مكافحة المخدرات 13 موظف، العلاقات العامة 10 موظفين)، نابلس (إدارة مكافحة المخدرات 14 موظف، العلاقات العامة 6 موظفين)، رام الله (إدارة مكافحة المخدرات 17 موظف، العلاقات العامة 8 موظفين). وتم توزيع استبيانات على عينة الموظفين في جهاز الشرطة الفلسطينية في إدارة مكافحة المخدرات والموظفين في وحدة العلاقات العامة، وإجراء مقابلات مع مدراء العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في المحافظات المذكورة أعلاه.

عينة الدراسة

في البحث العلمي، الهدف الأساسي هو دراسة كل العناصر المكونة لمجتمع البحث. لكن، هذا الأمر قد يكون صعباً أو مستحيلاً في كثير من الأحيان، وذلك لأسباب متنوعة مثل كبر حجم مجتمع الدراسة أو صعوبة الوصول إلى جميع أفراده. لذلك، يلجأ الباحثون إلى اختيار مجموعة محددة من العناصر للدراسة، وتُعرف هذه المجموعة بـ "عينة الدراسة". يتم اختيار العينة بناءً على الإمكانيات المتاحة للباحث، ويجب أن تكون ممثلة لمجتمع البحث بشكل جيد لضمان دقة النتائج وقابليتها للتعميم (لطفي، 2011).

وتعد خطوة اختيار العينة من الخطوات المهمة؛ نظراً لتوقف نتائج البحث ودقتها عليها إذا كانت العينة ممثلة تمثيلاً دقيقاً، وسيعتمد الباحث على عينة المسح الشامل وهو عملية جمع البيانات من جميع أفراد مجتمع الدراسة، دون استثناء أي فرد. يتميز بالشمولية والدقة، حيث يوفر نتائج شاملة ودقيقة تعكس الواقع بدقة. ومع ذلك، يتطلب المسح الشامل موارد كبيرة من حيث الوقت والمال والجهد، وقد يكون من الصعب تنفيذه في المجتمعات الكبيرة أو المتباعدة. يتم استخدام المسح الشامل عندما يكون المجتمع صغيراً نسبياً، أو عندما تكون الدقة العالية ضرورية، أو عندما تتوفر الموارد الكافية لتنفيذه (الضامن، 2006، صفحة 169).

وتم اختيارها بناءً على دراسة عينة الدراسة بطريقةٍ دقيقةٍ، لمعرفة مدى ملائمة هذه العينة لمجتمع الدراسة، وذلك من أجل الحصول على معلومات كاملة ودقيقة حول موضوع الدراسة وكونها أقرب إلى تحقيق أهداف الدراسة وتساؤلاتها، حيث أن أفراد هذه العينة تتوفر لديهم المعلومات التي يحتاجها البحث الحالي والمتمثلة بدور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات.

وعليه قام الباحث بتوزيع استبيانات على العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية في إدارة مكافحة المخدرات والعاملين في وحدة العلاقات العامة في كل من محافظات جنين، نابلس، ورام الله، وتم استرداد (64) استبانة من أصل (68) استبانة؛ نظراً لتحقق الشروط المطلوبة، وامتناع باقي أفراد مجتمع الدراسة عن الاستجابة. بالإضافة إلى مقابلات مع مدراء العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محافظات جنين، ونابلس، والبالغ عددهم (2) من الأفراد.

وقد عمل الباحث على تحليل الاستبيانات المستردة وتحليل المقابلات، للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، والمتمثلة في التعرف على دور العلاقات العامة في الحد من جريمة المخدرات في جهاز الشرطة الفلسطينية.

وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة من العاملين في الشرطة الفلسطينية (إدارة مكافحة المخدرات) والعلاقات العامة في محافظات جنين، نابلس، ورام الله في الضفة الغربية في فلسطين حسب متغيراتهم الديموغرافية، كما يتوضح من الجدول رقم (1) في الملحق (هـ).

يبين الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديموغرافية، ويتبين من الجدول أعلاه أن 90.6% من العينة هم من الذكور، بينما شكلت الإناث ما نسبته 9.4% من المشاركين. ويُشير ارتفاع نسبة الذكور (90.6%) في العينة إلى طبيعة العمل الشرطي التي يغلب عليها العنصر الذكوري، ما قد يُؤثر على طبيعة التفاعلات والتواصل مع الجمهور، خاصةً في القضايا التي تتطلب حساسية اجتماعية

أكبر. كما تراوحت أعمار 62.5% من المشاركين بين 20 عاماً و30 عاماً، وبلغت نسبة من تراوحت أعمارهم بين 30 عاماً إلى 40 عاماً 21.9%. وتركز غالبية المشاركين في الفئة العمرية بين 20 و30 عاماً (62.5%)، يُمثل شريحة الشباب الأكثر عرضة لمخاطر المخدرات، ما يُبرز أهمية تركيز برامج التوعية والتثقيف على هذه الفئة. ويحمل 43.8% من المشاركين من جهاز الشرطة الفلسطينية درجة البكالوريوس، بينما يحمل 37.5% مؤهلاً في الثانوية العامة وأقل، وبلغت نسبة من يحملون درجة الماجستير 15.6% من مجموعة العينة. تنوعت التخصصات الجامعية التي قد حصل عليها المشاركون من شهاداتهم الجامعية، فيما يلاحظ أن 31.3% لا يحملون مؤهلاً جامعياً، بينما يحمل 15.6% شهادات في القانون. وتعليقاً على هذه النتيجة فإن حصول 43.8% من المشاركين على درجة البكالوريوس يُعتبر مؤشراً إيجابياً يُساهم في فهمهم لأهمية دور العلاقات العامة في مكافحة الجريمة، بينما يُشير وجود نسبة لا تحمل مؤهلاً جامعياً (31.3%) إلى ضرورة توفير برامج تدريبية مُكثفة لهم لرفع كفاءتهم في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالمسمى الوظيفي للمشاركين، فيتضح من الجدول أن 85.9% من المشاركين أشاروا إلى تبوأهم مناصب غير إدارية، ما يعني أنهم غالباً من موظفي الشرطة الميدانيين، بينما بلغت نسبة من يشغلون منصب مدير ورئيس قسم 6.3% لكل منهما، وشارك ما نسبته 1.6% بمنصب نائب مدير. ويُلاحظ أيضًا من هذه النتيجة أن غالبية المشاركين يشغلون مناصب غير إدارية (85.9%)، ما يعني أنهم على احتكاك مباشر مع الجمهور، ما يُعزز أهمية دورهم في نقل رسائل التوعية والتثقيف. ويكشف الجدول أيضاً أن 34.9% من المشاركين تراوحت سنوات خبرتهم في الشركة بين 5 سنوات إلى 10 سنوات، وأكد 33.3% من المشاركين أن سنوات خبراتهم لم تتجاوز 5 سنوات، مقارنةً بما نسبته 17.5% ممن أكدوا امتلاكهم خبرةً تزيد عن 15 سنة، وما نسبته 14.3% مما تراوحت خبرتهم بين 10–15 عام. يُشير تنوع سنوات الخبرة بين المشاركين إلى وجود مزيجٍ من الخبرات المختلفة، ما يُمكن استثماره في تطوير استراتيجياتٍ فعّالةٍ للعلاقات العامة في مكافحة جريمة المخدرات، مع ضرورة توفير برامج تدريبية مُناسبة للموظفين الجدد لضمان اكتسابهم المهارات

اللازمة. إجمالاً، تُظهر هذه البيانات أهمية تطوير برامج مُخصصة للعلاقات العامة تأخذ بعين الاعتبار التركيبة الديموغرافية للعاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية، لضمان فعالية هذه البرامج في الحد من انتشار جريمة المخدرات.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والحصول على نتائج دقيقة وظف الباحث أداتان، هما:

أولاً: الاستبانة: وهي "أحد أدوات الدراسة في البحث العلمي، والتي تتمثل بالاستفسارات، أو الأسئلة المرتبطة ببعضها البعض، لتشكل الهدف الذي يطمح إليه الباحث، من خلال عرض مشكلة البحث" (جاد و شرف، 2003، صفحة 23). والتي سيتم توزيعها على العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية (إدارة مكافحة المخدرات) والعاملين في وحدة العلاقات العامة في محافظات جنين، نابلس، ورام الله. ولجأ الباحث إلى هذه الأداة؛ نظراً لأن عدد أفراد جهاز الشرطة الفلسطينية كبير، فلا يمكن الحصول على المعلومات والبيانات بشكلٍ صحيحٍ إلا من خلال استبيانات توفر الوقت والجهد في الوصول إلى هذه العناصر. وعليه سيتم استخدام الأداة للتعرف على دور العلاقات العامة في الحد من جريمة المخدرات في جهاز الشرطة الفلسطينية.

وعليه عمل الباحث على تصميم استبانةٍ كأداةٍ لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. دراسة الأدبيات النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
2. جمع الدراسات، والأبحاث التي تناولت موضوع دور العلاقات العامة في الحد من جريمة المخدرات والدراسات ذو العلاقة بموضوع الدراسة ومراجعتها.
3. استشارة الخبراء ذو الاختصاص بموضوع الدراسة.

هذا وقام الباحث بتصميم الاستبانة على الشكل التالي:

القسم الأول: ويحتوي على المعلومات الأولية عن الجمهور الذي سيعمل على إجابة الاستبانة.

القسم الثاني: وتمثل في فقرات الاستبانة التي توزعت على خمسة محاور، حيث تضمنت الاستبانة (44) فقرة. وقد أعطيت الفقرات درجات من خلال مقياس ليكرت الخماسي، كما يتوضح من الجدول رقم (2):

جدول (2)

مفتاح تصحيح فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، ودرجتها

	الاستجابة				
الدرجة	1.80-1	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5-4.21
التقدير	معارض بشدة منخفض جدا	معارض منخفض	محايد متوسط	موافق مرتفع	موافق بشدة مرتفع جدا

يبين الجدول رقم (2) مفتاح تصحيح فقرات الاستبانة وفقاً لمجالاتها من خلال مقياس ليكرت الخماسي، والاستجابة على كل محور، ودرجتها.

صدق الأداة

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال الدراسة (ملحق ب)، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، وقد أكّدوا على صلاحيتها للتطبيق، وقاموا بدورهم باقتراح بعض التعديلات لتحسينها، وقد تم إجراء التعديلات التي أشاروا إليها. وتكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من خمسة مجالات (44) فقرة، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (ملحق أ).

واتبع الباحث عدة خطوات لإعداد الاستبانة وتحليلها، وهي:

1. إعداد الاستبانة بصورتها النهائية.
2. التأكد من مدى صلاحية الاستبانة لقياس متغيرات الدراسة.
3. التأكد من صدق وثبات الأداة.
4. وزعت الاستبانة على أفراد الدراسة والبالغ عددهم (64) مفردة.
5. تفريغ البيانات وتحليلها من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).
6. الحصول على النتائج، وتحليلها، ومناقشتها.

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة، وهي الاستبانة من خلال إجراء اختبار كرونباخ ألفا لكل مجال من مجالات الدراسة والمجال الكلي، كما هو مبين في الجدول (3) أدناه.

جدول (3)

معاملات ثبات أداة الدراسة لمجالها الكلي والمجالات الفرعية

المجال	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات	9	0.867
كيفية أداء العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي للحد من انتشار المخدرات	9	0.926
الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	11	0.931
الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات	8	0.930
المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	7	0.862
المجال الكلي	**44**	**0.961**

أكد اختبار الثبات كرونباخ ألفا تمتع الاستبانة بمجالها الكلي ومجالاتها الفرعية بدرجةٍ عاليةٍ من الثبات، ما يدلل على تمتعها بمصداقيةٍ عاليةٍ، تكسب نتائجها درجةً عاليةً من الموثوقية.

ثانياً: المقابلة: وتعرّف بأنّها "وسيلة لجمع المعلومات من خلال اتصال الباحثين بشكل شخصي مع المبحوثين للحصول على المعلومات والإجابات منهم. وتعتبر استبيان شفوي يعمل من خلالها الباحث على جمع المعلومات بأسلوب مباشر وشفوي مع المبحوث" (بابكر، 2018، صفحة 8).

وبالتالي فإن المقابلة تتيح للباحث فرصة الحصول على المعلومات والحقائق حول كيفية توظيف العلاقات العامة للحد من انتشار جريمة المخدرات في جهاز الشرطة الفلسطينية، وسيجري الباحث المقابلات مع (2) من مدراء العلاقات العامة في الجهاز في جنين، نابلس (ملحق ج)؛ وذلك بهدف الحصول على المعلومات الدقيقة حول هذا الموضوع، للوصول الى أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها بشكل دقيق.

وقد تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة المقابلة من خلال قدرتها على الإجابة عن تساؤلات الدراسة والوصول إلى النتائج، وتم عرض الأسئلة على عدد من المحكمين المتخصصين (ملحق ب)، والذين أبدوا بدورهم ملاحظات وآراء حول الأسئلة ومدى وملاءمتها لموضوع الدراسة، وقد أجمع المحكمون على صلاحيتها للتطبيق، بالإضافة إلى إجراء التعديلات التي أشاروا إليها.

واتبع الباحث عدة خطوات لتحليل المقابلات مع المبحوثين، وهي:

- إجراء المقابلات مع (2) من رؤساء أقسام وحدة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في كل من محافظات جنين، نابلس، والحصول على الإجابات.
- تفريغ البيانات.
- تحليل إجابات المقابلات استناداً إلى مشكلة الدراسة ونظرياتها.
- استخراج النتائج، وتحليلها، ومناقشتها.

إجراءات الدراسة

1. جمع المعلومات ذات العلاقة بموضوع البحث من مصادرها الأولية والثانوية.
2. إعداد استبانة الدراسة وأسئلة المقابلات.
3. التأكد من مدى صلاحية الاستبانة، والمقابلات لقياس متغيرات الدراسة.
4. وزعت الاستبانة على أفراد الدراسة والبالغ عددهم (64) مفردة.
5. إجراء مقابلات مع أفراد الدراسة والبالغ عددهم (2) من الأفراد.
6. تفريغ البيانات وتحليلها من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).
7. الحصول على النتائج، وتحليلها، ومناقشتها، واقتراح التوصيات المناسبة.

الأساليب الإحصائية

بعد جمع بيانات الاستبيان من أفراد العينة، تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب. ثم حللت البيانات إحصائياً باستخدام برنامج SPSS وشملت التحليلات الإحصائية ما يلي:

1. إحصائيات وصفية: حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة.
2. ثبات الأداة: استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach) لتقييم موثوقية أداة الاستبيان.
3. اختبار (T-test): لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات بناءً على متغير الجنس.
4. تحليل التباين الأحادي (ANOVA): لتحديد الفروق في المتغيرات بين أكثر من مجموعتين.
5. اختبارات المقارنات البعدية: لتحديد طبيعة الفروق بين مستويات المتغيرات بعد إجراء تحليل التباين الأحادي.

الفصل الثالث

نتائج الدراسة

يتضمن الفصل الثالث عرضاً لنتائج الدراسة، يقدم القسم الأول عرضاً لنتائج الدراسة بقسمين فرعيين، هما الإجابة على أسئلة الدراسة، ونتائج اختبار الفرضيات، والقسم الثاني عرض لنتائج المقابلات.

نتائج أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة (ما الدور الذي تؤديه العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات والتقليل منها؟) للإجابة عن هذا السؤال، فقد تفرع عنه أسئلة فرعية تبين دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في مواجهة جريمة المخدرات والتقليل من انتشارها.

نتائج السؤال الفرعي الأول

ما هي الاستراتيجيات التي تتبعها إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات؟

للإجابة عن السؤال أعلاه، فقد تضمنت استبانة الدراسة مجالاً فرعياً يتطرق إلى الوسائل التي توظفها العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية في مواجهة انتشار جريمة المخدرات والتقليل منها، حيث تم حساب الإجابات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال والمجال الكلي كما يتضح من الجدول (4).

جدول (4)

استجابات المشاركين على فقرات المجال المتعلق بالوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تستخدم وسائل الإعلام المختلفة لنشر معلومات إرشادية تحذر الجمهور من خطورة المخدرات	4.18	0.613	مرتفع
تزود رجال المكافحة بمعلومات عن المهربين المعروفين (أصحاب السوابق) لتحري الدقة في تفتيشهم	4.06	0.870	مرتفع
تنسق العلاقات العامة مع المؤسسات المعنية ببيع الأدوية (الصيدليات) بعدم صرف الأدوية التي تؤدي إلى الإدمان إلا بوصفة من طبيب مختص	4.04	0.950	مرتفع
توزع منشورات وكتيبات وملصقات إرشادية للجمهور توضح كيفية تجنب المخدرات وأثارها السلبية توضح عقوبتها	3.95	0.966	مرتفع
تقوم بعقد لقاءات دورية ومؤتمرات صحفية مستمرة مع الإعلاميين لاطلاعهم على آخر الإحصاءات حول قضايا المخدرات التي تعاملت معها	4.03	0.890	مرتفع
تقوم العلاقات العامة بتوزيع نشرات إرشادية توضح عمل المكافحة وتعليماتها بخصوص مكافحة المخدرات	3.90	0.830	مرتفع
إجراء الدراسات الخاصة للحد من انتشار المخدرات	4.06	0.923	مرتفع
تنشر تفاصيل قضايا جرائم المخدرات أولا بأول	3.75	0.975	مرتفع
عرض صور وتجارب المدمنين تساعد في الحد من انتشار المخدرات	3.89	1.223	مرتفع
الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات	3.98	0.645	مرتفع

يتفق المستجيبون كما يتضح من الجدول أعلاه أن هناك اتفاقاً قوياً بين المستجيبين على أن إدارة العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية تُوظّف وسائل مُتنوّعة وفعّالة للحدّ من انتشار المخدرات، حيث

بلغ المتوسط الحسابي العام (3.98) مع انحراف معياري منخفض نسبياً (0.64)، ما يُشير إلى تجانس آراء العينة حول فعالية هذه الوسائل. يتصدّر استخدام وسائل الإعلام المختلفة لنشر معلومات إرشادية حول مخاطر المخدرات قائمة الوسائل الأكثر استخداماً بمتوسط حسابي مرتفع جداً (4.18)، ما يُؤكّد على أهمية الإعلام في توعية الجمهور. ويلي ذلك تزويد رجال المكافحة بمعلومات استخباراتية عن المهربين المعروفين وإجراء الدراسات المتخصصة للحد من انتشار المخدرات، وكلاهما يحظى بمتوسط حسابي (4.06)، ما يُشير إلى تكامل الجهود بين الجانب الإعلامي والجانب الاستراتيجي وجانب العمليات. في المقابل، يُعتبر نشر تفاصيل قضايا جرائم المخدرات أولاً بأول أقل الوسائل استخداماً (3.75)، ما قد يُعزى إلى اعتباراتٍ قانونيةٍ أو اجتماعيةٍ تقتضي الحفاظ على سرية التحقيقات أو عدم إثارة الذعر في المجتمع. تُؤكّد هذه النتائج على الدور الذي تلعبه إدارة العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في مكافحة المخدرات من خلال استخدام مجموعة متوازنة من الوسائل الإعلامية والاستخباراتية والبحثية، مع مراعاة الحساسيات القانونية والاجتماعية.

نتائج السؤال الفرعي الثاني

ما الوسائل الإعلامية والتواصلية التي تستخدمها إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في جهودها للحد من انتشار المخدرات؟

للإجابة عن السؤال أعلاه، فقد تضمنت استبانة الدراسة مجالاً فرعياً يتطرق إلى الدور (الإرشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي أو التنفيذي) للعلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات، حيث تم حساب الإجابات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال والمجال الكلي كما يتضح من الجدول (5).

جدول (5)

استجابات المشاركين على فقرات المجال المتعلق بالدور (الإرشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي أو التنفيذي) للعلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تقوم بزيارات وجولات ميدانية على المؤسسات والهيئات لتوعية العاملين فيها وإرشادهم بخطورة المخدرات	3.93	0.852	مرتفع
توعية الجمهور بضرورة معرفة ما يحملونه من أمانات وهدايا وحقائب للآخرين	3.87	0.881	مرتفع
تنسق مع مراكز علاج الإدمان لتسهيل علاج المضبوطين والمتعاطين والمدمنين	3.92	0.896	مرتفع
تحث الجمهور على ضرورة التعاون مع إدارة الشرطة للحد من انتشار المخدرات	4.15	0.801	مرتفع
عرض برامج ومسرحيات تبين خطورة المخدرات وضررها على المجتمع	3.90	0.920	مرتفع
تشارك في ضبط المتورطين بالمخدرات	3.76	0.955	مرتفع
إجراء دراسات وبحوث حول المخدرات وجهود الإدارة في مكافحتها	3.98	0.863	مرتفع
تعرض من خلال وسائل الإعلام نماذج تم علاجها	3.87	1.015	مرتفع
توظيف الخطاب الديني بالمساجد بفاعلية يحد من انتشار المخدرات	3.96	0.975	مرتفع
كيفية أداء العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي للحد من انتشار المخدرات	3.93	.7210	مرتفع

تُظهر نتائج الدراسة اتفاق المشاركين على أن إدارة العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية تلعب دوراً هاماً وفعالاً في الحد من انتشار المخدرات، حيث تُوظّف الإدارة أساليب متنوعة تشمل الإرشاد والتوعية والوقاية والعلاج، بالإضافة إلى الإجراءات التنفيذية، وذلك بمستوى عالٍ من الكفاءة كما يتضح من

المتوسط الحسابي المرتفع (3.93). يُؤكد المشاركون على أهمية دور العلاقات العامة في حث الجمهور على التعاون مع الشرطة في مكافحة المخدرات، وهو ما يعكس الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية في هذا الجانب، حيث حصل هذا الجانب على أعلى متوسط حسابي (4.15). كما يُشير إجراء الدراسات والبحوث حول المخدرات وجهود المكافحة إلى وجود توجه علمي ومنهجي في التعامل مع هذه القضية. بينما يُعتبر دور العلاقات العامة في المشاركة المباشرة في ضبط المتورطين بالمخدرات أقل بروزاً بلغ المتوسط الحسابي (3.76)، وهو أمر منطقي نظراً لطبيعة عمل الإدارة التي تركز على الجوانب التوعوية والتواصلية أكثر من الجوانب التنفيذية المباشرة. تُؤكد هذه النتائج على أهمية دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية كأداة فعّالة في مكافحة المخدرات من خلال التوعية والتثقيف وبناء الشراكات المجتمعية، مع التركيز على الجوانب الوقائية والعلاجية والإرشادية.

نتائج السؤال الفرعي الثالث

ما الدور (الإرشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي أو التنفيذي) التي تضطلع بها إدارة العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات؟

تضمنت استبانة الدراسة مجالاً فرعياً يتطرق إلى الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني، في إطار استخدامها للإحاطة بدور العلاقات العامة في الحد من انتشار جريمة المخدرات، حيث تم حساب الإجابات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال والمجال الكلي كما يتضح من الجدول (6).

جدول (6)

استجابات المشاركين على فقرات المجال المتعلق بالأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تستخدم وسائل الإعلام لنشر المعلومات عن إمكانية علاج متعاطي المخدرات دون تعريضهم للعقوبة واحترامهم والمحافظة على أسرارهم الشخصية	3.85	0.906	مرتفع
إبراز الأضرار التي تصيب مدمن المخدرات تسهم في تخويف الاخرين وردعهم	4.10	0.818	مرتفع
تعرف الجمهور بأساليب المهربين وطرق تهريبها وترويجها	3.87	1.031	مرتفع
تسهم في وضع الخطط العلاجية لمشكلة تهريب المخدرات	3.95	0.998	مرتفع
أسلوب التخويف الديني من المخدرات سيساعد في عدم انتشارها	4.14	0.794	مرتفع
التعريف بصفات المهربين وخصائصهم	3.85	0.870	مرتفع
تعقد ندوات ومحاضرات تعزز الروابط الأسرية وتحذر من التفكك الأسري نتيجة تهريب المخدرات وتعاطيها	4.01	0.881	مرتفع
تستخدم وسائل اتصال مباشرة مع المواطنين للتبليغ عن أي شبهة تعامل مع المخدرات	4.01	0.881	مرتفع
تشارك في المؤتمرات الوطنية والدولية والمسيرات الشعبية والمسابقات الفنية والرياضية بهدف مكافحة المخدرات	3.93	0.833	مرتفع
تعرف الموظفين المختصين بأساليب التعامل مع المخدرات	3.92	0.841	مرتفع
تعرف الجمهور بخطورة المخدرات	4.09	0.811	مرتفع
الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	3.98	0.677	مرتفع

تُظهر نتائج الدراسة تقييماً مرتفعاً لدور إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في شرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.98) مع انحرافٍ معياري منخفض

نسبي (0.677)، ما يدل على اتفاق غالبية المشاركين على فعالية هذه الأنشطة. يُلاحظ تفضيل المشاركين لأسلوب التخويف الديني كأداةٍ وقائيةٍ بمتوسط حسابي 4.14 وانحرافٍ معياري 0.794، يليه إبراز الأضرار الصحية والاجتماعية التي تصيب المدمن بمتوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 0.818، ما يُشير إلى أهمية التركيز على الجوانب الروحية والصحية في برامج التوعية. في المقابل، يُعتبر استخدام وسائل الإعلام لنشر معلوماتٍ حول علاج الإدمان مع ضمان السرية وعدم العقوبة، بالإضافة إلى التعريف بصفات المهربين، أقل الأنشطة تنفيذاً بمتوسطٍ حسابي 3.85 وانحرافٍ معياري مرتفع نسبياً 0.906 و0.870 على التوالي، ما يُشير إلى وجود فرصة لتحسين هذه الجوانب وزيادة التركيز عليها، حيث أن ضمان سرية العلاج وتشجيع المتعاطين على طلب المساعدة يُعتبر عنصرًا هاماً في مكافحة الإدمان. تُظهر النتائج فعالية إدارة العلاقات العامة في التوعية بمخاطر المخدرات، مع ضرورة التركيز بشكلٍ أكبر على الجوانب المتعلقة بالعلاج وضمان السرية.

نتائج السؤال الفرعي الرابع

ما الأنشطة التوعوية التي تنفذها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني؟

تضمنت استبانة الدراسة مجالاً فرعياً يتطرق إلى الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات، حيث تم حساب الإجابات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال والمجال الكلي كما يتضح من الجدول (7).

جدول (7)

استجابات المشاركين على فقرات المجال المتعلق بالجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تقوم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية بتوفير مدربين للتعامل مع حالات الادمان وكيفية التعاطي مع المجرمين اثناء القبض عليهم	3.90	0.867	مرتفع
تقوم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية باستهداف الفئات الشابة بحملات توعوية حول مخاطر المخدرات	3.96	0.835	مرتفع
تقوم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية باستهداف المدارس بحملات توعوية حول خطورة المخدرات	4.17	0.846	مرتفع
تستخدم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية الحملات الإعلامية لمنع انتشار المخدرات.	3.87	0.899	مرتفع
توظف لعلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية وسائل اتصال مباشره مع المواطنين للتبليغ عن اي شبهه في التعامل مع المخدرات	3.90	0.811	مرتفع
تعقد العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية ندوات ومحاضرات تعزز الروابط الأسرية وتحذر من التفكك الاسري نتيجة تهريب المخدرات وتعاطيها	3.87	0.845	مرتفع
توضح العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية عقوبة تهريب وترويج المخدرات وتعاطيها	4.00	0.734	مرتفع
تستخدم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية الحملات الإعلامية لتحسين الصورة الذهنية لإدارة مكافحه المخدرات	4.01	0.766	مرتفع
الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات	3.96	0.678	مرتفع

تشير نتائج الدراسة إلى أن الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية لمكافحة المخدرات تُنفذ بمستوى عالٍ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.96) مع انحراف معياري

(0.678) يُشير إلى تجانس آراء المشاركين حول هذا المستوى. يُلاحظ أن استهداف المدارس بحملات توعوية حول مخاطر المخدرات يُعتبر من أبرز الأنشطة التي تُنفذها العلاقات العامة، حيث حصل على متوسطٍ حسابي مرتفع (4.17) مع انحرافٍ معياري (0.846) يُشير إلى تباين أكبر نسبياً في آراء المشاركين حول فعالية هذه الحملات. كما يُولي جهاز الشرطة اهتماماً بالحملات الإعلامية لتحسين الصورة الذهنية لإدارة مكافحة المخدرات، حيث حصل هذا الجانب على متوسطٍ حسابي (4.01) وانحرافٍ معياري (0.766). بينما يُعتبر عقد الندوات والمحاضرات التي تُعزز الروابط الأسرية وتُحذر من التفكك الأسري نتيجة تهريب المخدرات وتعاطيها أقل الأنشطة تنفيذاً، حيث حصل على متوسطٍ حسابي (3.87) وانحرافٍ معياري (0.734). تُظهر هذه النتائج أن العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية تُركز بشكل كبير على الجوانب التوعوية والإعلامية في مكافحة المخدرات، مع إمكانية تعزيز الأنشطة التي تُركز على الجوانب الأسرية والاجتماعية.

نتائج السؤال الفرعي الخامس

ما المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية أثناء تنفيذها لبرامج مكافحة المخدرات، وما هي الحلول المقترحة للتغلب على هذه المعوقات؟

تطرق المجال الأخير في الاستبانة إلى المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني، في إطار استخدامها للإحاطة بدور العلاقات العامة في الحد من انتشار جريمة المخدرات، حيث تم حساب الإجابات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال والمجال الكلي كما يتضح من الجدول (8).

جدول (8)

استجابات المشاركين على فقرات المجال المتعلق بالمعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
قلة الكادر الوظيفي	3.78	0.933	مرتفع
تدني كفاءة العاملين في دائرة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية	3.25	0.975	مرتفع
عدم كفاية الصلاحيات الممنوحة لدائرة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية من قبل الجهاز للتصريح حول تصديها للمخدرات	3.70	1.002	مرتفع
ضعف العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في التعامل مع ظاهرة المخدرات	3.25	0.975	مرتفع
عدم قدرة ممارسي العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية على انشاء رسائل تؤثر على الجماهير واقناعهم للوصول الى رفض الجمهور المطلق لظاهرة المخدرات	3.56	1.005	مرتفع
الخطورة التي يتعرض لها ممارسي العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في حالات الضبط والتفتيش للمتورطين بالمخدرات	3.64	0.948	مرتفع
ضعف العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في التعامل مع الإعلام الرقمي لتقديم الارشادات الوقائية اللازمة للحد من ظاهرة المخدرات	3.64	0.948	مرتفع
المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	3.54	0.717	مرتفع

تكشف نتائج الدراسة عن وجود معوقاتٍ كبيرةٍ تواجه إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في مكافحة المخدرات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمعوقات (3.54) بانحرافٍ معياري (0.717)، ما يشير إلى اتفاق آراء المشاركين على وجود هذه المعوقات بدرجةٍ كبيرةٍ. يتصدر قائمة

هذه المعوقات "قلة الكادر الوظيفي" بمتوسطٍ حسابي مرتفعٍ جدًا (3.78) وانحرافٍ معياري (0.933)، ما يعكس ضغط العمل الكبير على الكادر الحالي وصعوبة تغطية كافة المهام المطلوبة. يلي ذلك "عدم كفاية الصلاحيات الممنوحة لدائرة العلاقات العامة" بمتوسطٍ حسابي (3.70) وانحرافٍ معياري (1.002)، ما يُعيق قدرة الإدارة على التحرك بحريةٍ وسرعةٍ في التصريح والتفاعل مع قضايا المخدرات. في المقابل، وعلى الرغم من أنها لا تزال تُعتبر من المعوقات بدرجةٍ مرتفعةٍ بمتوسطٍ حسابي (3.25) لكل منهما، إلا أن "تدني كفاءة العاملين" و"ضعف العلاقات العامة في التعامل مع ظاهرة المخدرات" يُعتبران أقل المعوقات تأثيرًا، مع انحرافٍ معياري (0.975) لكلا الفقرتين. يُشير هذا إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في نقص الموارد البشرية والصلاحيات الممنوحة للإدارة، وليس بالضرورة في كفاءة العاملين الحاليين، ما يستدعي ضرورة زيادة الدعم الموجه لإدارة العلاقات العامة من حيث توفير الكوادر وتوسيع نطاق صلاحياتها لتمكينها من أداء دورها بفاعلية أكبر في مكافحة المخدرات.

فحص فرضيات الدراسة

تمثلت في فرضيات صفرية لكل متغير، نظراً لاختلاف الاختبار الاحصائي الملائم لكل منها.

الفرضية الأولى: لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير الجنس.

أجري اختبار ت للعينات المستقلة (Independent Sample T-test) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة بالجنس، ويتضمن الجدول (9) نتائج الاختبار.

جدول (9)

نتائج اختبار ت للعينات المستقلة (Independent Sample T-test) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة بالجنس

المجال	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات	ذكر	58	4.00	0.609	0.159
	أنثى	6	3.85	0.995	
كيفية أداء العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي للحد من انتشار المخدرات	ذكر	58	3.97	0.690	0.133
	أنثى	6	3.48	0.920	
الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	ذكر	58	4.02	0.651	0.286
	أنثى	6	3.56	0.847	
الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات	ذكر	58	4.01	0.644	0.320
	أنثى	6	3.45	0.846	
المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	ذكر	58	3.57	0.715	0.968
	أنثى	6	3.28	0.745	

يتضح من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير الجنس حيث إن قيمة مستوى الدلالة لجميع مجالات دور العلاقات العامة جاءت أعلى من القيمة الافتراضية، ولكن بالنظر إلى المتوسطات الحسابية، يتبين أن الفروقات كانت لصالح الذكور.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير العمر.

تم اجراء اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة بالعمر، ويتضمن الجدول (10) نتائج الاختبار.

جدول (10)

نتائج اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة بالعمر

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات	بين المجموعات	1.727	4	0.432	1.038	0.395
	داخل المجموعات	24.547	59	0.416		
كيفية أداء العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي للحد من انتشار المخدرات	بين المجموعات	1.997	4	0.499	0.958	0.438
	داخل المجموعات	30.759	59	0.521		
الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	بين المجموعات	2.548	4	0.637	1.425	0.237
	داخل المجموعات	26.369	59	0.447		
الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات	بين المجموعات	2.248	4	0.562	1.240	0.304
	داخل المجموعات	26.735	59	0.453		
المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	بين المجموعات	2.327	4	.582	1.140	0.347
	داخل المجموعات	30.104	59	0.510		

يتضح من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير العمر حيث إن قيمة مستوى الدلالة لجميع مجالات دور العلاقات العامة جاءت أعلى من القيمة الافتراضية.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تم اجراء اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة بالمؤهل العلمي، ويتضمن الجدول (11) نتائج الاختبار.

جدول (11)

نتائج اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة المؤهل العلمي

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات	بين المجموعات	0.890	3	0.297	0.701	0.555
	داخل المجموعات	25.385	60	0.423		
كيفية أداء العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي للحد من انتشار المخدرات	بين المجموعات	1.512	3	0.504	0.968	0.414
	داخل المجموعات	31.244	60	.521		
الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	بين المجموعات	0.979	3	0.326	0.701	0.555
	داخل المجموعات	27.938	60	.4660		
الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات	بين المجموعات	1.196	3	.3990	0.861	0.466
	داخل المجموعات	27.788	60	.4630		
المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	بين المجموعات	4.497	3	1.499	3.22	.0290
	داخل المجموعات	27.933	60	.4660		

يتضح من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير المؤهل العلمي حيث إن قيمة مستوى الدلالة لجميع مجالات دور العلاقات العامة جاءت أعلى من القيمة

الافتراضية باستثناء مجال المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظـــاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني حيث جاءت قيمة مستوى الدلالة (0.02) أقــل مــن 0.05، القيمــة الافتراضية.، ولتحديد الفروقات بدقة، تم اجراء اختبار الفروق البعدية الأقــل (LSD)، الموضــح فــي الجدول (12) في الملحق (هـــ).

يُظهر تحليل نتائج الدراسة، كما ورد في الجدول السابق، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مســتوى إدراك المشاركين للمعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة في مكافحة المخدرات وبــين مــؤهلاتهم العلمية، حيث يتضح أن الحاصلين على شهادات جامعية، بمستوياتها المختلفة، يُظهرون إدراكــاً أكبــر لهذه المعوقات، وكلما ارتفع المستوى التعليمي، ازداد هذا الإدراك. هذا يُشير إلى أن التعليم يُساهم فــي تعميق فهم طبيعة التحديات التي تواجه جهود مكافحة المخدرات. بناءً على هذه النتــائج، يــتم رفــض الفرضية الصفرية التي تنص على "لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالــة (α=0.05) فــي دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تُعزى لمتغيــر المؤهل العلمي". وبما أننا رفضنا الفرضية الصفرية، فإن الفرضية البديلة تكون: "توجــد فــروق دالــة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تُعزى لمتغير المؤهل العلمي"، أي أن المستوى التعليمي للمشاركين يُــؤثر بشكل كبير على إدراكهم لدور العلاقات العامة في مكافحة المخدرات، وأن أصحاب المؤهلات الأعلــى يُظهرون فهماً أعمق وأشمل لهذا الدور والتحديات المرتبطة به.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

تم اجراء اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقــة بالمسمى الوظيفي، ويتضمن الجدول (13) في الملحق (هـــ) نتائج الاختبار.

يتضح من الجدول (13) أنه لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي حيث إن قيمة مستوى الدلالة لجميع مجالات دور العلاقات العامة جاءت أعلى من القيمة الافتراضية باستثناء مجال المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني حيث جاءت قيمة مستوى الدلالة (0.01) أقل من 0.05، القيمة الافتراضية، وتعذر اجراء اختبار الفروق البعدية الأقل (LSD) بسبب وجود مسمى وظيفي يتضمن مشاركاً واحداً فقط، حيث يشترط وجود قيمتين لكل متغير لإجراء الاختبار.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

تم اجراء اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة سنوات الخبرة، ويتضمن الجدول (14) في الملحق (هـ) نتائج الاختبار.

يتضح من الجدول (14) أنه لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير سنوات الخبرة حيث إن قيمة مستوى الدلالة لجميع مجالات دور العلاقات العامة جاءت أعلى من القيمة الافتراضية.

الفرضية السادسة: توجد علاقة بين مجالات العلاقة العامة ودور العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات.

تم إجراء اختبار معامل ارتباط بيرسون لبيان العلاقة بين مجالات العلاقات العامة ودور العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات، ويتضمن الجدول (15) في الملحق (هـ) نتائج الاختبار.

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة إيجابية طردية قوية بين كل من الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة، وكيفية أداء العلاقات العامة دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي، والأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة، والجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية، فيما كانت العلاقة بين الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة والمعوقات التي تواجه العلاقات العامة سلبية ضعيفة وعكسية، أي أن تنوع الوسائل المستخدمة يقلل من المعوقات التي تواجه العلاقات العامة.

نتائج المقابلات

دعا الباحث خمسة من مدراء في أقسام العلاقات العامة والمطلعين على عمل وحدة مكافحة المخدرات، واستجاب فقط مشاركان من جنين ونابلس، وهما العميد سامر الزيتاوي – مدير العلاقات العامة والاعلام والشرطة المجتمعية، نابلس، والعميد مجاهد ربايعة – مدير العلاقات العامة والاعلام والشرطة المجتمعية، جنين. وقد تميزت مشاركتهما بثرائها المعلوماتي. وقد طرح على المشاركين عدد من الأسئلة تم تقسيمها تبعاً لمحاور الدراسة الرئيسية التي تعالج الجوانب المختلفة لطبيعة العلاقات العامة.

تطرق المحور الأول إلى الأنشطة التي تمارسها العلاقات العامة الشرطية للحد من انتشار جريمة المخدرات والتقليل منها، حيث تم سؤال المشاركين عن وصفهما لجريمة المخدرات ودور العلاقات العامة وانشطتها في مكافحتها، حيث إتفق المشاركان على خطورة جريمة المخدرات وتأثيرها السلبي على المجتمع الفلسطيني، كونها تؤثر على فئة الشباب على وجه الخصوص بحسب ما أشار إليه العميد مجاهد ربايعة، حيث أفاد العميد سامر الزيتاوي أن هذه الجريمة في تطور مستمر في المجتمع الفلسطيني حيث إنتقلت من تعاطي المخدرات إلى الإتجار بها والترويج لها وتصنيعها.

تركز دور العلاقات العامة في مكافحة المخدرات بحسب المشاركين في التوعية بمخاطر المخدرات وخاصة لدى طلبة المدارس والجامعات، من خلال الحملات التوعوية والتركيز على رفع وعي وثقافة

المجتمع باعتبارها دروع حماية للفئات الشابة، كما يتم توظيف وسائل الاعلام لخدمة توعية الجمهور بمخاطر المخدرات، إلى جانب تنظيم الورش التثقيفية في هذا الصدد.

ويتوسع دور العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات إلى إتخاذ أدوار (إرشادية وقائية، علاجية، إجرائية أو تنفيذية) حيث أشار العميد الزيتاوي إلى إطلاق العلاقات العامة حملة شاملة للتوعية بأخطار المخدرات على الفرد والمجتمع، حيث يتم توزيع الأدوار بين مكونات جهاز العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية بدقة وتبعاً لنهج استراتيجي منظم، حيث يتضمن دورهم توثيق العمليات المترافقة وضبط المخدرات ومن يرتبطون بها تعاطياً، وانتاجاً، وترويجاً، وذلك لمتابعة التطورات المجتمعية التي ترتبط بهذه الظاهرة، والعوامل المؤدية اليها والتي يمكن للمجتمع المساهمة في كبح جماحها، كما أكد العميد ربايعة على دور الدعم النفسي والعلاجي الذي تنسقه العلاقات العامة بالتعاون مع المؤسسات الشريكة. فيما أشار المشاركان إلى أن العلاقات العامة ليس لها دور علاجي في إطار مكافحة المخدرات، ويقتصر دورهم على التوعية وتنسيق تقديم العلاج لدى المؤسسات المختصة كما أشار الزيتاوي.

وفي إطار دورها الشمولي، تقوم العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية بعديد من الأنشطة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني، مثل تنظيم وإقامة الأنشطة الرياضية باعتبارها وسيلةً وقائيةً تساعد على تفريغ الطاقة الجسدية والنفسية للفئات الشابة، بالإضافة إلى ورش العمل المتنوعة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي والمدني، وكذلك من خلال الندوات في مختلف المؤسسات التعليمية وتوزيع المطبوعات والنشرات التوعوية والتثقيفية.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه عمل العلاقات العامة، فقد أشار العميد ربايعة إلى أن قدم القوانين وعدم تحديثها يضع الكثير من المعوقات أمام عمل العلاقات العامة، بالإضافة إلى المعيقات المرتبطة بعملية الافراج عن المتهمين قبل الانتهاء من عمليات التحقيق معهم، فيما تطرق الزيتاوي إلى الاخطار

المحدقة بالشرطيين المرافقين لعمليات الضبط الجنائي والأمني والذين يتولون توثيق العمليات، مما يضعهم في دائرة الخطر.

يعمل قسم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية بالتعاون والشراكة الفاعلة مع العديد من المؤسسات والمراكز من خلال خطة متكاملة يسعون من خلالها لمكافحة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني ومحاصرتها، يراعي الجهاز في ذلك الدور الوقائي الذي تتوسطه العلاقات العامة في المحافظة على المجتمع والسلم الأهلي، واستقرار روابط المجتمع بحسب العميد ربايعة، فيما بين العميد الزيتاوي أن التطبيق العملي لهذه الخطة يرتكز على الحملات التوعوية المستمرة التي تتم بالتنسيق والتعاون بين قسم العلاقات العامة وإدارة مكافحة المخدرات والمؤسسات المجتمعية المعنية، بالإضافة إلى التوعية ضمن الشرطيين.

يتضح من المقابلات وجود رؤى متكاملة بين اقسام العلاقات العامة في أجهزة الشرطة الفلسطينية في المحافظات المختلفة، حيث يتضح أن العميد ربايعة كان أكثر دقة في توصيفه الجريمة في المجتمع الفلسطيني وأكثر شمولاً وتفصيلاً لمضامينها، في حين تركز إهتمام العميد ربايعة على الفئات الشابة في المجتمع، الذين ينظر إليهم باعتبارهم بناة المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن نظرة العميد الزيتاوي إلى أدوار العلاقات العامة وسبل تحقيقها أكثر حداثة من العميد ربايعة، حيث ركز الأول على التنويع في الوسائل الإعلامية التي يتم توظيفها لخدمة توعية الجمهور الفلسطيني، في حين ركز الثاني على اللقاءات الوجاهية من ورشات وندوات في المؤسسات التعليمية والمساحات العامة. وتتباين آراء المشاركين في التحديات التي تواجه العلاقات العامة، ولكنها في جوهرها تكاملية، حيث يركز العميد ربايعة على الجوانب القانونية كمعيقات لعمل العلاقات العامة، فيما يركز العميد الزيتاوي على الخطورة في الميدان.

الفصل الرابع

مناقشة النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى تبيان دور العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار ظاهرة المخدرات، وقد إتبعت الدراسة المنهج الوصفي، ووظفت الاستبانة أداة لجمع البيانات من (64) مشاركاً من الموظفين في جهاز الشرطة الفلسطينية (إدارة العلاقات العامة)، والعلاقات العامة. أظهرت نتائج الدراسة وجود دورٍ كبيرٍ تؤديه العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في التصدي لظاهرة المخدرات والحد من انتشارها وذلك من خلال الوسائل المتعددة التي تستخدمها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات، كذلك القيام بدور ارشادي، وقائي، علاجي، إجرائي وتنفيذي للحد من انتشار المخدرات، إضافة إلى الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني والجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات. وسيتناول هذا الفصل مناقشة لنتائج أسئلة الدراسة وفرضياتها، وينتهي بذكر عدد من التوصيات العلمية والعملية.

مناقشة نتائج أسئلة الدراسة

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الأول: ما هي الاستراتيجيات التي تتبعها إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات؟

أظهرت نتائج الدراسة الكمية والنوعية أن العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية تلعب دوراً أساسياً في مكافحة انتشار المخدرات وزيادة الوعي بمخاطرها، حيث يتم ذلك من خلال استخدام وسائل الإعلام المتنوعة لرفع مستوى الوعي لدى الجمهور حول أخطار هذه الظاهرة على مختلف الأصعدة. كما تُجرى دراسات متخصصة حول انتشار المخدرات وتأثيراتها وسبل الحد منها، بالإضافة إلى تطوير آليات للتعامل مع المروجين والمدمنين، مع الحفاظ على خصوصية أسر المُدانين وتقديم الدعم النفسي

والاجتماعي لهم. وتُعتبر اللقاءات الدورية والمؤتمرات الصحفية وسائل فعّالة لبناء جسور التواصل مع المجتمع، وقد سلطت المقابلات الضوء على مخاطر المخدرات وحثت المواطنين على الإبلاغ عنها، وتشمل جهود التوعية عقد لقاءات ومؤتمرات صحفية، وتوزيع منشورات إرشادية، والكتيبات والملصقات الإرشادية، وعرض قصص حقيقية لمتعاطين كوسيلة ردعية، ونشر تفاصيل قضايا المخدرات لخلق صورة رادعة. كما يمتد نشاط العلاقات العامة ليشمل تزويد الشرطة بمعلومات عن مهربي المخدرات والتعاون مع القطاع الصيدلي لتشديد الرقابة على آليات صرف الأدوية التي قد تؤدي إلى الإدمان. كما أظهرت نتائج الدراسة من خلال المقابلات مع مدراء العلاقات العامة، أن جهودهم تركز على التوعية بمخاطر المخدرات، خاصةً بين الشباب، عبر حملات توعوية ووسائل الإعلام وورش العمل، بالإضافة إلى تنسيق الدعم النفسي والعلاجي. كما يساهمون في توثيق العمليات الأمنية المتعلقة بالمخدرات.

ويعزو الباحث هذه نتيجة إلى اعتماد جهاز الشرطة الفلسطينية استراتيجية شاملة ومتكاملة تستند إلى مجموعة من العوامل المتصلة، تتمثل بإدراك الجهاز لأهمية دور العلاقات العامة ويعتبرها جزءاً أساسياً من هذه الجهود، مما يترجم إلى دعم وتخصيص الموارد اللازمة. واتباع منهجية علمية من خلال إجراء دراسات متخصصة لفهم أبعاد المشكلة ووضع استراتيجيات فعّالة، والتركيز على الجوانب الإنسانية والاجتماعية في التعامل مع المروجين والمدمنين، مما يسهم في بناء الثقة وتشجيع الأفراد على طلب المساعدة. إضافة الى الاتصال المباشر مع المجتمع الذي يعزز الشفافية ويُفعّل دور المجتمع في جهود المكافحة، واستخدام أساليب متنوعة من التوعية الذي بدورة يعمل على جذب انتباه مختلف الشرائح وإيصال الرسالة بشكل فعّال. كما يرى الباحث أن العلاقات العامة الفلسطينية ينبغي لها أن تنشط عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمنصاتها المختلفة، كونها باتت تشكل خطراً كبيراً على شرائح كبيرة من المجتمع، وخاصة اليافعين والشباب الذي يقعون فريسة المروجين عبر هذه المنصات بسهولة، ولذا يتوجب على العلاقات العامة الفلسطينية تطوير أدواتها الإعلامية واساليبها التوعوية بما يتلاءم

ومتطلبات العصر الرقمي ومواكبة للتحديات الآخذة في التصاعد.

إتسقت نتائج هذه الدراسة، والنتائج التي توصلت إليها دراسة بحري (2020) التي أجريت في الجزائر، وأكدت بذل العلاقات العامة في الشرطة الجزائرية جهوداً كبيرة للتصدي لانتشار المخدرات، حيث تعاونت مع وسائل الاعلام المختلفة لمحاولة محاصرة انتشار ظاهرة المخدرات والتوعية بأخطارها، ويؤكد ذلك العميد ربايعة الذي يرى أن التوظيف المدروس والجيد للمنشورات ووسائل التواصل المستحدثة للتركيز على وعي المجتمع والتأثير على ثقافته هي أدوات فاعلة في مكافحة جريمة المخدرات، بالإضافة إلى تنظيم التعاون مع مؤسسات المجتمع لتنظيم ورش العمل والتنسيق مع المؤسسات المحلية والدولية لخلق تعاونٍ مثمرٍ يسهم في التصدي لهذه الآفة بحسب العميد الزيتاوي ودراسة العنزي (2020) التي هدفت للتعرف على فاعلية العلاقات العامة في التصدي لظاهرة الابتزاز الالكتروني حيث أظهرت النتائج فاعلية العلاقات العامة في مواجهة ظاهرة الابتزاز الالكتروني في وزارة الداخلية العراقية، وتنوع أنشطة العلاقات العامة فيها.

كما تتفق هذه النتيجة مع نظرية التنظيم الاجتماعي حيث تتوافق جهود العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية بشكل كبير مع مبادئ النظرية من خلال تعزيز الروابط الاجتماعية، والالتزام بالقيم المجتمعية، والمشاركة في الأنشطة الإيجابية، يمكن للعلاقات العامة أن تلعب دوراً فعّالاً في مكافحة انتشار المخدرات والحد من آثارها السلبية على المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز هذه الجهود بشكل كبير.

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني: ما الوسائل الإعلامية والتواصلية التي تستخدمها إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في جهودها للحد من انتشار المخدرات؟

أظهرت النتائج دور العلاقات العامة الشمولي في مكافحة المخدرات، والذي يشمل الإرشاد والوقاية والعلاج والتنفيذ، من خلال تشجيع التعاون المجتمعي واستخدام الخطاب الديني والأنشطة التوعوية

ورعاية المدمنين والمشاركة في ضبط المتورطين. بحيث تشجع الشرطة الجمهور على التعاون معها، مستفيدة من الخطاب الديني بالتعاون مع المساجد لتعزيز الوازع الديني لدى المجتمع، بما في ذلك المروجين والمدمنين، وتُطلق تحذيرات لتجنب الوقوع ضحية لمروجي المخدرات، وتقوم بأنشطة توعوية تشمل زياراتٍ ميدانيةٍ للمؤسسات. كما تُبرز دورها في رعاية المدمنين وتسهيل علاجهم، وتستخدم الفنون مثل المسرحيات لتسليط الضوء على آثار المخدرات، بالإضافة إلى ذلك، تُجري دراسات حول المخدرات وجهود المكافحة، وتشارك بشكل محدود في ضبط المتورطين من خلال جمع المعلومات. ومن خلال المقابلات مع مدراء العلاقات العامة، تبين أن دورهم يتركز على التوعية بمخاطر المخدرات، خاصة بين الشباب، عبر حملات توعوية ووسائل الإعلام وورش العمل، بالإضافة إلى تنسيق تقديم العلاج للمدمنين. كما أشارت المقابلات إلى تحديات تواجه عملهم، كقدم القوانين والمخاطر الميدانية.

يعزو الباحث نجاح العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في مكافحة المخدرات إلى اعتمادها استراتيجية شاملة تركز على الشراكة المجتمعية، والوقاية، والعلاج، واستخدام وسائل متنوعة للتوعية والتأثير، بالإضافة إلى الاعتماد على البحث العلمي والمعلومات. يُساهم هذا النهج في تعزيز الوعي والتعاون بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة في مواجهة هذه الآفة، كما أن النجاح في مكافحة جريمة المخدرات يتطلب تكاملاً وتنسيقاً بين الجوانب الوقائية والعلاجية والإرشادية والإجرائية. لذا، يجب أن تُبذل الجهود بشكل متوازن في هذه المجالات لضمان تحقيق أفضل النتائج. كما يرى الباحث أن هذه الأدوار يتوجب أن يتم توزيعها بين أفراد الجهاز وتخصيصها لتحقيق نجاعة أكبر، وهو ما أشار إليه وأكده العميدان ربايعة والزيتاوي، اللذين يريان أن قدرة العلاقات العامة على تحديد أولويات عملها بدقة يتضح من خلال المهام التي يتولاها أفرادها، من خلال عملهم على توثيق العمليات الميدانية لمكافحة المخدرات إلى جانب توفير التنسيق مع المؤسسات الشريكة لتقديم الدعم النفسي والعلاجي لمن يحتاجه من المتورطين في جرائم المخدرات.

تتسق مخرجات الدراسة مع ما كشفت عنه دراسة (حنون و سليلة، 2019) المطبقة على شرطة نابلس، والتي بدورها أكدت قيام العلاقات العامة في وحدة مكافحة المخدرات لمكافحة المخدرات بـــدورٍ كبيـــرٍ، حيث كشفت أن العلاقات العامة تقوم بالتنسيق بين وزارة الصحة ووزارة الزراعة والشرطة الفلسطينية لمواجهة المخدرات، كما تشارك العلاقات العامة في عمليات ضبط وتفتيش المخدرات، وتركز أنشـــطة العلاقات العامة في مجال مكافحة المخدرات على محاضراتٍ توعويةٍ في المدارس والجامعات ومراكز الشباب. كما توافقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج كل من (معايطة، 2011) حيث أظهرت نتائج الدراسة أن وجهات نظر العاملين في دائرة مكافحة المخدرات نحو ممارسة العلاقات العامة وكانـــت علاقـــات دوره الاستشاري عالية، و (حمدن الله، 2009) التي أظهرت نتائجها بوجود إدارة مكافحـــة المخـــدرات قسم علاقات عامة تابع لإدارة الإعلام والإرشاد، يقوم بإعداد البحث، والتخطيط والتنظيم والتقييم.

كما اتفقت هذه النتيجة مع نظرية المسؤولية المجتمعية حيث تُظهر النتـــائج أن العلاقـــات العامـــة فـــي الشرطة الفلسطينية تُمارس دوراً فاعلاً في تطبيق نظرية المسؤولية المجتمعية من خلال جهودهـــا فـــي مكافحة المخدرات. فهي لا تكتفي بدورها التقليدي في حفظ الأمن، بل تتعدى ذلك إلى المساهمة في حل مشكلةٍ اجتماعيةٍ خطيرةٍ، وتعزيز الرفاهية العامة، والتعاون مع المجتمع لتحقيق المصلحة العامة. وهـــذا يُعزز من ثقة الجمهور بالشرطة ويُساهم في بناء مجتمع أكثر أمناً واستقراراً، حيث أن جهاز الشـــرطة الفلسطينية لا يتحمل مسؤولية تجاه أصحاب المصالح المباشرة فحسب، بل تتحمل أيضاً مسؤولية أوســـع تجاه المجتمع ككل، فهذه المسؤولية تتضمن المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية، وتعزيز الرفاهيـــة العامة، والعمل بما يخدم المصلحة العامة.

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثالث: ما الدور (الإرشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي أو التنفيـــذي) التي تضطلع بها إدارة العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحـــد مـــن انتشـــار جريمـــة المخدرات؟

أظهرت النتائج أن العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية تساهم في توعية الجمهور حول جريمة المخدرات من خلال أنشطةٍ متنوعةٍ، مثل استخدام التخويف الديني وإبراز أضرار الإدمان. وتنظم الندوات والمحاضرات لتعزيز الروابط الأسرية وتحذير المجتمع من المخاطر، وتهدف هذه الأنشطة إلى إنشاء قنوات اتصال مع المواطنين للإبلاغ عن قضايا المخدرات. كما تشارك العلاقات العامة في جهاز الشرطة في وضع خطط لمواجهة تهريب المخدرات وتدريب الموظفين، ويقوم مسؤولو العلاقات العامة بتعريف الجمهور بأساليب المهربين وخصائصهم لزيادة الوعي والقدرة على التمييز بينهم، كما تستخدم العلاقات العامة وسائل الإعلام لنشر معلوماتٍ حول إمكانية علاج المتعاطين دون تعريضهم للعقوبات. ومن خلال المقابلات مع مدراء العلاقات العامة، تبين أن دورهم يتركز في التوعية بمخاطر المخدرات، خاصةً بين الشباب، عبر حملات توعوية وورش تثقيفية واستخدام وسائل الإعلام. كما يمتد دورهم إلى التنسيق مع المؤسسات الشريكة لتقديم الدعم النفسي والعلاج، وتوثيق العمليات المترافقة وضبط المخدرات.

ويعزو الباحث هذه النتيجة وتنوع الأنشطة والجهود وجود استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات، تشمل جوانب التوعية والوقاية والمكافحة والعلاج إضافة الى الاهتمام بتفعيل المشاركة المجتمعية في مكافحة هذه الجريمة، وعدم الاغفال عن الاهتمام بالجانب الإنساني في التعامل مع مشكلة المخدرات. حيث اتفق العميدان ربايعة والزيتاوي، أن دور العلاقات العامة يتركز في المجال التوعوي التثقيفي، ودور ضئيل في مجال تنسيق تقديم بعض الخدمات الاسنادية العلاجية، بالإضافة إلى متابعة تزايد وانحسار ظاهرة المخدرات باعتبارها مؤشرات على مدى نجاعة جهود وحدة مكافحة المخدرات في محاصرة هذه الظاهرة، كما أشار العميدان إلى دور العلاقات العامة في تنظيم العديد من الفعاليات الترفيهية بإطار توعوي كوسيلة لرفع وعي المجتمع بآفة المخدرات ومخاطرها.

تتوافق مخرجات الدراسة وما توصلت إليه دراسة بحري (2020) التي وجدت جهوداً إعلاميةً كبيرةً تبذلها الأجهزة الأمنية، وتعمل على التفاعل القوي والفاعل مع وسائل الاعلام للتعاون معاً للتصدي

لظاهرة المخدرات في المجتمع، وهو أيضاً ما خلصت إليه دراسة (خلف، 2018). كما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (عباس، 2016) التي أظهرت أن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لم تنجح في توظيف الإعلام في حملاتها بالشكل الذي تطمح إليه.

تتفق هذه النتيجة مع نظرية المسؤولية المجتمعية حيث انه تُظهر النتائج أن العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية تلعب دوراً مهماً في تطبيق مفهوم المسؤولية المجتمعية من خلال جهودها في مكافحة المخدرات. فهي لا تقتصر على دورها التقليدي في نشر المعلومات، بل تتجاوز ذلك لتساهم في معالجة مشكلةٍ اجتماعيةٍ خطيرةٍ، وتعزيز الرفاهية العامة، والتعاون مع المجتمع لتحقيق المصلحة العامة. هذا يعزز من ثقة الجمهور في الجهاز الأمني ويساهم في بناء مجتمع أكثر أماناً واستقراراً.

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الرابع: ما الأنشطة التوعوية التي تنفذها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني؟

أظهرت النتائج أن العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية تشدد بالتركيز على أهمية التوعية، خاصة بين الشباب وطلاب المدارس والجامعات. فهي تركز تحديداً على المدارس كأحد أبرز مجالات عملها التثقيفي، حيث تستهدف هذه المؤسسات التعليمية والفئات الشابة من خلال حملات توعوية مكثفة حول مخاطر المخدرات، نظراً لأن هذه الفئة العمرية تكون أكثر عرضة للانزلاق نحو الإدمان، وتشمل هذه الحملات توضيح العقوبات القانونية المرتبطة بتهريب وترويج وتعاطي المخدرات، بهدف ردع الطلاب عن الانخراط في هذه السلوكيات وتحفيزهم على الإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة. كما تُعتبر الحملات الإعلامية جزءًا أساسيًا من جهود التوعية التي تقوم بها العلاقات العامة لمكافحة انتشار المخدرات، من خلال تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن أي شبهات تتعلق بأنواع المخدرات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الحملات الإعلامية إلى تحسين الصورة الذهنية لإدارة مكافحة المخدرات في المجتمع، وتوعية الأفراد بدور العلاقات العامة في التواصل مع الجهات المعنية لتوفير مدربين متخصصين

للتعامل مع حالات الإدمان، وشرح الإجراءات المتبعة أثناء القبض على المجرمين. وقد أكد المشاركون في المقابلات على خطورة جريمة المخدرات وتطورها، مشيرين إلى دور العلاقات العامة في التوعية عبر الحملات الإعلامية وورش العمل والندوات، بالإضافة إلى التنسيق مع المؤسسات المختصة لتقديم الدعم النفسي والعلاج.

ويعزو الباحث هذه النتيجة الى أن العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية، تدرك أن التوعية والوقاية تشكلان الخط الدفاعي الأول والأكثر أهمية في مواجهة مشكلة المخدرات. حيث أنه بدلاً من الاكتفاء بالتركيز على الجوانب الأمنية والملاحقات القضائية، يتم توجيه الجهود نحو تعزيز الوعي المجتمعي الذي يساهم في حماية الأفراد والمجتمعات من الوقوع في فخ الإدمان.

تتفق نتائج هذه الدراسة جزئياً وما تمخضت عنه دراسة مزيان (2019) التي وجدت أن دور العلاقات العامة في المؤسسة الأمنية فاعل في تحسين الصورة الذهنية عنها لدى عموم المواطنين، إلا أن هذا الدور يواجه تحديات عدة، وأن تفعيله بالصورة الأمثل يتطلب تحديث العلاقات العامة وتوسيع صلاحياتها، وتحسين العلاقات الداخلية بين الأقسام المختلفة للأجهزة الأمنية، ما يصب في المصلحة الكبرى للمؤسسة الأمنية برمتها. كما أشار العميدان ربايعة والزيتاوي إلى ضرورة عمل العلاقات العامة على مد جسر التعاون والشراكة مع الإطار المجتمعي الأكبر باعتباره انعكاساً لنهج جماعي شمولي لمكافحة المخدرات والقضاء عليها، وكذلك التعاون مع المنصات الإعلامية والتواصلية المختلفة للوصول إلى أكبر شريحة ممكن من المجتمع بهدف توعيتهم واشراكهم في عمليات مكافحة المخدرات.

كما تتفق هذه النتيجة مع نظرية التنظيم الاجتماعي حيث تبرز جهود العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في مجال مكافحة المخدرات إدراكاً عميقاً لأهمية التنظيم الاجتماعي في الحد من انتشار هذه الظاهرة. من خلال التركيز على التوعية والوقاية وتعزيز الوعي المجتمعي، تُساهم هذه الجهود في تعزيز الروابط الاجتماعية وبناء قيم ومعايير مشتركة، مما يُعزز قدرة المجتمع على حماية أفراده من

الوقوع في فخ الإدمان. يُعتبر هذا تطبيقاً عملياً وفعّالاً لمبادئ نظرية التنظيم الاجتماعي في مواجهة مشكلة المخدرات.

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الخامس: ما المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية أثناء تنفيذها لبرامج مكافحة المخدرات، وما هي الحلول المقترحة للتغلب على هذه المعوقات؟

أظهرت نتائج الدارسة الدور الكبير للعلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية للتوعية والتصدي لظاهرة المخدرات، ولكنها بحسب النتائج الكمية والنوعية تواجه العديد من العقبات والتحديات الهيكلية واللوجستية والتقنية التي تعيق جهودها في مكافحة المخدرات، وأبرز هذه المعوقات هي قلة الكادر الوظيفي التي تحد من المشاركة الفاعلة للعلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في مواجهة جريمة المخدرات وانتشارها، إلى جانب عدم كفاية الصلاحيات الممنوحة لدائرة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية من قبل الجهاز للتصريح حول تصديها للمخدرات، والخطورة التي ترافق مشاركة ممارسي العلاقات العامة في جهاز الشرطة في عمليات الضبط والتفتيش للمتورطين في جرائم المخدرات والتي قد تهدد حياتهم في بعض الأحيان. وفي سياق متصل، يرى المشاركون أن العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية تعاني من ضعف في التعامل مع مستجدات الاعلام الرقمي ولا توظفها بالشكل الكافي والملائم للتصدي لظاهرة المخدرات، مما يحد من قدرتهم على انشاء ونشر رسائل مؤثرة في الجماهير تحثهم على المشاركة في التصدي لظاهرة المخدرات، مما يضعف دور العلاقات العامة في التعامل مع ظاهرة المخدرات بفاعلية.

ويرى الباحث بأن دلالات هذه النتيجة تؤثر مجتمعةً على قدرة الإدارة في نشر الوعي والتواصل مع الجمهور والمشاركة الفعالة في جهود المكافحة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجتها، مثل زيادة الموارد البشرية، وتوسيع الصلاحيات، وتوفير التمويل والمعدات، وتطوير القدرات التقنية،

وتوفير الحماية للعاملين، لتمكين الإدارة من أداء دورها بفاعلية في مكافحة آفة المخدرات. وعزى الباحث ذلك إلى ضعف التمويل المخصص للقسم، وهو ما يمكن أن يفسر أيضاً إشارة المشاركين في الدراسة الحالية إلى ضعف استخدام وتوظيف الاعلام الرقمي في جهود مكافحة المخدرات.

اتفقت هذه النتيجة خلصت دراسة عباس (2016) إلى أن العلاقات العامة في جهاز الشرطة تواجه قصوراً في توظيف الاعلام بالشكل الملائم، على الرغم من تعاونها مع الكثير من المؤسسات الإعلامية، إلا أن ذلك ما زال دون المستوى المأمول.

كما يمكن ربط نظرية التنظيم الاجتماعي لتفسير هذه النتيجة فيمكن القول إن التحديات التي تواجه العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية تعكس نقاط ضعف في التنظيم الاجتماعي داخل الجهاز، فضلاً عن قدرته على التواصل والتفاعل مع المجتمع. هذه التحديات تعيق فعالية الجهاز في مكافحة المخدرات، مما يبرز أهمية تعزيز التنظيم الداخلي وتوفير الموارد والصلاحيات اللازمة، حيث يتطلب الأمر تطوير آليات التواصل مع المجتمع من خلال استخدام الإعلام الرقمي بشكل فعال، كما يسهم هذا التحليل في تقديم فهم أعمق للعلاقة بين عمل العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية ومكافحة المخدرات من منظور نظرية التنظيم الاجتماعي.

مناقشة نتائج الفرضيات

الفرضية الأولى: لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير الجنس.

أظهرت نتائج فحص الفرضية الأولى إلى صحة الفرضية، حيث إن قيمة مستوى الدلالة لجميع مجالات دور العلاقات العامة في الحد من ظاهرة المخدرات حصلت على مستوى دلالة أعلى من القيمة الافتراضية (0.05)، إلا أن المتوسطات الحسابية لاستجابات المشاركين على المجالات بينت وجود فروقات لصالح الذكور. يمكن عزو هذه النتيجة إلى هيمنة الذكور على مناصب العلاقات العامة،

ومشاركتهم الميدانية في عمل الشرطة الفلسطينية في ضبط وتفتيش تجار المخـــدرات ومهربيهـــا، مـــا يعطيهم نظرة أكثر عمقاً للدور الذي يمكن أن تقوم به العلاقات العامة.

يمكن تفسير هذه النتيجة من منظورين: الأول هو هيمنة الذكور على مناصب العلاقات العامة، حيث قد يؤثر وجود عدد أكبر من الذكور في المناصب القيادية بإدارة العلاقات العامـــة فـــي جهـــاز الشـــرطة الفلسطينية على وجهة نظرهم، إذ يرون الدور من منظور أوسع وأكثر تأثيرًا نظرًا لموقعهم في اتخـــاذ القرار والتنفيذ. أما المنطلق الثاني فهو المشاركة الميدانية للذكور في عمل الشرطة، حيث إن انخراطهم بشكل أكبر في الأنشطة الميدانية، مثل عمليات الضبط والتفتيش، يعرضـــهم بشـــكل مباشـــر لتحـــديات مكافحة المخدرات، مما يمنحهم فهمًا أعمق للدور الذي يمكن أن تلعبه العلاقات العامة في هذا الســـياق. هذا التعرض المباشر قد يؤدي إلى تقدير أعلى لأهمية العلاقات العامة في التوعية والتثقيف والتواصـــل مع المجتمع.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامـــة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير العمر.

والفرضية الخامسة: لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) فـــي دور العلاقـــات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغيري العمر وسنوات الخبـــرة حيث إن قيمة مستوى الدلالة لجميع مجالات دور العلاقات العامة جاءت أعلى من القيمة الافتراضـــية، وهذا يشير إلى أن العمر وسنوات الخبرة ليس لهما تأثير على وجهات نظر وتوجهات موظفي العلاقات العامة في جهاز الشرطة نحو دورهم في الحد من انتشار المخدرات والتصدي لها، ما يعني أن قيـــامهم بواجبهم يتأثر بعوامل أخرى.

ويرى الباحث الى ان هذه النتيجة التي تشير إلى أن العمر وسنوات الخبرة لا تلعبان دورًا كبيـرًا فـي تشكيل آراء موظفي العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية بشأن دورهم في مكافحة المخـدرات، وهذا يدل على أهمية عوامل أخرى مثل التدريب، والسياسات المؤسسية، والثقافة التنظيميـة، والـوعي المجتمعي في تشكيل هذه الآراء. كما يؤكد الباحث انه من الضروري إجراء مزيد من الأبحاث لتحديـد هذه العوامل بدقة، والعمل على تطوير مهارات ومعارف الموظفين بشكل مستمر.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامـة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تبين أنه لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث إن قيمـة مستوى الدلالة لجميع مجالات دور العلاقات العامة جاءت أعلى من القيمة الافتراضية باستثناء مجـال المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات فـي المجتمـع الفلسطيني، حيث جاءت قيمة مستوى الدلالة (0.02) أقل من 0.05، القيمة الافتراضية، واتضـح مـن اختبار الفروق البعدية أن الفروقات جاءت لصالح حملة الشهادات الجامعية بمستوياتها المختلفة، حيـث يتضح أنه كلما كانت الدرجة العلمية أعلى، كان مستوى إدراك المشارك للمعوقات التـي تواجـه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني أكبر.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

اتضح عدم وجود فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في دور العلاقـات العامـة فـي جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، حيـث إن قيمة مستوى الدلالة لجميع مجالات دور العلاقات العامة جاءت أعلى من القيمة الافتراضية باستثناء

مجال المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني حيث جاءت قيمة مستوى الدلالة (0.01) أقل من 0.05، القيمة الافتراضية، وتتسق هذه النتيجة وما توصلت إليه دراسة (معايطة، 2011).

ويرى الباحث أن المؤهل العلمي ليس له تأثير كبير على تقييم دور العلاقات العامة في مكافحة المخدرات، باستثناء جانب "المعوقات"، حيث يُظهر حاملو الشهادات الجامعية فهماً أعمق للتحديات التي تواجه الإدارة. وهذا يُبرز أهمية تطوير الكفاءات، والاستفادة من الخبرات، والتركيز على البحث العلمي في هذا المجال.

الفرضية السادسة: توجد علاقة بين مجالات العلاقة العامة ودور العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية طردية قوية بين كل من الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة، وكيفية أداء العلاقات العامة دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي، والأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة، والجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية، فيما كانت العلاقة بين الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة والمعوقات التي تواجه العلاقات العامة سلبية ضعيفة وعكسية، أي أن تنوع الوسائل المستخدمة يقلل من المعوقات التي تواجه العلاقات العامة. ويرى الباحث أهمية اعتماد مجموعة متنوعة وفعّالة من الوسائل في مجال العلاقات العامة لمكافحة المخدرات، حيث يُسهم هذا التنوع في تعزيز فعالية أدوار وأنشطة العلاقات العامة وجهودها التثقيفية، كما يُساعد في تقليل المعوقات التي قد تواجهها.

التوصيات

1. ينبغي على جهاز الشرطة الفلسطينية تعزيز التعاون والتنسيق مع المؤسسات الحكومية والمجتمعية الأخرى المعنية بمكافحة المخدرات، مثل وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني، من خلال توقيع اتفاقيات تعاون وتبادل الخبرات والمعلومات.
2. يُوصى الباحث جهاز الشرطة الفلسطينية بإنشاء منصات رقمية تفاعلية، مثل المواقع الإلكترونية وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي، التي تتيح التواصل المباشر مع الجمهور، وتلقي البلاغات والاستفسارات، ونشر المعلومات التوعوية.
3. يجب على جهاز الشرطة الفلسطينية اعتماد أساليب إعلامية مبتكرة وجذابة في الإعلام الرقمي، مثل استخدام الفيديوهات والصور والإنفو جرافيك والقصص الرقمية، لجذب انتباه الجمهور وزيادة فعالية الرسائل الإعلامية.
4. ينبغي على إدارة جهاز الشرطة الفلسطينية إعادة تقييم الصلاحيات الممنوحة لإدارة العلاقات العامة وتحديدها بشكل دقيق ومفصل ضمن اللوائح والقوانين الخاصة بالجهاز. كمل يجب أن تُمنح الإدارة صلاحيات كافية للتصريح الإعلامي والتواصل مع وسائل الإعلام والجمهور، بالإضافة إلى صلاحيات التنسيق مع الجهات المعنية بمكافحة المخدرات، مع الالتزام بالضوابط القانونية والأمنية.
5. من الضروري توفير التدابير الأمنية اللازمة لحماية العاملين في مجال العلاقات العامة الذين يشاركون في عمليات الضبط والتفتيش، وذلك من خلال تقديم التدريب والتجهيزات المناسبة، والتنسيق مع الجهات الأمنية الأخرى لضمان سلامتهم. كما يمكن تقليل المشاركة المباشرة في العمليات الميدانية والتركيز على الأدوار التوعوية والإعلامية.
6. زيادة عدد الموظفين في إدارة العلاقات العامة، مع التركيز على توظيف كفاءات متخصصة في مجالات الإعلام والتواصل والتوعية والإرشاد النفسي والاجتماعي. سيساهم ذلك في تخفيف

الضغط عن الموظفين الحاليين، وتحسين جودة العمل، وزيادة القدرة على تغطية مختلف جوانب مكافحة المخدرات.

7. إجراء دراسات وبحوث دورية لتقييم فعالية جهود إدارة العلاقات العامة في مكافحة المخدرات، وتحديد نقاط القوة والضعف، واقتراح التحسينات اللازمة.

8. دراسة العوامل الديمغرافية المختلفة التي تُساهم في ظهور هذه المعوقات، ووضع استراتيجيات شاملة للتغلب عليها.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

Low House. (12 4، 2022). *دور الشـــرطة فـــي مكافحـــة الجريمـــة* https://www.law-house.net/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%D8%B1%D8%B7%D9%85%D8%A9/.

Matrix. (2023). *العلاقات العامة في العصر الرقمي: التأقلم مـــع التقنيـــات والمنصـــات الجديـــدة.* https://www.matrixdubai.com/public-relations/ar/

PRDMT. (2024). *تحولات العلاقات العامة في العصر الرقمـــي: مـــن التقليديـــة إلـــى الابتكـــار التكنولوجي.* موقع PRDMT. https://prdmt.com/

أبو العلا، مروة. (1 2، 2024). *بحث ودراسات هامـــة عـــن جـــرائم المخـــدرات.* محامـــاة نـــت. https://www.mohamah.net/law/

أبو ظاهر، خالد. (25 7، 2022). *المخدرات في فلسطين بين التشريعات الصارمة والوقائع الصـــادمة.* معاً. https://www.maannews.net/articles/2072649.html

الأمـــم المتحـــدة. (2023). *تقريـــر الامـــم المتحـــدة لعـــام 2023.* الامـــم المتحـــدة. https://amp.dw.com/ar/https%www.google.com

أنشاصي، نزار. (2001). *المخدرات، أسبابها، انتشارها، الوقاية منها.* دار الفكـــر للطباعـــة والنشـــر والتوزيع.

بابكر، عبد القادر. (2018). *فاعلية دور التقنيات الحديثة في تطور مصادر المعلومات: دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على وكالة السودان للأنباء – سونا– في الفترة مـــن 2008–2009.* جامعـــة ام درمان الاسلامية.

بحري، خولة. (2020). دور الإعلام الأمني في مكافحة انتشار المخدرات في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من عناصر الشرطة. *المجلة الجزائرية للاتصال، 22*(2). الصفحات 88–99.

بعلول، نورة؛ وعشيش، آمال. (2015). *دور العلاقات العامة في التعامل مع الأزمات دراسة ميدانيـــة في مديرية التربية والتعليم ولاية أم البواقي.* رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي.

بوكرديد، نور الدين. (2019). *مقياس المخدرات والمجتمع*. جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية بقسنطينة.

جاد، سهير؛ وشرف، عبد العزيز. (2003). *وسائل الإعلام والاتصال الإقناعي*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الجزيرة نت. (20 1، 2016). *الشرطة الفلسطينية. الجزيرة نت*. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/1/20/

جمال، إياد. (2022). *نظرية التنظيم الاجتماعي*. بلوج بوك. https://www.blogepoch.com//

جمال، مدحت. (2019). *التنظيم الاجتماعي*. مكتبتك. https://www.maktabtk.com/blog/post.html

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015). *مسح التوجهات والانطباعات العامة لدى أفراد الشرطة تجاه أداء مؤسسة الشرطة المدنية الفلسطينية*. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2417.pdf

الحاج، محمد؛ وتيتاوي، محيي الدين. (2007). *وظيفة العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية: دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على العلاقات العامة برئاسة الشرطة السودانية في الفترة من يوليو 2006 حتى يوليو 2007*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية.

الحريري، محمد. (2016). *إدارة العلاقات العامة*. الدار المنهجية للنشر والتوزيع.

حسين، سمير. (2019). *العلاقات العامة*. عالم الكتب.

حطاطبة، إبراهيم. (2013). *إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية: الضفة الغربية نموذجا*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

حمادة، نورهان. (2021). المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية على منصات التواصل الاجتماعي وانعكاساتها علي رضا الجمهور– دراسة تحليلية. *المجلة العلمية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، 9*(9)، الصفحات 73–100.

حمادنة، ميس. (2021). *فاعلية العلاقات العامّة في جهاز الشّرطة الفلسطينية في الضفة الغربية في توعية الجمهور بجرائم الابتزاز الإلكتروني في ظل جائحة كورونا (COVID-19)*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية.

حمدن الله، أحمد. (2009). *فاعلية العلاقات العامة في الحد من انتشار الجريمة: دراسة تطبيقية على الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية.

حمزة، عبد اللطيف. (1995). *الاعلام له تاريخه ومذاهبه*. دار الفكر العربي.

حنون، نور؛ وسليلة، إيمان. (2019). *دور العلاقات العامة في وحدة مكافحة المخدرات بالتصدي لها في فلسطين (شرطة نابلس)*. جامعة النجاح الوطنية.

حوري، محيي الدين. (2003). *الجريمة: أسبابها ومكافحتها*. دار الفكر.

خلف، حذيفة. (2018). إدارة العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية ومدى تنسيقها مع الأجهزة الاعلامية: وزارة الداخلية العراقية. *مجلة الآداب المستنصرية* 2(2018)، الصفحات 15-63.

خليفة، محمد. (2013). *قضاء المخدرات*. جامعة الخرطوم.

خنجر، باسمة. (2020). *التنظيم الاجتماعي*. جامعة تكريت.

دراغمة، رافع. (2011). *دور دوائر العلاقات العامة في الجامعات الفلسطينية في بناء علاقات مع مجتمع الطلبة: دراسة مسحية مقارنة*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لاهاي.

رداد، وداد. (2007). *نظرية الجريمة السلبية في الفقه الإسلامي* . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

زويلف، حسن. (2020). *العلاقات العامة، وتطبيقاتها العامة*. عالم الكتب.

السلمي، علي. (1995). *السلوك الإنساني في الإدارة*. دار غريب للطباعة والنشر.

السلمي، علي. (1995). *السلوك الإنساني في الإدارة*. دار غريب للنشر والتوزيع.

سيروان، علي. (2004). *المخدرات وتأثيرها على المجتمع*. الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات.

سيف الدين، أساور. (2015). *فاعلية العلاقات العامة في الحد من انتشار المخدرات: دراسة وصفية تحليلية على الإدارة العامة لمكافحة المخدرات*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الشرطة الفلسطينية. (12 1، 2021). *الشرطة الفلسطينية*. الشرطة الفلسطينية. https://www.palpolice.ps/about

الشـــرطة الفلســـطينية. (14 12، 2020). *الشـــرطة الفلســـطينية*. الشـــرطة الفلســـطينية. https://www.palpolice.ps/specialized-departments/212407.html

الشـــرطة الفلســـطينية. (19 5، 2010). *الشـــرطة الفلســـطينية*. الشـــرطة الفلســـطينية. https://www.palpolice.ps/content/241118.html

الشـــرطة الفلســـطينية. (31 12، 2019). *الشـــرطة الفلســـطينية*. الشـــرطة الفلســـطينية. https://www.palpolice.ps/specialized-departments/212770.html

الشـــرطة الفلســـطينية. (7 1، 2023). *الشـــرطة الفلســـطينية*. الشـــرطة الفلســـطينية. https://www.palpolice.ps/content/491420.html

شعبان، حمدي. (2008). *وظيفة العلاقات العامة (الاسس والمهارات)*. مؤسسـة الطـوبجي للطباعـة والنشر.

شيقر، سليمة؛ وشيقر، ناديه. (2022). *المسؤولية الاجتماعية من منظور إعلامي –دراسة في تأصـيل المفهوم–*. جامعة محمد خضير.

صلاح الدين، صفاء. (2018). تأثير العلاقات العامة في مؤسسات القطاع الخاص على إدارة الأزمات. *مجلة بحوث الشرق الأوسط، 3*(45)، الصفحات 647–700.

الصـــوالحة، رشـــا. (17 8، 2023). *طـــرق مكافحـــة المخـــدرات*. موضـــوع. https://tinyurl.com/2bt6exa6

الصياد، مختار. (2020). العلاقات العامة ودورها في نشر ثقافة حقوق الانسان بين رجـال الشـرطة. *دراسات فـي حقـوق الانسـان*، الصـفحات 108–129. دراسـات فـي حقـوق الانسـان. https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/

الضامن، منذر. (2006). *أساسيات البحث العلمي*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

طاحون، حسين. (1990). *تنمية المسئولية الاجتماعية– دراسة تجريبية*. اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس.

الطحاوي، جمال. (2006). *إدمان الشباب على المخدرات، الأسباب، الآثار*. جامعة الزرقاء الأهلية.

عاقر، عبد الرحيم؛ ونور الدين، عبد العظيم. (2011). *وظيفة العلاقات العامة في تعزيز أمن المجتمع: دراسة تطبيقية على شرطة أمن المجتمع بولاية الخرطوم*. جامعة ام درمان الاسلامية.

عبادي، إيمان؛ وإبراهيمي، حياة. (2019). *الاتصال الاستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات بالمؤسسة: مقاربة وصفية تحليلية*. جامعة الجزائر.

عباس، أساور. (2016). *فاعلية العلاقات في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع (دراسة وصفية تحليلية تطبيقية على الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية في الفترة من 2014-2016*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

عبد الحميد، محمد. (2000). *نظريات الاعلام -اتجاهات التأثير*. عالم الكتب.

عجوة، علي. (2003). *العلاقات العامة والصورة الذهنية*. عالم الكتب.

عجيلات، فارس. (2012). *المسؤولية الاجتماعية في العلاقات العامة في شركات الاتصالات الأردنية، دراسة حالة: شركة الاتصالات الاردنية*. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

العدوي، فهمي. (2011). *مفاهيم جديدة في العلاقات العامة*. دار أسامة للنشر والتوزيع.

العزاوي، رحيم. (2007). *مقدمة في منهج البحث العلمي*. دار دجلة للنشر والتوزيع.

عليمات، حمود. (3 10، 2004). *منظور شامل للوقاية من المخدرات*. الجزيرة نت. https://tinyurl.com/252yp9mc

عنبوسي، سيرين. (2016). *مكافحة المخدرات*. ديوان قاضي القضاة.

العنزي، نهلة. (2020). فاعلية العلاقات العامة في التصدي لظاهرة الابتزاز الالكتروني (دراسة ميدانية لأنشطة وزارة الداخلية العراقية وللشباب الجامعي للمدة 2019/4/1-2020/5/1)". *مجلة العلوم والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، 2*(55). الصفحات 171- 186.

عودة، شذى. (2016). *دراسة قياس وتحليل خدمات وإجراءات جهاز الشرطة المدنية الفلسطينية في الضفة الغربية من وجهة نظر الجمهور ومن منظور النوع الاجتماعي*. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح.

عيواج، عذراء. (2018). *العلاقات العامة في المؤسسة الجامعية بين النظرية والتطبيق*. ألفا للوثائق.

الفتلاوي، ماجد؛ والجبوري، علي. (2016). *إدارة وتخطيط العلاقات العامة*. دار صفاء للنشر والتوزيع.

فرجاني، علي. (2018). *العلاقات العامة واستراتيجيات الاتصال*. دار أمجد للنشر والتوزيع.

قمر الدين، نجيب؛ والجمل، أحمد؛ واسماعيل، بخيتة. (2010). *ذاك الوهم: حقيقة تعاطي المخدرات داخل بعض جامعات ولاية الخرطوم*. مطبعة دنيا الحديثة.

كردي، يحيى. (2016). *التشريعات الفلسطينية لمكافحة المخدرات*. إدارة مكافحة المخدرات بنابلس. جامعة النجاح الوطنية. https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/65750dac-cf03-4dcd-aa57-d227272423f8/content

كلاع، عاطف؛ ودليو، فضيل. (2017). الإستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها. *مجلة الباحث الاجتماعي، 13*(1)، 55– 62.

لطفي، أحمد. (2011). *مقدمة في الإحصاء الاجتماعي*. النشر العلمي والمطابع.

لغالبي، طاهر؛ والعامري، صالح. (2010). *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع*. دار وائل للنشر والتوزيع.

ماروك، نصر الدين. (2000). *الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق*. جامعة الجزائر.

ماكفيل، توماس (2005). *الاعلام الدولي: النظريات، الاتجاهات، الملكية، ترجمة حسني محمد وعبد الرحمن الكندي*. دار الكتاب الجامعي.

محمد، أفراح. (2001). *تعاطي الحبوب والمخدرات وعقاقير الهلوسة، عواملها وآثارها*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (2020). *انتشار وتعاطي المخدرات في فلسطين: مؤشرات احصائية*. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا). https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=20155

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. (2015). *الشرطة*. سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن.

مرير، جمال. (2021). *السياسة العقابية بين التعاطي والمتاجرة في المؤثرات العقلية والمواد المخدرة: دراسة مقارنة*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

مزيان، فوزي. (2019). دور العلاقات العامة في تكوين الصورة الذهنية الايجابية عن المؤسسة الأمنية. *مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، 11*(2019)، الصفحات 45–83.

مزيان، فوزي. (2019). دور العلاقات العامة في تكوين الصورة الذهنية الإيجابية عن المؤسسة الأمنية. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والمجتمعية، 3*(11)، 243- 254.

المشاقبة، بسام. (2011). *نظريات الإعلام*. دار أسامة للنشر والتوزيع.

معايطة، سالم. (2011). *دور العلاقات العامة في الحد من انتشار المخدرات من وجهة نظر العاملين في إدارة مكافحة المخدرات الأردنية*. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

مليح، يونس؛ و العسولي، عبد الصمد. (2020). المنهج الوصفي التحليلي في مجال البحث العلمي. *مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، 4*(6)، الصفحات 36-64.

مهنا، فريال. (2010). *علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية*. دار الفكر العربي.

نزليوي، نور الدين؛ ورشيدي، زهراء. (2020). *نظرية التنظيم الاجتماعي*. جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.

هتيمي، حسين. (2015). *العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي*. دار أسامة للنشر والتوزيع.

هولمز، ميليندا؛ أندرليني، سانام؛ وفرانسن، روزالي. (2017). *دور الشرطة المجتمعية في منع التطرف العنيف وحماية الحقوق*. مذكرة حول السياسات والتطبيق العملي لإعلام الاستراتيجيات الوطنية المعنية منبع التطرف العنيف وتعزيز السلام المستدام.

هويدي، عبد الباسط. (2018). الإعلام ودوره في التوعية الأمنية داخل المجتمع. *مجلة المجتمع والرياضة، 1*(2)، 172- 180.

وزارة الداخلية الفلسطينية. (2022). *الادارة العامة للعلاقات العامة والاعلام*. وزارة الداخلية الفلسطينية. https://www.moi.pna.ps/Departments/media

يوسف، الزبير؛ وعلي، صالح. (2015). *دور العلاقات العامة في تطبيق الإستراتيجية الأمنية: بالتطبيق على الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بالشرطة السودانية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Bittner, R. (1977). Mass *communication An intvodluction theory and prectice of mass medal in society* : New Jersey, prentice – Hall.

Black, C. (2001). *The PR practitioner's desktop guide* .London: Replica Press Pvt. Ltd.

Borchard, G. (2022) ،*The SAGE encyclopedia of journalism* .Sage Publications.

Broom, G. & Ling Sha, B. (1985). *Cutlip and Center's Effective publicrelations.* Prentice-Hall.

El-Khatib, Z., Herrera, C., Campello ،،G., Mattfeld ،E. & Maalouf, W. (2021). The role of law enforcement officers/police in drug prevention within educational settings-study protocol for the development of a guiding document based on expertsopinions. *International journal of environmental research and public health, 5, 1-12.*

Harrison, S. (2001). *Public relations: An introduction*. London: Thomson Learning edition.

Heath, R. (2005). *Encyclopedia of Public Relationds.* USA: SAGE publications.

Hidayat, R., Nurhayati, S. & Zuliah, A. (2022). Prevention Of Narcotics Abuse By The Batang Kuis Police In Deli Serdang Regency. *Legalpreneur Journal,35-48.*

jstor.org. (2020). topic crime reduction. jstor.org. https://web.archive.org/web/20200110133423/https://www.jstor.org/topic/crime-reduction/

McQuerrey، L. (2019). *Importance of Public Relations for Organizational Effectiveness*. Chron. https://tinyurl.com/2xz37nm3

Nasution, D., Aspan, H. & Zarzani، R. (2024). Balance Between Law Enforcement and Social Protection In Drug Abuse Crimes (Study at Labuhanbatu Resort Police) . *International Journal of Synergy in Law, Criminal, and Justic,* (2), 197-205.

Palmgreen, P., Donohew, L., Lorch, E., Hoyle, R. & Stephenson, M. (2001). Television Campaigns and Adolescent Marijuana Use: Tasts of Sensation Seeking Targeting .*American Journal of Public Health, 292-296*.

Perloff, M. (2017). *The dynamics of persuasion: Communication and attitudes in the 21st century*. Routledge.

Public Relations Society of America. (2022). *Public Relations.* https://www.prsa.org/about/all-about-pr

Rasyid, M. (2022). Duties and Functions of Police Officers to Overcoming Narcotics Abuse. *Al-Ishlah: Jurnal Ilmiah Hukum, 1, 32-45*.

الملاحق

ملحق (أ)

الاستبانة

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير العلاقات العامة المعاصرة

يضع الباحث إبراهيم سمودي بين أيديكم استبانة بعنوان: " دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات العامة المعاصرة، جامعة النجاح الوطنية.

السادة المحترمون تحية طيبة وبعد...

إن هدف هذا الاستبانة هو خدمة أغراض البحث العلمي فقط، لذلك يرجى منكم التكرم بتعبئة الاستبانة بأمانة ودقة وموضوعية، شاكر لكم حسن التعاون معنا. وتقبلوا سعادتكم فائق التقدير والاحترام...

ملاحظة:

الرجاء الإجابة عن جميع الأسئلة.

نؤكد لكم أن إجاباتكم ستستعمل لأغراض علمية محضة.

الباحث: إبراهيم سمودي

القسم الأول: البيانات الشخصية

الرجاء وضع اشارة √ في المربع مقابل كل عبارة أو الإجابة في الفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك:

النوع الاجتماعي:

( ) ذكر ( ) أنثى

العمر:

( ) أقل من 20 ( ) من 20- أقل من 30

( ) من 30- أقل من 40 ( ) من 40- أقل من 50

( ) 50 سنة فأكثر

المؤهل العلمي:

( ) ثانوي أو أقل ( ) دبلوم

( ) بكالوريوس ( ) ماجستير

( ) دكتوراه

التخصص:.....

المسمى الوظيفي:

( ) رئيس قسم ( ) مدير دائرة

( ) نائب مدير ( ) مدير

( ) غير ذلك

سنوات الخبرة:

( ) أقل من 5 سنوات ( ) 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات

( ) 10 سنوات الى 15 سنة ( ) 15 سنة فأكثر

القسم الثاني: محاور الاستبيان

يضم هذا القسم من الاستبيان المحاور الرئيسية للدراسة الحالية مشتملة على عدد من الفقرات التي تجيب على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها. الرجاء وضع اشارة √ في الخانة المناسبة لك/ي.

#	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المحور الأول: الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات						
1	تستخدم وسائل الإعلام المختلفة لنشر معلومات إرشادية تحذر الجمهور من خطورة المخدرات					
2	تزود رجال المكافحة بمعلومات عن المهربين المعروفين (أصحاب السوابق) لتحري الدقة في تفتيشهم					
3	تنسق العلاقات العامة مع المؤسسات المعنية ببيع الأدوية (الصيدليات) بعدم صرف الأدوية التي تؤدي إلى الإدمان إلا بوصفة من طبيب مختص					
4	توزع منشورات وكتيبات وملصقات إرشادية للجمهور توضح كيفية تجنب المخدرات وأثارها السلبية توضح عقوبتها					
5	تقوم بعقد لقاءات دورية ومؤتمرات صحفية مستمرة مع الإعلاميين لاطلاعهم على آخر الإحصاءات حول قضايا المخدرات التي تعاملت معها					
6	تقوم العلاقات العامة بتوزيع نشرات إرشادية توضح عمل المكافحة وتعليماتها بخصوص مكافحة المخدرات					
7	إجراء الدراسات الخاصة للحد من انتشار المخدرات					
8	تنشر تفاصيل قضايا جرائم المخدرات أولا بأول					
9	عرض صور وتجارب المدمنين تساعد في الحد من انتشار المخدرات					

#	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المحور الثاني: كيفية أداء العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي للحد من انتشار المخدرات						
10	تقوم بزيارات وجولات ميدانية على المؤسسات والهيئات لتوعية العاملين فيها وإرشادهم بخطورة المخدرات					
11	توعية الجمهور بضرورة معرفة ما يحملونه من أمانات وهدايا وحقائب للآخرين					
12	تنسق مع مراكز علاج الإدمان لتسهيل علاج المضبوطين والمتعاطين والمدمنين					
13	تحث الجمهور على ضرورة التعاون مع إدارة الشرطة للحد من انتشار المخدرات					
14	عرض برامج ومسرحيات تبين خطورة المخدرات وضررها على المجتمع					
15	تشارك في ضبط المتورطين بالمخدرات					
16	إجراء دراسات وبحوث حول المخدرات وجهود الإدارة في مكافحتها					
17	تعرض من خلال وسائل الإعلام نماذج تم علاجها					
18	توظيف الخطاب الديني بالمساجد بفاعلية يحد من انتشار المخدرات					
المحور الثالث: الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني						
19	تستخدم وسائل الإعلام لنشر المعلومات عن إمكانية علاج متعاطي المخدرات دون تعريضهم للعقوبة واحترامهم والمحافظة على أسرارهم الشخصية					
20	إبراز الأضرار التي تصيب مدمن المخدرات تسهم في تخويف الاخرين وردعهم					
21	تعرف الجمهور بأساليب المهربين وطرق تهريبها وترويجها					

#	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
22	تسهم في وضع الخطط العلاجية لمشكلة تهريب المخدرات					
23	أسلوب التخوف الديني من المخدرات سيساعد في عدم انتشارها					
24	تعرف بصفات المهربين وخصائصهم					
25	تعقد ندوات ومحاضرات تعزز الروابط الأسرية وتحذر من التفكك الأسري نتيجة تهريب المخدرات وتعاطيها					
26	تستخدم وسائل اتصال مباشرة مع المواطنين للتبليغ عن أي شبهة تعامل مع المخدرات					
27	تشارك في المؤتمرات الوطنية والدولية والمسيرات الشعبية والمسابقات الفنية والرياضية بهدف مكافحة المخدرات					
28	تعرف الموظفين المختصين بأساليب التعامل مع المخدرات					
29	تعرف الجمهور بخطورة المخدرات					
المحور الرابع: الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات						
30	تقوم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية بتوفير مدربين للتعامل مع حالات الادمان وكيفية التعاطي مع المجرمين اثناء القبض عليهم					
31	تقوم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية باستهداف الفئات الشابة بحملات توعوية حول مخاطر المخدرات					
32	تقوم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية باستهداف المدارس بحملات توعوية حول خطورة المخدرات					
33	تستخدم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية الحملات الإعلامية لمنع انتشار المخدرات.					

#	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
34	توظف لعلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية وسائل اتصال مباشره مع المواطنين للتبليغ عن اي شبهه في التعامل مع المخدرات					
35	تعقد العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية ندوات ومحاضرات تعزز الروابط الأسرية وتحذر من التفكك الاسري نتيجة تهريب المخدرات وتعاطيها					
36	توضح العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية عقوبة تهريب وترويج المخدرات وتعاطيها					
37	تستخدم العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية الحملات الإعلامية لتحسين الصورة الذهنية لإدارة مكافحه المخدرات					
المحور الخامس: المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني						
38	قلة الكادر الوظيفي					
39	قلة كفاءة العاملين في دائرة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية					
40	عدم كفاية الصلاحيات الممنوحة لدائرة العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية من قبل الجهاز للتصريح حول تصديها للمخدرات					
41	ضعف العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في التعامل مع ظاهرة المخدرات					
42	عدم قدرة ممارسي العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في انشاء رسائل تؤثر على الجماهير واقناعهم للوصول الى رفض الجمهور المطلق لظاهرة المخدرات					
43	الخطورة التي يتعرض لها ممارسي العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في حالات الضبط والتفتيش للمتورطين بالمخدرات					

#	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
44	ضعف العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في التعامل مع الإعلام الرقمي لتقديم الارشادات الوقائية اللازمة للحد من ظاهرة المخدرات					

من وجهة نظرك/ي: ما هي أهم المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني؟

.....

.....

.....

شكراً لتعاونكم.

ملحق (ب)

أسماء السادة المحكمين للاستبانة وأسئلة المقابلات

الاسم	المسمى الوظيفي
الدكتور علاء عياش	أستاذ مشارك في الإعلام ورئيس قسم تكنولوجيا الإعلام، جامعة خضوري – فلسطين.
الدكتور أسامة عبدالله	أستاذ مشارك في قسم العلاقات العامة والإعلام، جامعة خضوري، طولكرم – فلسطين.
الدكتور فريد أبو ضهير	أستاذ مشارك في قسم العلاقات العامة والإعلام، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

ملحق (ج)

أسماء السادة الذين تم مقابلتهم

الاسم	المسمى الوظيفي	اليوم والتاريخ والساعة
العميد مجاهد ربايعة	مدير العلاقات العامة والاعلام والشرطة المجتمعية، جنين.	الخميس 2024/12/12 الساعة 9:30 صباحاً.
العميد سامر الزيتاوي	مدير العلاقات العامة والاعلام والشرطة المجتمعية، نابلس.	الثلاثاء 2024/12/31 الساعة 2 مساء.

ملحق (د)

المقابلات

المقابلة (1)

الاسم: العميد مجاهد ربايعة.

المسمى الوظيفي: مدير العلاقات العامة والاعلام والشرطة المجتمعية، جنين.

التاريخ واليوم: 2024/12/12، الخميس.

الساعة: 9:30 صباحاً

المكان: مقابلة وجاهية في مكتب العميد في جنين.

المحور الاول: التعرف على الأنشطة التي تمارسها العلاقات العامة الشرطية للحد من انتشار جريمة المخدرات والتقليل منها.

س1: كيف تصف جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني؟

هي جريمة كبيرة جدا لأنها تفتك بشبابنا والمجتمع وهي من الظواهر السلبية في المجتمع في حال تفشيها.

س2: بماذا يتمثل دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات والتقليل منها؟

من خلال عقد دورات وورشات توعية وارشاد في المدارس والجامعات والتعريف بمخاطر هذه الجريمة.

س3: ما هي الأنشطة التي تقوم بها العلاقات العامة للحد من انتشار جريمة المخدرات والتقليل منها، وكيف يمكن تعريف المجتمع الفلسطيني بوجود ودور العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية؟

التوعية/ الارشاد / بوستات وبروشورات للتعريف بمظاهر الجريمة.

كيف يمكن: المجتمع الفلسطيني هو مجتمع مثقف وحامل لدينه وبعيد كل البعد عن هذه المظاهر والسلوك الغير جيد سوى قلة من الناس التي تمارس هذا السلوك.

المحور الثاني: الكشف عن الدور (الإرشادي الوقائي، العلاجي، الإجرائي أو التنفيذي) للعلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات.

س1: كيف تقوم العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية بدور ارشادي وقائي للحد من انتشار جريمة المخدرات؟

من خلال الشرح للطلبة في الجامعات والمدارس وتعزيز ذلك بوسائل تعليمية لبيان الصورة الخفية لهذه الآفة.

س2: صف الدور العلاجي التي تقوم به العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات؟

من خلال اعداد بوستات عند الدور المدمر التي يصاب بها الشخص الذي يتعاطى المخدرات وكمية الضرر الذي يقع على الانسان من هذه الآفة.

س3: لماذا يعتبر الدور الاجرائي التنفيذي التي تقوم به العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات محدوداً؟

لان هناك جهات مختصة سمح لها القانون الفلسطيني في التعامل مع مدمنين المخدرات ويقتصر دور العلاقات العامة على الارشاد والتوعية والاعلام.

س4: ما هو أصعب الأدوار التي تواجهها العلاقات العامة في الحد من انتشار جريمة المخدرات، وكيف يتم التغلب عليها؟

عندما يكون الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات لا يعلمون انهم يتعاطون ويكونوا ضحايا لأناس أرادوا بهم السوء.

كيف يتم التغلب عليها: يتم التغلب عليها من ناحية تقديم الدعم النفسي ومحاولة علاجهم من خلال المؤسسات الشريكة لجهاز الشرطة.

المحور الثالث: التعرف على الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني.

س1: ما هي النشاطات تقوم بها العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع ومدى تكرارها ومجالات تنفيذها؟

تقوم العلاقات العامة بدور التوعية من مخاطر هذه الظاهرة من خلال اعداد ورشات وندوات في المدارس والجامعات وتبيان مدى خطورة هذه الافة.

س2: ما هي انجح النشاطات التي تقوم بها العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع؟

من خلال المهرجانات الرياضية من أجل ممارسة الرياضة واثبات أن الجسم السليم والعقل السليم يكونان بعيدا عن هذه الافة.

س3: كيف تقيم العلاقات العامة نجاح أنشطتها التي تشرح وتفسر ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع؟

من خلال انخفاض معدل المتعاطين وعمليات الضبط الذي يقوم بها جهاز الشرطة داخل المجتمع الفلسطيني.

المحور الرابع: توضيح المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني.

س1: ما هي أبرز المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني؟

القضاء والقوانين الغير محدثة التي توقع العقوبة على مدمن وتاجر المخدرات.

س2: وكيف تعمل العلاقات العامة على تخطيها؟

من خلال المتابعة المستمرة وعمليات الضبط المتتالية وتقديمهم عدة مرات للقضاء.

س٣: هل هناك امثلة بارزة قامت بها في هذا الخصوص؟

في احدى عمليات التحويل لدى القضاء واثناء وجود ضابط المخدرات كُفل الشخص المضبوط وغادر قبل أن ينهي ضابط المكافحة اقواله.

المحور الخامس: التعرف على الجهود التثقيفية تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات.

س1: هل هناك خطط معدة مسبقا تقوم بها العلاقات العامة من أجل تثقيف المجتمع حول آفة المخدرات، وما هي أبرز هذه الخطط؟

هناك خطة مع جميع الشركاء الشرطية والمدارس والجامعات والاندية والمؤسسات من أجل مشاركتهم في عدة لقاءات من أجل الحد من هذه الآفة.

س2: إلى أي مدى ترى أن جهاز الشرطة الفلسطينية على دراية كاملة بأهمية تثقيف المجتمع من آفة المخدرات؟

بالغ الاهمية لان هذا الدور يحافظ على المجتمع الذي هو مستهدف من هذه الآفة ومن الاحتلال ومن الطابور الخامس.

س3: ما هي الفئات المستهدفة في التثقيف، وكيف يتم تثقيفها؟

نستهدف طلبة المدارس والجامعات بدرجة عالية ويتم تثقيفها كما ذكرنا سابقا من خلال اعداد ورشات توعية من مخاطر هذه الافة.

س4: هل هناك استهداف لتثقيف الأطفال حول خطورة المخدرات على المجتمع؟ وكيف يتم ذلك؟

لا يوجد لان ربما يكون هذا الشرح بمردود عكسي على الاطفال.

السؤال الختامي: كيف تقيم دور العلاقات العامة ونشاطاتها مؤسساتياً ومجتمعياً؟

لها دور بالغ الاهمية لأنها تقوم بوضع الخطط من اجل رفع الوعي في المجتمع والترويج له اعلاميا من خلال النشرات التي تصدر عنها والاحصائيات التي تقوم بها.

المقابلة (2)

الاسم: العميد سامر الزيتاوي.

المسمى الوظيفي: مدير العلاقات العامة والاعلام والشرطة المجتمعية، نابلس.

التاريخ واليوم: 2024/12/31، الثلاثاء.

الساعة: 2 مساء.

المكان: مقابلة وجاهية في مكتب العميد في نابلس.

المحور الاول: التعرف على الأنشطة التي تمارسها العلاقات العامة الشرطية للحد من انتشار جريمة المخدرات والتقليل منها.

س1: كيف تصف جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني؟

جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني جريمة متطورة وهي في تزايد مستمر حيث انها انتقلت من عمليات او من جريمة التعاطي الى جريمة الاتجار والترويج بالإضافة إلى الزراعة والنقل والتهريب واخرها كان عمليات تصنيع المواد المخدرة.

س2: بماذا يتمثل دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات والتقليل منها؟

تعمل العلاقات العامة في الشرطة وبالشراكة مع اداره مكافحه المخدرات الى نشر الوعي من مخاطر المخدرات بمجموعه من الوسائل اهمها الوسائل الإعلامية كافه بما فيها المتلفزة والإذاعية ومواقع التواصل الاجتماعي بالإضافة الى موقع الشرطة الفلسطينية على الانترنت وعبر مواقع التواصل الاجتماعي الاخرى.

س3: ما هي الأنشطة التي تقوم بها العلاقات العامة للحد من انتشار جريمة المخدرات والتقليل منها، وكيف يمكن تعريف المجتمع الفلسطيني بوجود ودور العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية؟

هناك مجموعه من الأنشطة التي تقوم بها العلاقات العامة بالشراكة مع اداره مكافحه المخدرات من اجل نشر الوعي اهم هذه الأنشطة هو تصميم الاعلانات التوعوية والبوسترات بالإضافة إلى تنظيم اللقاءات الإعلامية مع المختصين في هذا المجال والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي من اجل تنظيم

ورش العمل وكافه الأنشطة الوقائية التي تعمل على رفع وعي المجتمع المحلي بمشكله ومخاطر المخدرات.

المحور الثاني: الكشف عن الدور (الإرشادي الوقائي، العلاجي، الإجرائي أو التنفيذي) للعلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات.

س1: كيف تقوم العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية بدور ارشادي وقائي للحد من انتشار جريمة المخدرات؟

تعمل اداره العلاقات العامة ومن خلال التنسيق مع اداره مكافحه المخدرات الى نشر الوعي داخل المجتمع المحلي لمخاطر المخدرات من خلال جمله من الأنشطة اهمها الأنشطة الإعلامية حيث انه وفي الأونة الاخيرة تم اطلاق حمله إعلامية شاملة للتوعية بمخاطر المخدرات تضمنت الكثير من الأنشطة مثل تنظيم اللقاءات الإعلامية بالإضافة الى تصوير حلقات بودكاست وانتاج افلام خاصه مع المدمنين وانتاج البوستات والسبوتات الصوتية وتعميمها من خلال كافه وسائل الاعلام المتوفرة في المجتمع المحلي.

س2: صف الدور العلاجي التي تقوم به العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات؟

بخصوص الدوري العلاقات العامة في العلاج ليس هناك اي دور للعلاقات العامة في عمليه العلاج نهائيا وذلك لان طالبي الخدمة العلاجية من الشرطة غالبا ما يتوجهون الى اداره مكافحه المخدرات سواء هم بأنفسهم او من خلال ذويهم ويتم التنسيق لهم من خلال اداره مكافحه المخدرات مع كافه المراكز العلاجية المتوفرة بما يتناسب مع كل حاله على حده لكن مستقبلا يمكن ان يكون هناك دور رئيسي في التنسيق مع المراكز العلاجية لإدارة العلاقات العامة خاصه فيما اذا تم الاهتمام بهذا الجانب اكثر من قبل العلاقات العامة خصوصا والشرطة عموما.

س3: لماذا يعتبر الدور الاجرائي التنفيذي التي تقوم به العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية للحد من انتشار جريمة المخدرات محدوداً؟

إدارة العلاقات العامة اداره متخصصه في موضوعه العلاقات العامة ولديها الكثير من المهام مع كافه ادارات الشرطة وهي تحاول ايجاد توازن في توزيع ادوارها على كافه ادارات الشرطة داخل المجتمع

المحلي وهي غالبا تستجيب لمتطلبات الادارات الاخرى بما يمكن ان يحقق لها اهدافها سواء التوعوية او الأمنية في المجتمع الفلسطيني لذلك لا يمكن لها ان تنفرد بمشكله المخدرات وحدها دون غيرها من المشكلات الاخرى مثل مشكله الجرائم الإلكترونية او المشكلات المرورية او مشكلات حمايه الأسرة والاحداث وغيرها الكثير الكثير من المشكلات.

س4: ما هو أصعب الأدوار التي تواجهها العلاقات العامة في الحد من انتشار جريمة المخدرات، وكيف يتم التغلب عليها؟

صدقا لم تتبادر لي اي اجابه على هذا السؤال لكن يمكن أن اذكر مسألة واحدة تتعلق بتوثيق العمليات الجنائية والأمنية التي تقوم بها اداره مكافحه المخدرات في الميدان، حيث انها تشكل خطورة كبيرة على كل من يرافق اداره مكافحه المخدرات على الرغم من اهمية توثيق هذه العمليات للاستفادة منها مستقبلا على المستوى المجتمعي داخل المجتمع الفلسطيني أو على المستوى الامني ومراجعتها وتقييمها من خلال ادارة مكافحة المخدرات بشكل خاص والشرطة بشكل عام اي الاستفادة من التجارب.

المحور الثالث: التعرف على الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني.

س1: ما هي النشاطات تقوم بها العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع ومدى تكرارها ومجالات تنفيذها؟

تعمل اداره العلاقات العامة في نشر الوعي داخل المجتمع المحلي لمخاطر المخدرات وتعميم المعرفة واطلاق حملات توعوية بالشراكة مع اداره مكافحه المخدرات من اجل نشر الوعي ومن اهم هذه الأنشطة هو تصميم الاعلانات التوعوية والبوسترات بالإضافة الى تنظيم اللقاءات الإعلامية مع المختصين في هذا المجال والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي من اجل تنظيم ورش العمل وكافه الأنشطة الوقائية التي تعمل على رفع وعي المجتمع المحلي بمشكله ومخاطر المخدرات.

س2: ما هي انجح النشاطات التي تقوم بها العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع؟

تنظيم اللقاءات الإعلامية مع المختصين في هذا المجال ونشر حالات متعاطين المخدرات واعداد برامج رياضة لهم من خلال مختصين في هذا المجال.

س3: كيف تقيم العلاقات العامة نجاح أنشطتها التي تشرح وتفسر ظـاهرة جريمـة المخـدرات فـي المجتمع؟

تقيم العلاقات العامة نفسها بتقدير جيد جدا كونها عملت على تخفيض حالات اقدام الطلبة على تعـاطي المخدرات من خلال نشر الوعي بين طلبة المدارس والجامعات بمخاطر التعاطي وتبين التقارير السنوية في جهاز المكافحة الانخفاض المستمر في التعاطي والتجارة.

المحور الخامس: التعرف على الجهود التثقيفية تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسـطينية في محاربة آفة المخدرات.

س1: هل هناك خطط معدة مسبقا تقوم بها العلاقات العامة من أجـل تثقيـف المجتمـع حـول آفـة المخدرات، وما هي أبرز هذه الخطط؟

نعم تم وضع العديد من الخطط التي يمكن بها مجابهه مشكله المخدرات من خلال اداره العلاقات العامة وذلك بالتنسيق مع اداره المكافحة المخدرات حيث انه تم اطـلاق العديـد مـن الحمـلات التوعويـة والإعلامية الخاصة بنشر الوعي وتعميم المعرفة على المجتمع الفلسطيني من مخاطر مشكله المخدرات كان أخر هذه الخطط الحملة الإعلامية التي تـم اطلاقهـا اعتبـارا مـن تـاريخ 2024/10/1 إلـى 2024/12/30 من قبل إدارة العلاقات العامة واداره مكافحه المخدرات تعليمات سياده اللواء علام السقا مدير عام الشرطة الفلسطينية حيث تضمنت الكثير من الأنشطة الإعلامية والميدانية الخاصة بالتوعيـة والوقاية من مخاطر تعاطي وادمان المخدرات.

س2: إلى أي مدى ترى أن جهاز الشرطة الفلسطينية على دراية كاملة بأهمية تثقيف المجتمـع مـن آفة المخدرات؟

هناك اهتمام كبير من الشرطة في عمليه التوعية والوقاية من مخاطر المخدرات على كافه المسـتويات سواء القيادية انطلاقا من مدير عام الشرطة الفلسطينية الى مدراء الادارات المتخصصة خاصـه اداره مكافحه المخدرات واداره العلاقات العامة وصولا الى افراد وضباط هذه الادارات حيث يمارس العديـد من الأنشطة الوقائية بشكل يومي داخل المجتمع المدني ايضا قيام اداره مكافحة المخدرات بإيجاد قسـم خاص بالتوعية والارشاد من مخاطر المخدرات تحت مسمى قسم التوعية والارشاد هـذا القسـم يهـتم بتنظيم الكثير من الأنشطة الوقائية داخل المجتمع ومع مختلف الفئات الاجتماعية بالإضـافة الـى عقـد

الكثير من الشركات مع كافه المؤسسات سواء تلك التي تقدم الخدمات الوقائيـــة أو العلاجيـــة أو تلـــك المؤسسات التي يكون لديها فئات مستهدفه من عمليات الوقاية والعلاج ايضـــا عملـــت اداره مكافحـــه المخدرات على رفع كفاءه الضباط العاملين في مجال الوقاية والتوعية والارشاد من خلال عـــدد مـــن الدورات المهنية المتخصصة في الوقاية من مخاطر المخدرات بالإضافة الى دورات مهنيه فـــي كيفيـــه التعامل مع كافه الفئات الاجتماعية بالإضافة الى دورات متخصصه في التعامل مع المدمنين والمدمنات بشكل خاص.

س3: ما هي الفئات المستهدفة في التثقيف، وكيف يتم تثقيفها؟

كافة الفئات الاجتماعية هي مستهدفه من عمليات الوقاية والتوعية والارشاد التي تقوم بها إدارة مكافحة المخدرات مثل الشباب وطلاب المدارس وطلاب الجامعات واولياء الامور في المدارس والسيدات فـــي المجتمع والعمال بالإضافة الى كافه شرائح المجتمع الاخرى مثل التجار وثائقي الســـيارات العمـــومي وبعض موظفي المؤسسات الحكومية مثل المهندسين الزراعيين في وزاره الزراعة مرتبـــات الأجهـــزة الأمنية كافه دون استثناء لكن يعتبر الشباب وخاصه في المدارس والجامعات والنوادي الشبابية هم اهـــم هذه الفئات حيث انهم الاكثر استهدافا من قبل تجار ومروجي المواد المخدرة وهم عماد المستقبل وبنـــاة الوطن اما الاساليب المتبعة في تثقيف هذه الفئات فيعتبر اهمها هي الأنشطة واللقاءات الوجاهية مع هذه الفئات في اماكن تواجدها بالإضافة الى النشرات التوعوية التي يمكن أن توزع عليهم وبعض الأنشـــطة الإعلامية التي يمكن تصميمها بناء على خصائص هذه الفئات وتستجيب لمتطلباتها وخصائصها.

س4: هل هناك استهداف لتثقيف الأطفال حول خطورة المخدرات على المجتمع؟ وكيف يتم ذلك؟

كما تحدثنا سابقا يمكن استهداف طلاب المدارس اثناء تواجدهم في مدارسهم او في الأنشطة اللامنهجية مثل المخيمات الصيفية او من خلال اي تجمعات اخرى يمكن ان يتواجد بها هؤلاء الاطفال.

السؤال الختامي: كيف تقيم دور العلاقات العامة ونشاطاتها مؤسساتياً ومجتمعياً؟

ارى أنه لا يمكن الاستغناء عن دور العلاقات العامة في اي مؤسسه من المؤسسات وخاصـــه مؤسســـه الشرطة وذلك لما لها من دور هام في التواصل مع المجتمـــع المحلـــي بكافـــه مؤسســـاته وشـــرائحه والاستجابة الى متطلبات هذه المؤسسات وتلبيه احتياجاتها وهي تعتبر صله الوصل ما بين كافه ادارات الشرطة بمختلف تخصصاتها ومؤسسات المجتمع المدني كافة.

ملحق (هـــ)

الجداول

جدول (1)

المتغيرات الديموغرافية للعينة، وتكراراتها ونسبها المئوية

	المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	58	90.6%
	أنثى	6	9.4%
العمر	أقل من 20 عام	2	3.1%
	من 20- أقل من 30 عام	40	62.5%
	من 30- أقل من 40 عام	14	21.9%
	من 40- أقل من 50 عام	6	9.4%
	50 سنة فأكثر	2	3.1%
المؤهل العلمي	ثانوي أو أقل	24	37.5%
	دبلوم	2	3.1%
	بكالوريوس	28	43.8%
	ماجستير	10	15.6%
التخصص	خدمة اجتماعية	3	4.7%
	اجتماعيات	1	1.6%
	مكافحة المخدرات قسم النوعية والارشاد	1	1.6%
	شرطة	1	1.6%
	موظف	1	1.6%
	محاسبة	5	7.8%
	لا يحمل مؤهل جامعي	20	31.3%
	قانون وعلوم شرطية	1	1.6%
	تربية بدنية وعلوم الرياضة	1	1.6%
	قانون	10	15.6%
	ضابط	1	1.6%
	هندسة	6	9.4%
	انظمة معلومات ادارية	1	1.6%

المتغير		العدد	النسبة المئوية
	طبيب اسنان	1	1.6%
	تمريض	1	1.6%
	علاقات عامة	5	7.8%
	اساليب تدريس لغة انجليزية	1	1.6%
	ادارة اعمال	1	1.6%
	علوم الرياضة	1	1.6%
	كهرباء	1	1.6%
	اعلام	1	1.6%
المسمى الوظيفي	مدير	4	6.3%
	نائب مدير	1	1.6%
	رئيس قسم	4	6.3%
	غير ذلك	55	85.9%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	21	33.3%
	5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	22	34.9%
	10 سنوات إلى 15 سنة	9	14.3%
	15 سنة فأكثر	11	17.5%

جدول (12)

نتائج اختبار الفروق البعدية الأقل (LSD) لتحديد اتجاه الفروق بين المشاركين في مجال المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل	ثانوي أو أقل	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير
ثانوي أو أقل		-1.05357-*	-.45153-*	-.53929-*
دبلوم			.60204	.51429
بكالوريوس				-.08776-
ماجستير				

جدول (13)

نتائج اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة المسمى الوظيفي

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات	بين المجموعات	0.610	3	0.203	0.476	0.700
	داخل المجموعات	25.664	60	0.428		
كيفية أداء العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي للحد من انتشار المخدرات	بين المجموعات	0.769	3	0.256	0.481	0.697
	داخل المجموعات	31.987	60	0.533		
الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	بين المجموعات	0.977	3	0.326	0.699	0.556
	داخل المجموعات	27.940	60	0.466		
الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات	بين المجموعات	0.204	3	0.068	0.141	0.935
	داخل المجموعات	28.780	60	0.480		
المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	بين المجموعات	5.569	3	1.856	4.146	0.010
	داخل المجموعات	26.862	60	0.448		

جدول (14)

نتائج اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الصفرية السابقة المتعلقة سنوات الخبرة

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار المخدرات	بين المجموعات	.931	3	0.310	0.724	0.541
	داخل المجموعات	25.287	59	0.429		
كيفية أداء العلاقات العامة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي للحد من انتشار المخدرات	بين المجموعات	1.209	3	0.403	0.754	0.525
	داخل المجموعات	31.543	59	0.535		
الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة لشرح وتفسير ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	بين المجموعات	1.223	3	0.408	0.875	0.459
	داخل المجموعات	27.502	59	0.466		
الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية في محاربة آفة المخدرات	بين المجموعات	1.749	3	0.583	1.268	0.293
	داخل المجموعات	27.117	59	0.460		
المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة أثناء تصديها ومكافحتها لظاهرة المخدرات في المجتمع الفلسطيني	بين المجموعات	2.178	3	0.726	1.426	0.244
	داخل المجموعات	30.044	59	0.509		

جدول (15)

نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون لبيان العلاقة بين مجالات العلاقات العامة ودور العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في الحد من انتشار جريمة المخدرات

المجال	الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة	كيفية أداء العلاقات العامة دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي	الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة	الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة	المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة
الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة	1	.845**	.827**	.789**	-.006-
كيفية أداء العلاقات العامة دورها الارشادي، الوقائي، العلاجي، الإجرائي والتنفيذي	.845**	1	.904**	.760**	.024
الأنشطة التي تمارسها إدارة العلاقات العامة	.827**	.904**	1	.828**	.077
الجهود التثقيفية التي تبذلها العلاقات العامة في جهاز الشرطة الفلسطينية	.789**	.760**	.828**	1	.036
المعوقات التي تواجه إدارة العلاقات العامة	-.006-	.024	.077	.036	1

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

THE ROLE OF PUBLIC RELATIONS IN MITIGATING THE SPREAD OF DRUG-RELATED CRIME: A CASE STUDY OF THE PALESTINIAN POLICE FORCE

By
Ibrahim Ahmad As'ad Samoudi

Supervisor
Dr. Ibrahim Al-Akh

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Contemporary Public Relations, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2025

THE ROLE OF PUBLIC RELATIONS IN MITIGATING THE SPREAD OF DRUG-RELATED CRIME: A CASE STUDY OF THE PALESTINIAN POLICE FORCE

By
Ibrahim Ahmad As'ad Samoudi
Supervisor
Dr. Ibrahim Al-Akh

Abstract

This study seeks to examine the critical role of public relations in mitigating the prevalence of drug abuse within the Palestinian Police Force, emphasizing the strategies and mechanisms utilized to achieve this goal. A descriptive-analytical methodology was employed, targeting a research population of 64 employees from the Palestinian Police Force. This population included personnel from the Drug Enforcement Administration and the Public Relations Unit across the governorates of Jenin, Nablus, and Ramallah, as well as the directors of public relations departments in Jenin and Nablus. The study sample was selected through a non-probability purposive sampling method, aimed at obtaining a comprehensive understanding of the contributions of public relations in reducing drug-related offenses during the period from January 2018 to January 2022.

The present study was grounded in the theoretical frameworks of both Social Responsibility Theory and Social Organization Theory. The findings underscored the critical role of public relations within the Palestinian Police Force in addressing drug abuse through several key initiatives. These initiatives included: raising awareness about the dangers of drug use via various media channels and specialized research; developing effective strategies for engaging with both promoters and users, while taking into account the social implications for their families; maintaining ongoing communication with the community through the dissemination of informational materials, the publication of real-life narratives, and the presentation of deterrent cases; providing the police force with intelligence regarding drug traffickers; and collaborating with the pharmaceutical sector to regulate the distribution of narcotic substances. In light of these findings, the study advocates for the enhancement of cooperation and coordination between the Palestinian Police Force and other pertinent governmental and community entities involved in combating drug abuse, such as the Ministries of Health and Education, as well as civil society organizations. This can be achieved through the

establishment of cooperation agreements and the exchange of expertise and information, thereby ensuring a unified approach to addressing this pressing issue.

Keywords: public relations, drug-related crime, Palestinian Police Force, social responsibility theory, community engagement, crime prevention strategies